صالح دريسي

المبادلات السياقية في كتاب "البرهان في علوم القرآن" للزركشي

Tél fax: 026 21 32 91
Email:elxitaab.lad@gmail.com
منشورات مخبر تحليل الخطاب
2012

جميع الحقوق محفوظة

الإيداع القانوني: 5036 – 2012

ردمك: 1 – 7 – 9069 – 9931 – 978

تصدير

منذ أن عكف مخبر تحليل الخطاب على الخروج من التيه المنهجي والعلمي، كان هاجس القائمين عليه الأساس، هو توجيه الباحثين إلى موضوعات جادة وجديدة، تبتعد عن التقليد الأعمى، من جهة، و تجنّبه السقوط في براثن المناهج الغربية دون تحصيل جيد، من جهة أخرى، وجعلهم يعكفون على دراسة التراث وهم واضعين نصب أعينهم معرفة مواطن الإبداع في هذه المناهج، وتمثّلها تمثّلا يليق بالباحث الذي يدرك العلاقات ويفقه ما يجب استثماره أو يستعيره لفك أقفال كثير مما عسُر فتحه.

لا شك أن هذا الوعي هو الذي جعل الباحث **صالح دريسي** يتوجّه إلى واحد من المفاهيم التي تروّج لها مناهج ما بعد البنيوية ونظرية السياق الغربية، عندما ضاقت بالفكر النقدي سبل البنية المغلقة، إنه مفهوم السياق الذي كان ولا يزال قطب الرحى في المعادلة النقدية والتأويلية، وقد اتصل عند علماء الإسلام بعلوم القرآن التي تعلّقت بسياق النص القرآني، فأضافت إلى ما قدّمه علماء الإعجاز والمفسرين وعلماء الأصول بعدا آخر من أبعاد فهم النص القرآني.

وإذا جاز لنا القول إن للمناهج ما بعد البنيوية اليوم أشكالا متعددة في الرجوع إلى السياق، فإن ذلك لا يضاهي في كل الحالات الرؤى التي تعددت عند علماء الإسلام في موقفهم من مسألة السياق، ولذلك كان همّ هذا الكتاب هو الوقوف عند أهم مؤلف في علوم القرآن وهو كتاب "**البرهان" للزركشي**، ليبرهن من خلال استنطاق مباحثه أن المسلك الذي سلكه الإمام الزركشي في تعامله مع السياق هو حالة من حالات البحث التي ينبغي أن يتخذ منها الراغبون في التأصيل قاعدة لتحرير أساليب تحصيلهم للمناهج الغربية، ذلك أن الاهتمام عنده تعدّى أن يكون مجرّد آلية، إلى كونه مسلكا نظريا يقوم على نسق من الآليات والمفاهيم وكذا المنظومة الاصطلاحية التي تجعل منه نظرية متكاملة

في السياق، تجعلنا نعيد النظر فيما تلوكه الألسن عن هذا المصطلح الذي لكثرة تداوله فقد معناه.

لم تمنع عملية فحص معالم هذه النظرية الباحث من مقارنتها بالنظرية السياقية الغربية، متوسلا في ذلك سؤال المنهج، فوقف على المشاكل الإجرائية التي تحول دون تطبيق النظرية، وتتبّع المفهوم بعناية الباحث المقتدر الذي استوعب منطق فهم السياق عند **الزركشي**، فتبيّنه استراتيجية قائمة على منطق التفاعل بين الداخل والخارج مستثمرا في ذلك جملة من المفاهيم المستقاة من علوم تجريبية كالكيمياء لوصف ظاهرة التفاعل، ويؤكد أن نظرية الزركشي السياقية تنأى عن أن تكون مجرد أفكار أو معالم باهتة فرضتها موسوعيته، بل إنه، ومن منطلق الموسوعية ذاتها، قد اكتشف التفاعل بين مختلف العلوم التي أوردها، كما حدّد العلاقة التي تحكم هذه العلوم، ما يؤكد الوعي الشمولي الذي يتجاوز في كثير من معالمه الشروط التي قامت عليها النظرية السياقية الغربية، ولا عجب في ذلك، مادام السياق القرآني غير محدود ومرتبطا بسياقات مرجأة تعبّر عنها مقولة: صلاحية القرآن لكل زمان ومكان.

لقد أجاد صالح دريسي وهو يُبصّر الباحثين بما يجب أن يكونوا عليه إذا ما أرادوا أن يدخلوا فضاء الاجتهاد الدائم، وكيف أن قراءة التراث تسمو بصاحبها لغة ومنهجية ومعرفة بما لا تستطيع المعاول المستوردة وحدها أن تفعله، ولعل القارئ يلاحظ هذا الاجتهاد في لغة الباحث ومنهجيته وقدرته على الاكتشاف فهنيئا لمجموعة تيزي وزو بهذا الكتاب.

الدكتورة آمنة بلعلى

مديرة مخبر تحليل الخطاب

مقدمة

تعتبر "إشكالية المصطلح" من أكبر التحديات التي تواجه اليوم الدراسات العلمية عموما والأدبية خصوصا، فمن دون أدنى ريب يمكننا القول منذ البداية إنه لا يمكننا نشدان التقدم إلا بحل لغز"المصطلحات".

والداعي لهذا الكلام هو الأوهام التي تغوص فيها العديد من الكتابات والتحليلات العربية عند تناولها لمجموعات من المصطلحات الغربية فتجهد في وضع ما يقابلها، لكنها سرعان ما تنسى أو تتناسى الخصوصيات الثقافية للمصطلح العربي، لتنساق بعد ذلك وراء ما أنتجه الغرب منطلقة في أغلب الأحيان من الفراغ.

وبحثنا هذا الذي يمس مصطلح "السياق" لم يخرج في عمومه عما هو سائد من تيار فرض نمطا من الدراسة منطلقه التراث وأداته نظرية حديثة وافدة من الغرب، أما هدفه فهو محاولة فهم هذا التراث وإعادة قراءته.

وليس لأحد أن يُحاجَّ في كون هذا النمط ضرورة ملحة منبعها الداخل بقدر كونه أمرا مفروضا من الخارج، فلطالما وقفنا محتارين بين تراث ثمين نحن مسؤولون عن حمايته وتطويره، وبين نظريات وافدة من الغرب لا نملك أمامها إلا الانبهار والانسياق، فأصبحنا بذلك أمام تحد ذي شقين: شقه الأول يفرض علينا اكتشاف هذا الموروث الذي نجهل عنه الكثير، أما الثاني فيدعونا إلى مواكبة التطور المذهل للمناهج التحليلية الغربية وما وصلت إليه من نتائج لم تصل درجة قناعتنا بها الدرجة التي وصلها انبهارنا وانسياقنا.

لقد أفرز هذا التجاذب بين الشقين فئات ثلاث:

- فئة تطرفت وانحازت إلى التراث متمثلة فيه الكمال، رافضة بذلك كل ما يأتي من الغرب، لاعتقادها أن موروثنا يحمل في ذاته عوامل تطوره التي تغنيه عن كل نظرية بعيدة عنه تاريخيا وجغرافيا.

ـ وفئة ثانية أنكرت كل قديم معتبرة إياه نقيصة بل عاملا من العوامل المعيقة لمسار التقدم في مجتمعاتنا، لأنه نتاج فترة تاريخية تجاوزها الزمن والأحداث، فاتخذت من كل ما ينتجه الغرب بديلا مثاليا وجب السير وفق تياره لمسايرة ما يميز هذا الغرب من تقدم.

ـ أما الفئة الثالثة فاتجهت إلى التوفيق قدر الإمكان، لترتكز على التراث وتطوره في ظل ما توفر لها من أدوات حديثة ومتطورة.

ونحسب أن بحثنا في مسألة **المبادلات السياقية النصية في كتاب البرهان في علوم القرآن** يدخل ضمن ما سطرته الفئة الثالثة من أهداف من حيث تركيزه على ظاهرة خاصة تميز بعض العلوم الواردة في هذا الكتاب التراثي، ومن ثم محاولته إجلاءها وبيان آلياتها باعتماد أسس نظرية وافدة، مع الحرص قدر الإمكان على الحفاظ على الميزات الخاصة لعلوم القرآن المدروسة وتكييف أدوات هذه النظرية بما يناسب هذا الهدف ـ وموازاة لذلك ـ العمل على أقلمة بعض الجوانب فيها، لكونها في شكلها الحالي قاصرة عن استيعاب تلك الميزات، لارتباط هذه الأخيرة أصلا بنص مميز وخاص هو القرآن الكريم الذي يظل الهدف الأسمى لكل تحليل.

في بحثنا هذا سنقف مع أنموذج اصطلاحي (السياق) نعتبره في تقديرنا من بين أكثر المصطلحات إثارة للاهتمام، ولا بأس هنا بذكر أحد الأسباب الخاصة التي دفعتنا إلى البحث فيه رغم كون هذا السبب شخصيا إلى حد بعيد... إذ أنني كثيرا ما صادفت استعماله المكثف على ألسنة المتحدثين أو على صفحات المؤلفات، وكأنه من أوضح المفردات معنى، مع أن المفارقة هي أنني لم أستوعب المقصود به في أغلب تلك الحالات وربما كان هذا باعثا لي على البحث فيه من باب إرضاء النفس الناتج عن شعور بنقص ما، يتولد عادة عن مثل هذه المواقف.

ينتابك إحساس بأن الكثير من هذه المصطلحات تصبح مفروضة عليك عن طوع منك يشبه الكره أو عن كره يشبه الطوع، وإليك على سبيل المثال "التداولية" الذي لا يخلو منه بحث ولا محاضرة رغم أن جذره الاشتقاقي لا يمت في رأينا إلى مفهومه الاستعمالي بصلة واضحة.

لا شك أن الشائع في الأوساط الثقافية العربية أن مصطلح "السياق" لا يطرح إشكالا كالذي في التداولية مثلا، ولكن استعماله المكثف والذي يحيد عن الدقة المطلوبة في أحيان عديدة يجعلنا نحس فعلا أنه كغيره من المصطلحات التي توارى عزم واضعيها من الغربيين على إقرار منطق إلحاقي يضمن تبعية الشعوب والعقول المسماة متخلفة لشعوبهم وعقولهم المتقدمة.

لقد اخترنا ربط الدراسة السياقية بهذا المؤلَّف بالذات لأننا طالما كنا معجبين بأعلام الفكر والأدب المسلمين وبما أنتجوه من مؤلفات وخاصة ما تعلق منها بالتراث الديني، وتراءى لنا أن "**البرهان**" نتاج خصب يكفل لنا الإجابة عن تساؤلات كثيرة مفادها:

هل انتبه الأقدمون لمصطلح السياق على ما هو عليه الآن من مفهوم ؟ ... إن الإجابة ستكون على الأرجح بالنفي، وفي هذه الحال: ما الجوانب التي استطاعوا تغطيتها سياقيا مقارنة بما استطاعت النظرية السياقية الحديثة الإحاطة به؟

إن هذه إشكاليات يمكن طرحها على عموم النصوص الوضعية، فإذا ما اتجهنا إلى النص القرآني الذي يعتبر نموذجا فريدا ومتميزا أمكننا التساؤل:

هل يكفي الاقتصار على ما صنفه الباحثون المحدثون من علوم في خانة "سياق الحال" من مثل "علم أسباب النزول" و"علم المكي والمدني"؟

ويتسع نطاق طرح الإشكاليات بتطرقنا إلى مؤلفات "علوم القرآن" ذات الطابع الموسوعي، خاصة إذا نظرنا إليها من زاوية تحليلية " تُتَمَثَّلُ " فيها القواعد الحديثة الوافدة من الغرب وما يشكله ذلك من حساسية شديدة في الإجراء

التحليلي ـ وأخذا بعين الاعتبار الأسس النظرية للتحليل السياقي الحديث ـ ... لنجد أن هذا النطاق يشمل إشكاليات كثيرة وخاصة هي الآتية:

ما العلوم التي يمكن اعتبارها ذات علاقة بالسياق اللغوي للنص القرآني؟ وما تلك الدارسة لسياقه الخارجي؟ ألا تفرض خصوصية النص القرآني خصوصية ما على التناول الإجرائي لقواعد النظرية السياقية خلال دراسة هذا النص؟

ثم إننا إذا اقتصرنا على بعض من العلوم التي خصت بالتأليف، والتي اعتبر المحدثون مضامينها من خصائص السياق الخارجي دون تجاوزها إلى غيرها... ما الفائدة المرجوة من إدراج العلوم المتبقية إلى جانب علوم الاختصاص؟ ألا يساهم كل منها بدور ما في استجلاء الدلالات القرآنية؟

وفي حال التطبيق المباشر على النص القرآني: هل تتفق أسس النظرية السياقية مع القواعد الأصولية المنظمة لاستنباط الأحكام من القرآن الكريم باعتبار أن هذه الأحكام إحدى صور الدلالة؟

وفي حدود ما يتوفر لدينا من مخزون تراثي لغوي وديني محملين بخصوصياتنا الثقافية: هل في الأفق منهج يمكن أن ينطلق من أسس هذه النظرية، للوصول إلى تحديد أشمل لما يسمى بـ "السياق القرآني" باستخدام ما توفر من أدوات ومناهج حديثة للتحليل؟

إننا لا ندعي أنه بإمكان بحثنا ـ في صورته المتواضعة- الإجابة عن كل هذه الإشكاليات المطروحة، ولكننا نعتبره خطوة جد بسيطة تسير في فلك المحاولات التطويرية لموروثنا الثقافي عامة، وما تعلق منه بالجانب الديني بصورة خاصة.

لقد ارتأينا أن يضم من حيث هيكلته مدخلا نظريا وفصلين تطبيقيين:

المدخل النظري: "النظرية السياقية بين آفاق الطرح وحدود الإجراء"

ستتناول فيه ثلاثة مباحث هي:

1 ـ شمولية الخصائص:

وفيه ستكون لنا وقفة عند أرضية نظرية نستوضح من خلالها الأفق الواسع الذي تطرحه النظرية السياقية من خلال ما حدده المنظّرون لها من مستويات للدراسة ومن أنواع وخصائص سياقية مختلفة.

2 ـ المشاكل الإجرائية:

وهو ضام لمختلف المشاكل التي تحد من تطبيق هذه النظرية في طرحها النظري انطلاقا من المفهوم الذي يبني على أساسه كل باحث منطلق بحثه السياقي، مرورا بمشاكل تحديد الأنواع والخصائص.

3 ـ توزع المفهوم السياقي في كتاب البرهان:

وفيه تتم الإشارة إلى أن تناول مصطلح السياق في كتاب البرهان وفق نظرة الزركشي يعتبر مشكلا إجرائيا خاصا تنبغي الإشارة إليه بعد طرحنا المشاكل العامة السابقة.

وهنا سنتتبع هذا المفهوم في اتجاهات ثلاثة:

ـ الأول داخلي: مرتبط بالاستعمالات المختلفة لمصطلح السياق في "البرهان" مبينين اقتصارها على الجانب اللغوي للنص القرآني.

ـ والثاني حالي: مرتبط بأسباب النزول وظروفه.

ـ أما الثالث: فينطلق من علوم القرآن عامة في محاولة لرسم معالم سياق عام متكامل.

الفصل الأول: "مقتضيات المقال"

ويعتبر الشق الأول من الدراسة التطبيقية لكتاب البرهان، وحددنا له مبحثين:

1 ـ منطق المناسبة والرتيب: نتناول فيه جملة من العلوم التي تدرس السياق اللغوي للقرآن الكريم مع التركيز على "علمي المناسبة والترتيب"، لنتجه ـ وفق

فهم وتطوير خاصين ـ إلى بيان ثنائية هي **"الذات والعرض"** استنادا إلى إحدى إشارات الزركشي التي يحدد فيها تنظيم مواضيع النصوص القرآنية.

2 ـ الحلول الخارجي لعلمي المناسبة والترتيب: وفيه حديث عن حركية العلوم المدرجة في المبحث الأول "علما المناسبة والترتيب" باتجاه يخرجها من الإطار اللغوي ليجعلها من الخصائص السياقية الخارجية وفق منظورات مختلفة (المنظور التوقيفي، المنظور النزولي، المنظور الشكلي).

أما **الفصل الثاني:** الذي هو "مقتضيات المقام" فسنتعرض فيه إلى علوم بعضها ظل معدودا من علوم السياق الخارجي، إلى جانب أخرى يقترح البحث إدراجها ضمن هذا التصنيف، وقد وزعت هذه العلوم بصفتها مقتضيات إلى مبحثين:

1 ـ المبحث الأول "المقتضيات النزولية " وهي تضم :

أ ـ المقتضيات السببية (أسباب النزول).

ب ـ المقتضيات الظرفية (المكي و المدني).

ونشير هنا إلى أننا سنتناولها بداية بحسب النظرة التي تجعلها مصنفة ضمن خصائص السياق الخارجي، ثم سنتطرق إلى بيان تميز هذه المقتضيات بصفة الحركية نحو داخل النص (الحلول الداخلي) مع توضيح آليات هذا الحلول بحسب كل مقتضى.

2 ـ المبحث الثاني المقتضيات العلامية: وفيه سنعرض إلى "علم مرسوم الخط وعلم التلاوة" باعتبار الأول عارضا للقرآن في شكل علامة مرئية والثاني عارضا له في شكل علامة صوتية، مدرجين بذلك الرسم القرآني ومستويات تلاوة القرآن ضمن الخصائص الخارجية، مع تميزها بدورها بخاصية الحلول الداخلي لتدخل نسيج النص من خلال ما توحي به من دلالات.

وقد أنهينا بحثنا بخاتمة لخصنا فيها محطاته الرئيسية، مدرجين أهم الملاحظات وكذا الاستنتاجات المتوصل إليها.

علينا الإشارة إلى أننا درجنا على بيان الخصائص المدروسة من منطلق موقعها الأصلي (يعنى انطلاقا من كونها داخلية أو خارجية) ثم بينا بعد ذلك حركية هذه الخصائص نحو الداخل أو نحو الخارج بحسب المقتضى، وفي كل هذا اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي الذي ساعدنا على طرح مختلف التساؤلات، وكذا تقديم الفرضيات، كما ساعدنا على محاولة بناء أفكار متسلسلة منهجيا، ومن ثم تحليلها وصولا إلى أحكام واستنتاجات يمكن اعتبارها بمثابة نتائج أولية.

وتجدر هنا الإشارة إلى ما صادفناه من مشاكل خلال العمل، يتعلق بعضها بطبيعة الموضوع، وبعضها الآخر بظروف وملابسات الإنجاز... كما كان للأسباب المادية النصيب المهم لما صادفناه من عراقيل، وبالأساس ما تعلق منها بمسألة التوثيق:

- **فيما يتعلق بطبيعة الموضوع:** تكفي الإشارة إلى أن الأمر يتعلق بكتاب تراثي قوامه "أربع مجلدات" تضم في مجملها سبعة وأربعين علما من علوم القرآن يطلب التعامل معها وفق ما تقتضيه قواعد النظرية السياقية الحديثة، فكان الأمر جديدا فعلا بالنسبة إليَّ، خاصة وأني انطلقت في العمل دون أن أدرك حجم الافتقار الذي ميز مرتكزاتي النظرية أدبيا ودينيا، وكذا ما تعلق منها بالسياق بصورة عامة، كما واجهتنا صعوبة كبيرة في قراءة المدونة يمكن إرجاعها إلى أسباب كثيرة أهمها:

- لجوء الزركشي إلى لون من التركيب اللغوي يعتبر بالنسبة لمستوانا اللغوي المحدود صعبا نوعا ما، مما فرض علينا تكرار القراءة أكثر من مرة لاستيعاب ما أراد تبليغه من أفكار.

- اعتماد الزركشي الإيجاز في بعض الأبواب، والذي وصل قي بعض الأحيان إلى الاكتفاء بالتعداد دون أدنى شرح، (باب "معرفة المكي والمدني")

وهو الذي دفعنا في الكثير من الأحيان - بهدف التوسع - إلى نوع من الإغراق في أمور نظرية لا مناص من التطرق إليها.

- الأخطاء المطبعية المعدودة بالعشرات والموزعة على المجلدات الأربعة المجمعة في الطبعة محل القراءة، والتي اتجهنا إليها تلقائيا باعتبارها آخر طبعة زمن قراءتها كما أنها محققة وتنسب طباعتها إلى دار شهيرة. وهذا جعل العبء مزدوجا، إذ ضم إلى جانب القراءة الاستيعابية قراءة تصحيحية للأخطاء، ولا يخفى ما في هذا العمل من إهدار للجهد والوقت.

- تشعب المعلومات المضمنة في المدونة والموزعة بين اللغة والأدب والبلاغة من جهة والعلوم الدينية من جهة ثانية، ولا أدل على ذلك من تسميتها **"علوما"** فمن ذا له فكرة عن كل منها وعددها يفوق الأربعين؟

وليس لأحد أن يقترح محدودية وانتقائية القراءة بحسب الأبواب، لأن ذلك بالنسبة لنا يعد ضربا من **"العمل التنجيمي"** فالعنوان لا يدل دائما على المحتوى بشكل كاف، بل إن هذه الفكرة بالذات هي إحدى الأخطاء المنهجية التي تشير إليها "النظرية السياقية" محل الدراسة، فمن غير المنطقي ولا المعقول إذن الانطلاق من توجيه ما في محاولة لتطوير نظرية هي نفسها أقرت بخطأ هذا التوجيه.

- ارتباط جميع الأبواب فيما بينها، مما يجعل البحث عن جزئية مبثوثة في أبواب متعددة وانتقاءها أمرا صعبا للغاية.

- ارتباط الجوانب اللغوية من البحث بالجانب الديني وخاصة التشريعي منه (القواعد الأصولية)، وهذا يطرح محذور المساس بالجانب الثاني.

- بالإضافة إلى عنصر الجدة يمكن أن نشير إلى عنصر توزع الاهتمام بين مباحث متعددة بتعدد العلوم التي يضمها كتاب البرهان، لاعتقادنا أنها كلها تساهم في الموضوع محل البحث، فكان لزاما علينا الرجوع إلى بعض المصادر

ذات العلاقة ـ وحتى في الوقت الذي توفر فيه بعضها ـ فقد تطلب التعامل معها وقتا إضافيا للاستيعاب والفهم قبل القدرة على التمثل والتوظيف.

❖ **فيما يخص ملابسات الإنجاز:** فإن العمل كان يتم تحت إلزامات زمنية أثرت في تحديد مستويات التعامل الممكنة مع الموضوع، ولم يكن هذا الإلزام الزمني ليؤثر على الإنجاز لو واكبته شروط ملائمة للعمل نذكر أهمها على الإطلاق " التفرغ التام للبحث إضافة إلى توفر البنية المكتبية المناسبة ".

❖ **فيما يتعلق بالجانب المادي:** أسير إلى المتطلبات الوثائقية التي يستلزمها العمل وصعوبة الوصول إلى معرفة ما يفيد البحث من العناوين المختلفة المطروحة، ومن ثم انتقاؤها ـ وهذا أصعب المشاكل على الإطلاق ـ سواء كان ذلك في المكتبات العامة أو الخاصة.

هذه المعطيات المقدمة ليست المشجب الذي اخترته لأعلق عليه هفواتي وأخطائي، ولكنها معطيات لا سبيل إلى إنكار أثرها في التحقيق النهائي للعمل.

وفي الأخير أقدم جزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذة المشرفة **آمنة بلعلى** لتكرمها علي بقبول الإشراف، وكذا لصبرها طيلة عملية التقويم، ولا أنسى كل من أعانني على إتمام هذا البحث، وبخاصة أخي وزميلي **عزيز نعمان**.

فصل تمهيدي

النظرية السياقية بين آفاق الطرح وحدود الإجراء

أولا / آفاق الطرح:

1 ـ تحولات الدراسة:

يمكن القول بداية إن «اهتمام المنظرين اللسانيين بوصف الجملة وتحليلها، يعد ظاهرة لسانية رافقت القرن العشرين، ويرتد هذا الاهتمام الملحوظ إلى طبيعة البنية التركيبية للجملة بوصفها آلية جوهرية قادرة على توليد عدد لا حصر له من البنى، زيادة على كونها الرابط الضمني بين التمثيل الصوتي والتمثيل الدلالي للنظام اللساني.

وانطلاقا من هذه الأهمية أنشأ اللسانيون يطورون المعطيات العلمية للبحث عن انجح المسالك لاستكشاف طبيعة الآلية التركيبية للبنى اللسانية المنطوقة بالفعل في البنية اللغوية المتجانسة، مما أثرى الدراسة التركيبية بتكثيف نظري ظل ينمو ويتزايد في ظل التحول الذاتي للنظرية اللسانية» [1]، هذا التحول الذي أثمر في العصر الحديث عن ميلاد نظرية متطورة تدرس اللغة بصورة شاملة ومتكاملة نوعا ما تسمى بـ "النظرية السياقية".

وقبل أن نتطرق إليها تعريفا وتحليلا وإجراء، علينا أن نقف ولو بصورة موجزة على الأصول النظرية وكذا التطورات المفهومية والمنهجية التي مرت بها، ذلك أنها كغيرها من المناهج التحليلية للخطاب تخضع مصطلحا ومفهوما إلى التراكمية والتطوير، وهما مبدءان ارتكزت عليهما جميع النظريات في شتى ميادين البحث خلال سيرورتها نحو آفاق تطورية غير محدودة المعالم.

بداية « يمكن القول بأن لهذه النظرية جذورا ضاربة في القدم، إذ ترتقي إلى الأبحاث التي تتصل بـ "الفيلولوجيا" " **Philologie** " وهي علم لغوي وأدبي في آن واحد، يتناول بالدراسة العلوم القديمة قصد تأويلها وتفسيرها بدقة، أما المنهج الأساسي الذي تعتمده للكشف عن دلالة صيغة لغوية ما فيتمثل في حصر السياقات التي ترد فيها هذه الصيغة حصرا واسعا في مدونة معينة، ذلك أن

---

1 ــ أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 154.

حصر هذه السياقات يمكننا في غالب الأحيان من تحديد قيمة هذه الصيغة كما يمكننا من رفع اللبس والغموض »[1]، ومنه فالتوجه المزدوج للفيلولوجيا في دراستها للصيغ اللغوية يجعلها مرتبطة مبدئيا بالدراسة الشكلية "الصورية" وكذا الدراسة الموضوعية "الدلالية"، وهذا التشعب الثنائي الاتجاه سيكون مظهرا ثابتا وقارا ارتكزت عليه مختلف النظريات ذات الصلة لمدة طويلة، قبل أن تتضح معالم نظرية حديثة تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي "الاستعمالي" لهذه الصيغ اللغوية.

ولقد انصب اهتمام المدرسة الوصفية في أمريكا وكذا المدارس الأوربية على دراسة التراكيب الداخلية للغة، فكان الجانب الفونولوجي والمعجمي والنحوي والتركيبي للوحدات اللغوية يشكل اهتماما مركزيا بالنسبة لها، ولنا أن نستأنس برأيين واضحين يبرزان هذا الاتجاه:

ـ أحدهما لشومسكي الذي يرى أنه إذا كان لنا أمل في فهم اللغة البشرية والإمكانيات النفسية التي تقوم عليها، فعلينا أولا أن نتساءل عن ماهيتها لا عن كيفية استعمالها أو لأي الأغراض هي مستعملة.[2]

ـ والثاني تحذير ويتنجايسن من أن القضايا الملبسة التي تشغلنا، تنشأ حين ينظر إلى اللغة كمحرك يدور في مكانه وليس حين ينظر إليها كمحرك ينجز عملا.[3]

ونتيجة لمثل هذه الآراء فإن اهتمام اللسانيين لم يتجه إلى البحث عن تفسير للعمليات الذهنية المساهمة في إنتاج مستعمل اللغة للجمل، كما أنهم لم يهتموا

---

1 ــ سالم شاكر: مدخل إلى علم الدلالة، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 31.

2 ــ ينظر براون.ج. ب ــ يول.ج: تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق: محمد لطفي الزليطني ــ منير التريكي، النشر العلمي والمطابع ــ جامعة الملك سعود، الرياض، 1418 هـ / 1997 م، ص: 29.

3 ــ ينظر (م . ن)، ص: 31.

بوصف السياق الفيزيائي والاجتماعي الذي تظهر فيه هذه الجمل، ولم يتطرقوا إلى الجانب الاستعمالي إلا عرضا خلال تناولهم المستوى الدلالي من الدراسة، بمعنى أنهم اهتموا بالتركيب الداخلي للغة أكثر مما ينبغي، وبالمقابل أهملوا جانب الاستعمال الفعلي لها في المجتمع.[1] ولم يكن ذلك متاحا حتى ظهرت المدرسة الانجليزية، والتي عرفت فيما بعد بـ **"السوسيو لسانية Sociolinguistique ."**.

إن بذور تحول هذه الدراسات واتباعها منهجا أكثر انفتاحا تعود أساسا إلى مؤسس اللسانيات الحديثة **" ف. دوسوسير Ferdinand de Saussure "**، لأن أفكاره وتصوراته كانت المنطلق في أغلب الأبحاث اللغوية الحديثة عامة، غير أننا سنركز على أهم ما ساعد من هذه الآراء في تطوير النظرية السياقية:

أولا: إشارته إلى وجود نوعين من العلاقات التركيبية بين الوحدات اللغوية هي العلاقات الأفقية **(relations syntagmatiques)**، والعلاقات الترابطية أو الاقترانية **(relations associatives)** أو الرأسية "الجدولية"(**relations paradigmatiques)**، ومع أن هدف دوسوسير كان لغويا بحتا من خلال انتباهه إلى وجود هذا النوع الأخير من العلاقات "قيمة الوحدة اللغوية في السياق التركيبي"، إلا أن إحالته إلى مستوى يتجاوز السياق اللغوي يعتبر أهم خطوة ساعدت على الوصول لاحقا إلى مستويات أكثر تطورا.

---

1 ــ نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط2، الكويت، 1979. ص: 121.

ثانيا: تمييزه بين نوعين من الوظائف اللغوية:

ـ الوظيفة الجوهرية: وهي التي وجدت اللغة أصلا من أجل تحقيقها وهي "التواصل".

ـ الوظيفة العرضية: كالتمثيل والاستدلال والحجاج [1]، فالتواصل في رأيه هو حدث اجتماعي يتم بواسطة الفعل الكلامي، وهو بهذا محتاج إلى وجود طرفين على الأقل "متكلم" و"مخاطب"، وهذه هي النقطة التي استثمرها أصحاب نظرية التواصل ثم طوروها لتصل على يد "جاكوبسون" إلى ما عرف فيما بعد بمخطط التواصل "السداسي الأركان".

غير أن انعطافا هاما في منحى هذه الدراسات بدأ يتبلور، ليحيد بها شيئا ما عن التعقيد والغموض الناتجين عن دراسة اللغة وفق أسس نفسية وذهنية لا تعير اهتماما بما يحيط بهذين الجانبين من عوامل "خارجة عن اللغة ـ **extra linguistique**"، وما لهذه العوامل من دور في بناء الدلالات وتوضيحها.

هنا اهتمت مدرسة براغ بدراسة المعنى وجعلته محورا أساسيا في تحليلها اللغوي، فربطت بين محتوى الكلمة والحقائق الخارجية، إدراكا من أعلامها أن ذلك يمثل وظيفة اللغة في المجتمع، كما نحت مدرسة لندن بالدراسة باتجاه سياق الحال. [2] لتنتبه هتان المدرستان إلى العلاقة الموجودة بين اللغة والمجتمع أي إلى السياق الاجتماعي.

ولقد تطورت فكرة السياق وأخذت شكلا أكثر تجديدا عند أبرز علماء هذه المدرسة، وهو اللغوي الإنجليزي "فيرث"، الذي أصل لدراسة المعنى من

---

1 ــ ينظر محمد حسن عبد العزيز: سوسير رائد علم اللغة الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، 1989، ص:34.

2 ــ ينظر يحي أحمد: "الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة"، مجلة عالم الفكر، م20، ع3. الكويت: 1989، ص: 74.

خلال إطار منهجي يقوم على تحليل هذا المعنى بصفته مركبا من مجموعة من الوظائف اللغوية، [1] مع تحديده لمراحل أربعة يتم وفقها هذا التحليل، والمقصود بها مراحل الإجراء التحليلي الذي تعتبر العودة فيه إلى السياق الاجتماعي ثاني أهم المراحل المتبعة للوصول إلى الدلالة (سنعود لاحقا إلى هذه المراحل بشيء من التفصيل خلال حديثنا عن المشاكل الإجرائية).

لقد نظر فيرث إلى المعنى على أنه نتيجة علاقات متشابكة متداخلة، فهو ليس فقط وليد لحظة معينة بما يصحبها من صوت وصورة، ولكنه أيضا حصيلة المواقف الحية التي يمارسها الأشخاص في المجتمع، فالجمل تكتسب دلالاتها في النهاية من خلال ملابسات الأحداث أي من خلال سياق الحال. [2]

وبالنتيجة اتجهت المدرسة الاجتماعية إلى دراسة الكلام، بينما ركزت المدارس قبلها على اللغة، أي أنها تناولت جزئيات اللغة بالدراسة في حالة حركة (حالة الانجاز الفعلي للكلام) فكان مسارها مناقضا للمدارس السابق ذكرها، والتي درست اللغة في حالة سكون (بنى وقواعد ثابتة).

لقد اعتمدت المدرسة الاجتماعية على عناصر عدة: متكلم، مستمع، الرسالة، المكان، الزمان ... الخ، لتتخذ لنفسها مقاربة تعتمد على الوظيفة التواصلية مجالا أوليا للبحث، وبالتالي تسعى إلى وصف الشكل اللغوي في حالته الإنتاجية، وفي هذا إعلان «عن إفلاس المقاربات الأخرى التي تتعامل مع اللغة تصفها وتحللها وتقعد لها كإنتاج ساكن» [3]، أي أن المختصين في اللسانيات الاجتماعية اهتموا ببنية التفاعل الاجتماعي كما يتجلى في الحوار،

---

1 ــ ينظر كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، ط: 2، ص: 74، وينظر أيضا: محمود السعران: علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، دار الفكر العربي، القاهرة، ص: 321.

2 ــ ينظر: محمد خطابي: لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، المركز الثقافي العربي، ط1، 1991، ص: 81 ــ 82.

3 ــ محمد خطابي: (م. ن)، ص: 50.

كما أن دراستهم الوصفية تؤكد ظواهر السياق الاجتماعي التي تعود بصفة خاصة إلى سلم التصنيفات الاجتماعية. إنهم يطلقون تعميماتهم من خلال أمثلة واقعة من اللغة المستعملة، ويبنون أعمالهم على عينات من الخطاب المنطوق والمكتوب على حد سواء. لقد بينوا أن الفكرة القائلة بإمكان تحليل سلسلة لغوية (جملة مثلا) تحليلا كاملا بدون مراعاة للسياق قد أصبحت محل شك كبير، فإذا أراد النحوي المهتم بالجملة مثلا أن يقدم أحكاما بشان مدى نحوية جملة من الجمل وأن يحدد ما إذا كانت الأنساق اللغوية التي يقدمها نحوه جملا لغوية صحيحة، فإنه يعتمد ضمنيا على اعتبارات ذات علاقة بالسياق. إنها فعلا تبدو ظاهرا مجردة من أسيقتها، لكنها في الواقع غير قابلة للانفصال عن سياقها المفرد الذي هو كتاب النحو، [1] ومنه فالوصف النحوي للجمل لا يجب أن يعزلها عن محيطها، فلا مناص إذن من التطرق إلى السياق المحيط بإنتاج الجمل حتى وإن كان هذا السياق يحوي عاملا واحدا.

إن الاتجاه إلى دراسة اللغة في هذا المحيط (دراستها في حالة حركة) يعني أن «محلل الخطاب يتوخى بالضرورة منهجا مقاصديا في دراسة اللغة كما هي مستعملة، ومن شأن هذا المنهج أن يتعرض بالدرس إلى عدد من الموضوعات التي لا تجد في الغالب حقها من الدراسة لدى اللسانيين الشكلانيين، في إطار وصفهم للخصائص التركيبية والدلالية للجملة» [2]، من هذه المواضيع ما يختص باللغة في حد ذاتها، ومنها ما لا علاقة مباشرة له باللغة لكنه ذو تأثير واضح فيها، خاصة في جانبها الإنتاجي.

والإنتاج هنا يعني حركية ما لهذه اللغة في إطار تواصلي، وهي حركية مبدؤها تبادل الدلائل، بل إن المعنى لا يتحدد ما لم نتواصل، و يعني ذلك أن

1- Dominique Maingueneau: Analyser les textes de communication. NATHAN; p:11 ينظر:

2 ــ براون. ج. ب ــ يول.ج: (م . س)، ص: 35.

التواصل يحدد المعنى ويميزه، [1] وهذا هو المتحكم في مدى تمتع الجانب الاجتماعي بنوع من الأهمية مقارنة بالجانب النحوي والتركيبي الذي يتأسس اهتمام المدارس الوصفية عليه، ذلك أن كل فعل تواصلي يفترض نسق دلالة كشرط ضروري له، [2] فالتواصل يفرض منطقه إذن باعتباره إحدى العلاقات الإنسانية، وبالتالي فكل ما ينتج عن هذه العلاقة يعد بالضرورة حاملا لهذه الصفة، لأن السلوك الذي لا معنى له سلوك لا وجود له.

ولقد أسست المدرسة الاجتماعية بذلك لما يسمى بـ "علم اللغة الاجتماعي" الذي هو بالضرورة مهم بالنسبة للباحثين المهتمين بتحديد علاقات الأدوار المختلفة اشتغاليا، والموجودة في وسط اجتماعي معين، [3] على اعتبار أن علاقات الأدوار- بهذا الوصف - تتعلق بالأطراف المشاركة في عملية التواصل كل من موقع خاص، ومن ثم تتحدد علاقة كل طرف بالطرف المقابل.

ويحدد الإطار العام للسياق الاجتماعي طبيعة العلاقات الكائنة بين هذه الأطراف، مع الأخذ بعين الاعتبار معطيات ثلاثة:

- نتائج الحقوق والواجبات لعلاقة محددة.
- المكان النموذجي الأكثر ملاءمة لهذه العلاقة.
- الوقت المحدد اجتماعيا لها. [4]

---

1 ــ ينظر حنون مبارك: دروس في السيميائيات، دار توبقال للنشر، المغرب، ط 1، 1987، ص: 16.

2 ــ ينظر (م . ن)، ص: 17.

3- J . FISHMAN. SOCIOLINGUISTIQUE; PREFACE . d' Albert VERDOODT , LABOR Bruxelles , NATHAN Paris . 1971, p : 60.

4- (Ibid) , p : 61 .

والبحث عن طبيعة ما للروابط بين الأطراف يكون قياسا إلى ما قد يظهر فيها من اطرادات تأخذ بعين الاعتبار ما تمنحه اللغة من معطيات، إضافة إلى كل ما يشكل هذا الوسط الاجتماعي الخاص السابق الذكر.[1]

فالتأصيل الاجتماعي للغة إذن هو الذي يحدد معانيها وبالتالي وجودها، وربما كان هذا هو الأساس الفلسفي الذي قامت عليه المدرسة الاجتماعية.

2 ـ شموليتها:

إن الاهتمام باللغة أخذا بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي يكفل لها نوعا من الشمولية التي تجعلها تدرس بنوع من التوسع، والمردّ الأساسي لذلك هو الخصائص الشاملة التي تميزها والتي نلمسها في الجوانب التالية:

أ ـ من حيث المستويات:

تتفق القواميس الغربية سواء منها العامة (**Larousse**) أو المتخصصة (قاموس السيميائيات لـ "غريماس و كورتاس" أو القاموس الموسوعي لعلوم اللغة) على وجود مستويين للدراسة السياقية لأي خطاب (مستوى داخلي وآخر خارجي):

فالمستوى الأول يتطرق إلى الجانب اللغوي والتركيبي لأي نص يبتغى تحليله، لذا نجد النظرية السياقية قد استوعبته، لكنها لم تجعل منه المستوى الوحيد المحدد في أفقها، ودرجت على توظيف جملة من المصطلحات للتعبير عن مفهومه، منها: السياق اللغوي، سياق النص، السياق الداخلي... واعتنت فيه بدراسة الوحدات اللغوية الصوتية والمعجمية والتركيبية في علاقاتها بوحدات أخرى سابقة أو لاحقة، معتبرة أن لهذه العلاقات دورا فعالا في تحديد المعنى الوظيفي، « فمعنى الكلمة يتعدل تبعا لتعدد السياقات التي تقع فيها، وبلغة

---

1 ــ ينظر (م . ن)، ص: 60. يتعلق الأمر هنا بعلم اللغة الاجتماعي الدقيق "micro – sociololinguistique" الذي من جهته، يهتم بتثمين هذه العلاقات ببيان النسب المختلفة العلاقات الشخصية، والتفاعلية، بالاعتماد على المعطيات التي تمنحها اللغة المنطوقة.

أخرى تبعا لتوزيعها اللغوي »[1]، ويصعب بالتالي تحديد معنى الكلمة المفردة المنعزلة خارج سياق أو تركيب، بل إن الوصول إليه في هذه الحال يكاد يكون مستحيلا.

أما المستوى الثاني فيقوم على أن الصوت والمعجم والتركيب يبقى غير كاف وحده للقبض على الدلالة، ذلك أن «التحليل اللغوي للنص أو الكلام لا يعطينا إلا المعنى الحرفي أو معنى ظاهر النص، وهو معنى فارغ تماما من محتواه الاجتماعي والتاريخي ومنعزل عن كل ما يحيط بالنص من القرائن التي تحدد المعنى»[2] وبما أن هذا الأخير موزع جزئيا بين ما هو لغوي وما هو "خارج لغوي"، وجب وضع النص ضمن إطاره الحالي بعد دراسته لغويا، لأن ذلك يعتبر ضروريا للفهم الصحيح لما نقرأ أو نسمع، وعليه أصبح هذا الإطار مرحلة ثانية للدراسة.

وتتطرق النظرية السياقية إلى هذا المستوى مستعملة مفاهيم من مثل: "السياق المادي" أو"سياق المقام" أو"السياق الخارجي"، ويمكن وضعها جميعا تحت المصطلح الأكثر شيوعا وهو سياق الحال " **le contexte de la situation** "، وهو يتناول كل الظروف غير اللغوية المحيطة بالخطاب والمؤثرة فيه، فهو إذن « الإطار الخارجي الذي يحيط بالإنتاج الفعلي للكلام في المجتمع اللغوي، أي الحيز الفعلي الذي ينتج فيه مدخل معجمي ما»[3] ومن المهم الإشارة إلى أن كلمة إنتاج هنا، لا تعني المستوى التجريدي الأول"اتفاقا أو اعتباطا"، إنما المقصود بها الاستعمال أو الإنجاز الفعلي للكلام.

وفي هذا المستوى يتبنى محلل الخطاب المنهجية التقليدية للسانيات الوصفية، محاولا وصف الأشكال اللغوية المطردة التي ترد في معطياته، دون

---

1 ــ أبو السعود حسنين الشاذلي: الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية، دار المعارف الجامعية، ط 1، الإسكندرية، ص: 139.

2 ــ حلمي خليل، الكلمة (دراسة لغوية معجمية)، الهيئة المصرية للكتاب، 1980، ص:215 .

3 ــ أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص: 158.

إغفال المحيط الذي وردت فيه، [1] وهذا المحيط غير المغفل تمثله خصائص عدة يحددها "فاندرليش" "**D. Wenderlich**" ضمن قائمة من العوامل هي المتمثلة في ما يلي:

- المشاركون في العملية التواصلية (المتحادثون - السامعون).
- مكان التفاعل.
- الملفوظ (الملامح اللغوية، الشبه لغوية، والغير لغوية).
- مقاصد المتكلمين.
- توقعات المتكلم / السامع.
- مساهمة المشاركين في الموضوع.
  - معرفتهم باللغة.
  - الضوابط الاجتماعية.
  - شخصياتهم وأدوارهم الخاصة. [2]

وهي خصائص - على تحديدها - تتضمن خصائص تحتية **sous caractéristiques** كثيرة لكل منها دور نسبي في تغطية العجز الذي كثيرا ما نصادفه خلال تعاملنا مع النص في المستوى الأول، فالكثير من جوانب النص يمكن أن تبقى غامضة لارتباطها بوحدات لغوية تتسم بالعموم الذي لا يمكن تحديد دلالته إلا بالتخصيص السياقي - إن صح التعبير.

فهي إذن تساعد في توضيح الكثير من الجوانب اللغوية للنص، والتي يمكن إجمالها في المؤشرات التي حددها الفيلسوف (لويس) [3] وهي:

---

1 ــ ينظر براون.ج.ب ــ يول.ج: تحليل الخطاب، ص: 23، وكذلك: محمد خطابي، لسانيات النص، ص: 49.

2 – DALACHE Djillali ; INTRODUCTION A LA PRAGMATIQUE LINGUISTIQUE, REIMPRESSION : 93 , OFFICE DES PUBLICATIONS UNIVERSITAIRES, p : 42 .

3 ــ ينظر براون.ج.ب ــ يول.ج: تحليل الخطاب، ص:51.

أ / مؤشر العالم الممكن:

وذلك لتفسير حالات يمكن أن توجد أو من المفترض أن تكون موجودة أوهي موجودة فعلا.

ب / المؤشر الزمني:

وذلك لتفسير الأزمنة اللغوية في الجمل، وكذا ظروف الزمان مثل: اليوم أو الأسبوع القادم...

جـ / المؤشر المكاني:

وذلك لتفسير جمل من مثل: هنا...، هناك...

د / مؤشر المتكلم:

(أنا، لي، نحن، لنا... الخ)

هـ / مؤشر المستمعين:

وذلك لتفسير جمل تحتوي على (أنت، لك، نفسك... الخ)

و / مؤشر الشيء المشار إليه:

وذلك لتفسير جمل تحتوي على أدوات الإشارة مثل: هذا، أولئك... الخ

ز / مؤشر الخطاب السابق:

وذلك لتفسير عبارات مثل: الأخير، السابق الذكر ... الخ

حـ / مؤشر الإسناد:

ويشمل مجموعة مفتوحة لا نهاية لها من الأشياء(مجموعات، حلقات ... الخ)

إذن يمكننا ملاحظة الارتباط التقابلي نوعا ما، بين كل خاصية وبين المؤشر المطلوب تفسير مضامينه ضمن المسرد السابق، وهذا بدوره يؤكد ارتباط المستويين وبالتالي عدم إمكانية الاستغناء تحليليا بأحدهما عن الآخر.

ب ـ من حيث المجالات:

إن شساعة مجال اشتغال النظرية السياقية يتناسب طردا مع النطاق الواسع الذي يشمله التواصل في حد ذاته، فهو حسب "شانون و ريفر" يضم «اللغة المكتوبة والمنطوقة والموسيقى والفنون التشكيلية والمسرح والرقص، أي أن التواصل يشمل عمليا كل السلوك الإنساني»، [1] وعيه فهذه الأشكال التعبيرية تعتبر ميادين خصبة لاشتغال النظرية السياقية رغم تشعبها وتعددها، بمعنى آخر رغم شدة تعقيد السلوك الإنساني.

لقد قامت هذه النظرية على أنقاض ما ساد في الدراسات التقليدية للخطابات من تصور بسيط وقاصر يحصر السياق في إطار العلاقات اللغوية (البنية الداخلية) الناتجة عن التأليف بين الوحدات المعجمية التركيبية، ومع تطور الدرس اللساني خاصة التداولي منه ونحته لمصطلحات جديدة كمصطلح الملفوظ والخطاب والفعل (**acte**) ... أخذ البحث في السياق مسارا أكثر عمقا ليهتم بكل الشروط المتحكمة في عملية التلقي، [2] وهذا يعني تجاوزه الشكل الارتباطي للوحدات النصية إلى كل ما يحيط باللغة من مؤثرات، وصولا إلى ما تحققه من أفعال كلامية.

إن الخصائص السياقية عديدة لا تقع تحت حصر: منها ما هو مرتبط بالمتكلم، ومنها ما يرتبط بالمتلقي أو بشروط الإنتاج اللغوي أو بالزمان أو المكان... كما أن النصوص وسياقاتها هي مادة أبحاث وتدريس في أكثر من ميدان علمي علاوة على اللسانيات والآداب، وكذا في علم النفس وعلم الاجتماع والفلسفة والأنتروبولوجيا واللاهوت وفي العلوم القانونية والتاريخية. ومن البديهي أن ثمة جوانب أخرى للنص هي التي تؤلف موضوع الدرس في مختلف هذه

---

1 ــ حنون مبارك: دروس في السيميائيات، ص: 16.

2 ــ ينظر علي آيت أوشان: السياق والنص الشعري (من البنية إلى القراءة)، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 1421 هـ / 2000م، ص: 20.

الميادين.[1] ثم إن السياق بعد ذلك يأخذ مسارا أكثر بعدا مع الدراسات التداولية **(pragmatiques)** والتي عمق أصحابها مسائله اعتمادا على الإطار اللغوي المحض في البداية، ليتجاوزوه بعد ذلك إلى أنواع مختلفة منها: السياق الاجتماعي والعاطفي والثقافي...

فالسياق اللغوي مرتبط بالداخل النصي وتظهر أهميته قياسا إلى اهتمامه بالتركيب الخطي للجمل، ذلك أن « معظم الوحدات الدلالية تقع في مجاورة وحدات أخرى، وإن معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها»[2]، ذلك أن الكلمات في التركيب تشكل نسيجا لغويا يعتمد فيه كل جزء على الجزء الآخر، يرتبط به ولا يستقل عنه، وهذا السياق - كما عبروا عنه - «هو النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم»[3] وإدراك هذا المعنى قد لا يحقق فقط في حدود الجملة بل يتجاوزها إلى ما هو أوسع، أي مجموعة جمل تشكل "مقطعا" أو ربما "نصا".

أما السياق الاجتماعي فيتضمن كل ما له علاقة بالكلام (أو النص) من ظروف، كما يتضمن المتخاطبين وطبيعة العلاقة بينهم ومنازلهم الاجتماعية، وكذا خلفياتهم الثقافية والإيديولوجية...

إن الجانب الاجتماعي يؤثر حتما في الدلالة، لذا يركز في دراسة اللغة على ملابسات توظيفها بحسب المواقف والمقامات (اختلاف أغراض الكلام نفسه)، كما ينظر إليها أثناء تأديتها لوظائفها المختلفة، وأثناء التعبير عن الأغراض. ولا يمكن في هذه الحال جعل المعنى مستقلا عن الجانب المذكور أو تجريده منه، لأن اللغة في جوهرها ظاهرة اجتماعية وهي لا تكتسب أهميتها إلا باستعمالها في مجتمعها.

---

1 ــ مقولة لفان ديك، ينظر علي آيت أوشان: السياق والنص الشعري، ص:79.

2 ــ أحمد مختار عمر: علم الدلالة، عالم الكتب، 1993، ص: 68 ــ 69.

3 ــ أبو السعود حسنين الشاذلي: الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية، ص: 52.

ويقرر "هدسن" أنه من البديهي أن الكلام يحدث في سياق اجتماعي، [1] فإذا أريد للغة أن تدرس، فعلى المهتمين أن يربطوها بمستعمليها، وبدون ذلك لن تكون الدراسة صائبة ولا موضوعية، فاللغة نتاج المجتمع الذي يستعملها، لذا وجب النظر إليها في حال الاستعمال وما يكتنف ذلك الاستعمال من ظروف.

ويضم السياق الثقافي الخلفيات الفكرية والحضارية الواجب مراعاتها في بحثنا عن المعنى، وبتعبير آخر إنه يهتم بالأسيقة الثقافية المتنوعة، والتي تختلف المفاهيم الذهنية للمداخل المعجمية تبعا لاختلافها (يعني هذه الأسيقة) ضمن محيطها الثقافي الموسع، [2] فالمجتمع بطبيعة الحال يتألف من طبقات ثقافية مختلفة لكل منها ألفاظها الخاصة التي تعبر بها عن معنى عام (شائع).

وأخذا بعين الاعتبار المنحى الثقافي يتوسع المحلل في بحثه عن معنى الملفوظ بإظهار سياقية الوقائع أو تسييقها واقعة واقعة وسياقا داخل سياق، وهذا تتيحه العلاقة الصميمية الموجودة بين الثقافة واللغة.

وإنه في السياق الثقافي كثيرا ما تتولد المواقف المميزة والدالة اجتماعيا، كما أن الملفوظات مثل كثير من السلوكات الاجتماعية لا يمكن فهمها إلا بإظهار سياقاتها سياقا سياقا داخل ثقافة معينة، [3] لتتضح لنا بذلك شمولية هذا النوع لباقي الأنواع السياقية.

كما أن السياق الثقافي يرتبط « بدرجة قوة الانفعال المصاحبة للأداء الفعلي للكلام، من حيث ما يقتضيه الكلام من تأكيد أو مبالغة أو اعتدال» [4]، فالتحدث يتم ضمن ظروف تختلف من شخص إلى آخر، بل إنها

---

1 ــ ينظر: د. هدسن: علم اللغة الاجتماعي، ترجمة محمود عبد الغني عياد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد،1987 1 ــ ينظر: د. هدسن: علم اللغة الاجتماعي، ترجمة محمود عبد الغني عياد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد،1987، ص: 382.

2 ــ ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص: 159.

3 ــ ينظر رجاء عيد: البحث الأسلوبي معاصرة وتراث، منشاة المعارف. الإسكندرية، ص: 72.

4 ــ أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص: 154.

تتغير عند الشخص نفسه من حين إلى آخر، ومن الجوانب الشخصية ـ التي قد يمسها التغير بتأثير من عوامل خارجية ـ الجانب الانفعالي، وهو الذي يدفع هذا الشخص إلى استخدام اللغة استخداما خاصا فيمنحها معان خاصة غير تلك المعاني الموضوعية المعروفة، هذا الانعكاس الانفعالي على لغته يتجلى في عباراته ونبرات صوته وحركاته وملامحه...

ويبرز دور هذا النوع من السياق في حال تحليل الكلام اليومي للأشخاص في سلوكاتهم اللغوية المختلفة، ويتجلى أكثر في اللغة الشعرية لما تحمله هذه الأخيرة من شحنات تعبيرية غير تلك التي تحملها اللغة الاستعمالية العادية.

يقول "ستيفان أولمان " "**Stephen Ullmann**" موضحا دور هذا السياق في التمييز بين المعنى الموضوعي والمعنى العاطفي لعبارة ما: إن السياق وحده هو الذي يوضح لنا ما إذا كانت الكلمة ينبغي أن تأخذ على أنها تعبير موضوعي صرف أو أنه قصد بها أساسا التعبير عن العواطف والانفعالات وإثارتها. ويتضح هذا خاصة في مجموعة معينة من الكلمات نحو "حرية وعدل" التي تشحن في كثير من الأحيان بمضمونات عاطفية، بل إن بعض الكلمات المستعملة في الحياة اليومية العادية قد يكتسب نغمة عاطفية قوية غير متوقعة في المواقف الانفعالية.[1]

إذن فالسياق العاطفي يرتبط بالجانب الانفعالي في الإنسان، ذلك الانفعال الذي قد يكون إيجابيا أو سلبيا، بحيث يكون سببا في دفع شخص ما لشحن كلماته بالميزتين المذكورتين، فيحيد عن الاستعمال الموضوعي للكلمات، ومنه فعلى متلقي كلامه أن ينتبه إلى هذه النقلة من المعاني الموضوعية إلى المعاني المرتبطة بالموقف واللحظة الانفعالية التي يعيشها المتكلم، الذي تتنوع مواقفه من فرح إلى حزن إلى غضب إلى تفاؤل... وكلها تولد تعابير يختلف معنى

---

1 ــ ينظر أولمان (ستيفن): دور الكلمة في اللغة، ترجمه وقدمه وعلق عليه: كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط12، القاهرة، 1997، ص: 70.

كل واحد منها باختلاف نوع الانفعال وباختلاف المتكلم نفسه، وعليه فالكلمات المستعملة يوميا استعمالا عاديا تشحن ارتفاعا وانخفاضا تبعا لهذه المواقف الشعورية.

إن هذه التنويعات السياقية المذكورة غير معدودة على سبيل الحصر، لوجود أنواع كثيرة غيرها منها: السياق النفسي، السياق التداولي... بل إن مجالها مفتوح إلى تنوع لا محدود، مما يجعل تحليل النصوص يتطلب مقاربة متعددة الأبعاد تفرض الربط بين مختلف المستويات والمجالات، لأن المقصود ليس هو فقط فهم نص ما وتحليله لذاته، إنما قبل كل شيء فهم وتحليل مختلف وظائفه (الأفعال والنتائج) في هذه السياقات المتباينة.

جـ ـ من حيث الاهتمامات:

بإمكان الدراسة السياقية الإحاطة بأنواع الخطابات شفوية يومية كانت أو أدبية، وهي تتناول النوع الأول من جانبه التداولي بينما تشتغل على النوع الثاني معتبرة إياه خطابا ذا طبيعة خاصة (كونه خطابا ممنهجا).

إن التحليل السياقي يرتهن في نجاعته إلى البعد الحضاري، وهذا يجعله «مرتبطا ضرورة بالنسق الحضاري ذاته» [1]، ولما كانت الحضارة في تطور مستمر، كان على هذا التحليل أن يكون في صيرورة مستمرة ترافق إعادة تشكيل العالم لنفسه على صور مختلفة، مرتكزا على الوجود الاجتماعي للغة.

وعليه فالجانب التداولي لأي خطاب يضع الدلالة في قلب السياق الاجتماعي، ذلك لأن هدفه يقوم على التواصل، والكلام فيه لا يطلب لذاته ولكنه يطلب لكونه أداة تقوم بنقل الأفكار، وعملية نقل الأفكار بين الأفراد يجب أن تكون مؤسسة على تواضع بين المرسل والمتلقي، وخاضعة إلى معيارية النظام المتعارف عليه بين المتكلمين، أي يجب أن تكون مما يقره السياق الاجتماعي ويتعارف عليه، فالخطاب من هذا المنظور يفهم من خلال تضمنه

---

1 ــ جاك بيرك: القرآن وعلم القراءة، دار التنوير، ط1، بيروت، 1996، ص :11.

لإشارات مباشرة يمكن للمتلقي التقاطها بسهولة للدخول في إطار حوار متكافئ بين الطرفين المنجزين له.

كما أن جهد المتلقي ينصب على اكتشاف المعاني غير المباشرة متى استنفذ مرحلة إدراك العلاقات الظاهرة « فحين يقول المتكلم شيئا، ويعني آخر فإنه يؤدي فعلا قصديا» [1] لذا تهتم النظرية السياقية بأفعال المتكلم والمتلقي إضافة إلى دراسة العلاقات بين جملة وأخرى، لأن البنية المركزة على اللفظ والتركيب تبقى غير كافية، ويؤول النص في هذه الحال شكلا ومضمونا باعتباره فعلا كلاميا أو سلسلة من الأفعال الكلامية. وبمعنى آخر إن المحلل المهتم بهذا النوع من الخطاب ينصرف إلى فحص العلاقة بين المتكلم والمخاطب في مقام استعمالي خاص، بدرجة أكبر من تتبعه للعلاقة الممكنة بين جملة وأخرى، أي أنه حينما يستعمل مصطلحات مثل الإحالة والافتراض والمعنى الضمني والاستدلال، فإنه في الواقع يصف ما يفعله المتكلمون والمتلقون، ولا يهتم بالعلاقة القائمة بين جملة أو مضمون ما وجملة أخرى. [2]

وإلى جانب شمول التحليل المعتمد على الخصائص السياقية الخطابَ اليوميَّ ذا الأغراض التواصلية، فإنه يشمل كذلك نوعا خاصا هو الخطاب الأدبي ممثلا بكل التراث الفني والجمالي والبلاغي شعرا ونثرا، وهذا النوع يتأسس انزياحا عن النوع الأول، كما أن له نظاما وأداء مغايرين يقطعان الصلة مع التواضع ما استطاعا إلى ذلك سبيلا، فيخرج بدلالة الكلمات ـ بحسب حاجة كائنه إلى التعبير والتمثيل عن معانيها الأولية والمعجمية ـ إلى دلالات ينجزها الكلام في آنية إنجازه وتركيبه، [3] أي أن منتج الخطاب في حالة كون

---

1 ــ جون سيرل: العقل واللغة والمجتمع (الفلسفة في العالم الواقعي)، ترجمة سعيد الغانمي، ط1، منشورات الاختلاف، 1427 هـ / 2006 م، ص: 208.

2 ــ ينظر براون.ج. ب ــ يول.ج: تحليل الخطاب، ص:36.

3 ــ ينظر جاك بيرك: القرآن وعلم القراءة، ص: 12.

إنتاجه أدبيا يضع الدلالة في قلب السياق اللساني، محددا هدفا لا يقوم على التواصل إلا بشكل غير مباشر، ولما كان حاله على الدوام كذلك، فإن الكلام فيه يطلب لذاته لا لكونه أداة تقوم بنقل الأفكار. ومن الملاحظ أن الكلام هنا لكي يؤدي رسالته فكرة ودلالة ومضمونا، غير محتاج إلى أن يكون مكتسبا لتواضع المرسل والمرسل إليه لا بشكل ضمني ولا بشكل سابق على وجوده. فحاجته إلى نظامه وسياقه أولى لأنه بالابتداع يكون لا بالإتباع، لذا فإن الإشارات اللسانية المتضمنة فيه إذ يلتقطها المتلقي ممثلة في الكلمات والجمل، فإنه يتصرف فيها على أنها إشارات حرة أو مفتوحة نظاما وسياقا تنقلها إليه البنية السطحية للنص، فيحلل هذه البنية المنقولة ليؤدي به هذا التحليل إلى بناء كلام على كلام ونص على نص بالاعتماد على المعلومات الاجتماعية والثقافية.

ثانيا / المشاكل الإجرائية:

حتى وإن استندنا إلى خصائص سياق الحال التي حددها فاندارليش أو مسرد المؤشرات الذي اقترحه لويس، فإن التساؤل يبقى مطروحا حول إمكانية تقديم هذه الخصائص والمؤشرات تفسيرا جزئيا لما يعنيه المصطلح المبهم "السياق".[1] وهذا التساؤل الدائم الحضور يطرح مشاكل من شأنها الحد من نطاق الإجراء التحليلي، ومرد هذه المشاكل يعود إلى:

1 ـ تعدد المنطلق المفاهيمي:

يشكل المفهوم أساس أي عمل إجرائي يقوم به النقاد ومحللو الخطاب في معالجتهم للملفوظات بأنواعها المختلفة، والواقع في حال النظرية السياقية أن تعريف "السياق" يطرح مواضيع متعددة ومتداخلة في الوقت نفسه، الشيء الذي يجعل الباحث أمام تعريفات عديدة لهذا المصطلح، تختلف باختلاف نظرة أصحابها إليه، وكذا اختلاف زوايا إدراكهم للخصائص التي تؤلفه.

---

1 ــ انظر براون.ج. ب ــ يول.ج: تحليل الخطاب، ص: 55.

يمكننا القول في البداية إنه لا يوجد تعريف موحد لهذا المفهوم، [1] وهذا التعدد والاختلاف يعتبر العقبة الأولى أمام متبني النظرية السياقية، ففي غياب مفهوم موضوعي عام سيجد المحلل نفسه في مواجهة مفاهيم خاضعة لمنطلقات شخصية، مما يؤثر سلبا في تحديده معالم المنهج الذي اختاره لمعالجة مختلف الملفوظات.

للوقوف على بعض هذه المنطلقات سنعرض إلى جملة من التعريفات محددين عناصر كل تعريف منها وكذا الهدف منه والحيز المحدد لهذا الهدف:

إذ يرى **"مانغونو"** و**"شارودو"** في قاموس تحليل الخطاب أن الكتاب يستعملون مصطلح السياق خاصة للإشارة:

- إلى المحيط اللغوي لعنصر ما (وهو الذي يفضل آخرون تسميته النص المرافق تبعا لاستعمال هو في اتجاه توسعي).
- أو إلى حال التواصل. [2]

وعليه فهما ينطلقان من كون المصطلح محددا لمستويي الدراسة النصية، والمقصود بهما المستوى اللغوي وكذا الحال المحيط بهذا النص مما هو غير لغوي.

ولا يخفى المنطلق التداولي في تعريف **"V.Vahle"** الذي يرى أن تسمية الحال تطلق على مجموع العوامل التي يأخذها الفرد في الاعتبار ليحقق بنجاح فعله القولي، [3] فالقول لن يوصف فقط بالنظر إلى بنيته الداخلية والمعنى المسند إليه، وإنما يوصف أيضا باعتبار الفعل الذي ينجزه، والسياق وحده هو المحدد للخصائص والشروط التي تحقق نجاح هذا الفعل، لذلك يبقى السياق الداخلي

---

1 – DALACHE Djilali INTRODUCTION A LA PRAGMATIQUE LINGUISTIQUE, p : 41 .

2 - Patrick Charaudeau, Dominique Maingueneau, DICTIONNAIRE D'ANALYSE DU DISCOURS . Edition du seuil, p: 134

3 - DALACHE Djillali (Ibid), p: 41.

الموضح للبنية التركيبية غير كاف لإدراك الدلالات المحمولة، لأن المعول عليه هو الجانب القصدي من الخطاب.

أما "غاليسون وكوست" **"Galisson / Coste"** فيجعلان هذا المصطلح محددا لجملة من العوامل المحيطة بنشأة ملفوظ ما. حيث يرى هذان الباحثان أن السياق هو مجموعة شروط إنتاج الملفوظ الخارجة عن الملفوظ نفسه، وأن كل ملفوظ ناتج عن مقصد معين يجد مبررات وجوده في "شخصية المتكلم وسامعه أو سامعيه"، في المحيط "المكان" وفي اللحظة "الزمان" اللذين صدر فيهما، وبالتالي فإن كل هذه العوامل المؤثرة في إنشاء الملفوظ تشكل الحال.[1] فهما إذن لا يحققان في ماهية المصطلح بقدر توزيعهما لجملة من الخصائص المشكلة له، فيأخذ سياق الحال جزءا هاما منها. وربما تغاضيا عن بقية الخصائص الممكن توزيعها على الأنواع المتعددة للأسيقة (وقد سبق الإشارة إلى قسم منها في غير هذا الموضع).

ويمكن أن نذهب إلى تعريف أكثر تعميما يرى أن «سياق عنصر لا على التعيين (س) هو مبدئيا كل ما يحيط بهذا العنصر:

فإذا كان (س) وحدة لغوية ذات طبيعة وأبعاد مختلفة (فونيم، مورفيم، كلمة، جملة، ملفوظ) فإن محيط هذا العنصر هو في الآن نفسه ذو طبيعة:

- لغوية: (المحيط الجملي اللغوي).
- غير لغوية: (السياق الحالي والاجتماعي والثقافي)».[2]

إنه يحدد طبيعة المصطلح ليجعلها مزدوجة تهتم في جانب منها بالمستوى اللغوي للنص، بينما يتجه جانبها الآخر إلى كل ما يحيط بالجانب الأول من

1- DALACHE Djillali: INTRODUCTION A LA PRAGMATIQUE LINGUISTIQUE p : 42

2 - Patrick Charaudeau, Dominique Maingueneau: Analyser les textes de communication p:132

ظروف حالية واجتماعية وثقافية، لنميز هنا جعله "الحال" أحد العناصر غير اللغوية المشكلة لمحيط العنصر المذكور.

وفي حديثه عن مفهوم الحال يقول **"دالاش جيلالي"**: « يجب أن نلاحظ أولا أن كثيرا من الكتاب يستعملون مصطلحي الحال والسياق من غير تمييز دقيق بينهما» [1]، إنه يعترف كما أشرنا سابقا بعدم وجود تعريف موحد لهذا المفهوم، إضافة إلى إشارته هنا إلى حالة خاصة وهي المتعلقة بالجانب التوظيفي للمصطلحين المذكورين، وهو الجانب الذي يلتبس فيه على محللي الخطاب تحديد المصطلح المناسب وربطه بجانب معين من الدراسة مع قصره عليه دون الجوانب الأخرى.

ويعتبر **"جان ميشال آدام"** أن السياق مصطلح عزل عن منطلقه أو مبدئه اللغوي وأنه يقوم على ثلاثة عوامل:

- المحيط (الخارج - لغوي):

سياق أو حال التفاعل التحاوري والمقصود به حالي التلفظ والتأويل (أخذا بعين الاعتبار أو إهمالا لزمانهما ومكانهما).

- المحيط اللغوي المباشر.

- المعارف العامة المشتركة (التمثيلات الاجتماعية المادية والأبنية الثقافية المسبقة المسجلة في التاريخ وفي الذاتية المشتركة).[2]

لقد جمع بذلك الخصائصَ العديدة للسياق، ثم صنفها ضمن عوامل تشمل مجاليه العامين، إضافة إلى عامل ثالث يعطي فيه المشاركين في العملية التواصلية دورا محوريا يقوم على معارفهم السابقة بالموضوع، وكذا خلفياتهم

---

1 - DALACHE Djillali: (Ibid) p :41.

2 – Jean Michel Adam . Linguistique textuelle., Des genres de discours aux textes, NATHAN, p: 124 – 125

التاريخية والثقافية المتعلقة به. ويبقى ما قام به عملا نسبيا وافقه فيه البعض وخالفه آخرون زيادة أو إنقاصا أو تنويعا.

إن تعدد المنطلقات المفاهيمية وتنوعها وتباينها في الآن نفسه يجعلنا بعيدين عن القبض على مفهوم موحد لهذا المصطلح، فحتى وإن لمسنا اتفاقا بين هذه المفاهيم في تحديدها ـ غالبا ـ لمستويين عامين للدراسة (داخلي وخارجي)، فإن كل مفهوم منها يوجد لنفسه اتجاها وهدفا بحسب المبدأ أو التركيب أو الوظيفة. وعدم إمكانية وضع إطار محدد لهذا المفهوم يقودنا إلى الحكم بأنه لا يمكن إعطاء جواب بسيط عن السؤال: "ما هو السياق؟ " [1]

2 ـ لامحدودية التوصيف:

إن اتساع مجالات تحليل الخطاب مع ارتباطها باتجاهات ومدارس متباينة المنهج والغاية جعل من هذا المفهوم العلمي المحض الذي هو السياق محددا أساسيا للمعنى، فنتج عن ذلك مفاهيم عديدة من مثل: السياق النفسي والاجتماعي والتخيلي...أي أنواع من الخطابات أو الرسائل يختلف سياقها فتختلف محتوياتها ثم تتمايز بشكل جذري، فتكون القضايا الذي تثيرها مختلفة أيضا، [2] وهذا جعل التوصيفات السياقية تأخذ منحى يتجه إلى استحالة الحصر، ولا نتحدث هنا عن مشكل نسبية الوصف بقدر حديثنا عن "العشوائية" ـ إن صح التعبير ـ التي تميز استعمال الإضافات الملحقة بمصطلح السياق. ولا يخفى ما لذلك من سلبية انحراف واضع التوصيف عن التركيز المطلوب، فلا يتورع عن استحداث أسيقة قد يكون بعضها سليم التصنيف، لكن الأرجح أن أغلبها يفتقر إلى الأساس العلمي والمنطقي، بل إن ذاتيته قد تكون مرجعا لعملية إنتاج المصطلحات التفريعية، وفي هذا من الخطورة ما يتعارض مع المنهج العلمي

---

1 ــ ينظر جون لاينز: اللغة والمعنى والسياق، ترجمة الدكتور عباس صادق، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، العراق، 1987، ص: 242.

2 ــ ينظر علي آيت أوشان: السياق والنص الشعري (من البنية إلى القراءة)، ص: 09.

الذي يعتمد على أكبر نسبة ممكنة من الدقة والموضوعية. ويمكن التعبير عن هذا الأمر بـ "إشكالية تحديد السياق للمعني" [1]، وهي إشكالية ذات مظهرين: الأول عملي يقوم على وضع إطار عام لغوي وحالي للتحليل، أما الثاني - وهو المقصود هنا - فيرتبط بتحديد الوصف اللغوي المعبر عن المعنى المحدد بسياق ما.

وعليه فإن تحديد الأوصاف السياقية من القضايا العملية الدقيقة والعميقة التأثير في الوقت نفسه، إذ غالبا ما يتسبب الاستعمال العشوائي لها في تولد نوع من التشويش لدى المتلقي، حين محاولته استحضار الإطار المناسب للوصف المعروض أمامه.

فها هو **"خطابي"** - على سبيل المثال - يدرج مفهوم "المقام" في حديثه عن "عناصر السياق" [2]، ويدرج في موقع آخر عنصرا عنونه "سياق المقام".

وهو توظيف يمكن وصفه بـ: "اللاواضح" لأنه يضم مفهومين جد متقاربين، والمشكلة أنهما استعملا في المناسبة الأولى باعتبار الأول خاصية من خصائص الثاني بينما في المناسبة الثانية أضيف الثاني إلى الأول بشكل يصل بهما إلى حد التداخل.

ولنا أن نلاحظ أيضا - في مثال آخر- الكم الهائل من الأوصاف السياقية المنسوبة إلى الباحثة **" فرانسواز أرمينكو"** والتي أدرجتها في الفصل الثاني من كتابها "التداولية"، والذي تحدثت فيه عن ما سمته المنظور الرباعي للسياق مبينة أنه يقوم على: [3]

ا / السياق الظرفي والفعلي والوجودي والمرجعي.

ب / السياق المقامي أو التداولي.

جـ / السياق التفاعلي.

---

1 ــ ينظر براون.ج.ب ــ يول.ج: تحليل الخطاب، ص: 32.

2 ــ ينظر محمد خطابي، لسانيات النص، ص: 53، وكذا، ص: 58.

3 ــ ينظر علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري، ص: 60 ــ 61.

د / السياق الاقتضائي.

وعلى المتلقي ـ بل على محلل الخطاب نفسه ـ بعد كل هذا أن يميز بين الأنواع العديدة للأسيقة، وكذا بين عناصرها الغير محدودة وهذا يدخله في دوامة من البحث والتحديد بدل تفرغه إلى الفهم والتحليل.

3 ـ صعوبة تحديد العناصر السياقية:

وتنعكس هذه الصعوبة في صورتين أساسيتين هما مدى التحديد وكذا نسبيته. إذ الملاحظ أن المشكل الأول الذي يطرحه السياق من الزاوية النظرية يكمن في ميزته الشمولية، إنها ميزة فعلا لكنها غير محددة الإطار، إنه قائم على صعوبة بل استحالة الإحاطة الشاملة بكل السياقات وتحديدها سواء اللغوية أو غير اللغوية، وهذا مشكل كبير يواجه الباحث خلال المراحل المختلفة لتعامله مع الملفوظات.

إنه وتماشيا مع الوظيفة التواصلية التي تكرس ضرورة الرجوع إلى جزئيات الواقع الاجتماعي المحيط، يتحتم على محلل الخطاب جمع أكبر كم ممكن من هذه الجزئيات، ولا يكون هذا تبعا لنمط خالص منها، لأنها تكون موزعة في غير تجانس «فجزء من مثل هذه السياقات قد يكون على سبيل المثال أفعال كلام المشاركين، تكوينهم الداخلي (معرفتهم، اعتقاداتهم، وأغراضهم ومقاصدهم) كما قد تكون الأفعال المنجزة ذاتها وبنياتها والصفة الزمانية والمكانية للسياق ... »[1]، ولعل هذا هو الذي أفضى إلى اعتراف **"يول وبراون"** بصعوبة المهمة أمام الباحث خلال وضعه الأطر المحددة للأسيقة بمختلف أنواعها، وهذا في إشارتهما إلى ما وقعا فيه من ابتعاد عن الدقة المطلوبة بقولهما: " إن القارئ دقيق الملاحظة قد لاحظ بلا شك أنهما قد أطلقا العنان لنفسيهما لاستعمال مضمون الخصائص التي اقترحها **"هايمز"** والمؤشرات التي اقترحها

---

1 ــ فان ديك النص والسياق، ترجمة: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، 2000 م، ص: 257.

"لويس" وذلك بطريقة تغلب عليها العشوائية، مشيران إلى أنهما قد قدما مقادير مختلفة من المعلومات عن المتكلم أو السامع أو الزمان أو المكان، طيلة دراستهما لمقاطع خطابية مختلفة، مؤكدان أن هذا السلوك من جانبهما يتماشى مع توقعات "هايمز" نفسه عن الكيفية التي ينبغي توخيها في استعمال الإطار الذي اقترحه. [1]

فالباحث إذن مطالب بانتقاء جملة من الخصائص المحدودة كمًّا ليحصل على ما يمكن تسميته سياقا مباشرا للتأويل، وهو في هذه العملية ليس في منأى عن الإخلال بالتوزيع الاستعمالي لهذه الخصائص، بل إنه أمر جد متوقع حتى ممن وضعوا مقاييس اختيار الخصائص وضوابط هذا الاختيار.

ومن المهم إدراك أن «السياق ليس بالضرورة المحيط الفيزيائي ومكان وزمان التلفظ» [2] وعليه يمكن توسيع مجاله أكثر ليتجاوز المستويين المعروفين وشبه المتفق عليهما، وهذا بالضبط ما ذهب إليه **"مانغونو"** حين حدد مصادر ثلاثة يُتَزَود من خلالها بالمعلومات التي تساعد على فهم محتوى النص وهي: [3]

- المحيط المادي للملفوظ (أو السياق الحالي).
- النص المرافق.
- المعلومات المسبقة.

فجعل سياق الحال بجزئياته التي لا حصر لها أحد هذه العناصر إلى جانب السياق اللغوي للنص المحلل، وكذا النصوص المجاورة له، مع إدراجه للتجارب التي تقضي بتوفرنا على خبرات معينة تمكننا من التعامل مع الوضعية المحللة، عن طريق مقارنتها لحظة التحليل مثلا بوضعيات مشابهة.

---

1 ــ ينظر براون.ج.ب ــ يول.ج: تحليل الخطاب، ص: 60.

2 – Dominique Maingueneneau: Analyser les textes de communication p : 11.

3 – (Ibid) p:12 – 13.

وتؤكد **"فرانسواز أرمينكو"** صعوبة العمل في إطار السياق الموسع بقولها إن للسياق (كما نفهمه) مفهوما مركزيا يمتلك طابعه التداولي، إلا أن الصعوبة تأتي من عدم معرفتنا أين يبدأ وأين ينتهي، كما أنه يتسع شيئا فشيئا بمقدار ما نعبر من درجة تداولية إلى أخرى، [1] و يبلغ الإشكال ذروته ويبلغ معه تعقد وصعوبة منهج الدراسة القمة بازدياد تقسيم الأنساق الدلالية ليصل به **أمبيرتو إيكو"** مثلا إلى أكثرها تعقيدا، حيث صنفها إلى 18 صنفا من سياق الحال. [2]

يستنتج مما سبق أن الاعتماد على النظرية السياقية في التحليل صعب للغاية، لأن حصر السياقات المختلفة يستحيل على الباحث مهما جهد، [3] هذا إضافة إلى إقرارنا بأن السياق اللغوي لا متناهي التصور لعدم تناهي احتمالات التوزيع اللساني للوحدات اللغوية صرفا وتركيبا. ولا يقف الأمر عند هذا الحد لأنه بناء على ما ذكر في المنظور الشمولي لهذه النظرية توجد لدينا مجموعة لامتناهية من السياقات الممكنة التي يستطيع أحدنا أن يكون له فيها أوضاع مخصوصة، بمعنى حالة سياق واقعي، [4] وإذا أخذنا في الحسبان وجود عدد لا حصر له من العناصر المنضوية تحت كل واحد من هذه الأسيقة أدركنا مدى شساعة مجال الاختيار، وبالتالي صعوبة انتقاء الباحث لعدد منها من المفترض أن يكون محدودا.

ففي هذه الناحية يفرض العمل التحليلي على الباحث عزل الوحدة اللغوية المدروسة لتعيين سياق حالي خاص بها، وهذا يعني إقصاءه لعدد غير محدود من الأسيقة وضمنيا إقصاء الخصائص التابعة لها، وحتى ضمن الحيز المتبقي (والذي يعني انحصار مجال الاختيار) فإن درجة التعقيد لا تقل حدة، لأن عدد العناصر

---

1 ــ ينظر علي آيت أوشان: السياق والنص الشعري، ص: 60.

2 ــ ينظر علي آيت أوشان: السياق والنص الشعري، ص: 61.

3 ــ ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص: 160.

4 ــ ينظر فان ديك: النص والسياق، ص: 238.

يبقى كبيرا ، كما أن عملية التمييز بين ما يجب إقصاؤه وما يتحتم إبقاؤه ـ هذه المرة من عناصر الأسيقة المتبقية ـ تتطلب كفاءة عالية وقدرة فائقة.

وتخفيفا من حدة هذا الإشكال حاول بعض الباحثين تقديم جملة من الحلول العملية الكفيلة بالمساعدة في عملية التحديد السابقة الذكر، لعل أهمها وأكثرها واقعية **"التصور المعلمي** لـ **فان ديك "**. إذ رأى هذا الباحث بنجاعة الحصر المعلمي للخصائص في هذه المرحلة من الإجراء. [1]

حسب هذا الباحث يمكن دراسة الوقائع السياقية رياضيا باعتبار أن مكان واقعة سياقية ما وزمانها يحصران بمعلم متعامد ومتجانس، يشكل مكان الواقعة أحد محوريه (المحور العمودي في الرسم البياني) بينما يمثل المحور الآخر زمان الواقعة (المحور الأفقي)، لتكون الوقائع بذلك محددة بين المحورين، بذلك تتعين لكل منها فاصلة زمانية وترتيب مكاني، يعبر عنهما إجمالا بـ (هنا ، الآن).

وقد رمز فان ديك لكل واقعة بالشكل الآتي: و(ز ، م) حيث يمثل**"الواو"** الواقعة، بينما **"الزاي"** زمنها و**"الميم"** مكانها.

ومتى تحركت الواحدة منها "حاليا" تغير تحديدها في المعلم ليصاحب كل تحرك لها تغيرا في الفاصلة أو الترتيب أو فيهما معا عبر المحور، ليظهر عدد غير منته من الوقائع المحتملة وبالتبعية عدد لا ينتهي من الثنائيات التمثيلية: و1 (ز1، م 1) / و2 / (ز2، م2) / و3 (ز3، م3) / و4 (ز4، م 4) / و5 (ز5، م5)...إلخ.

---

1 ــ ينظر النص والسياق، ص: 258 وما بعدها.

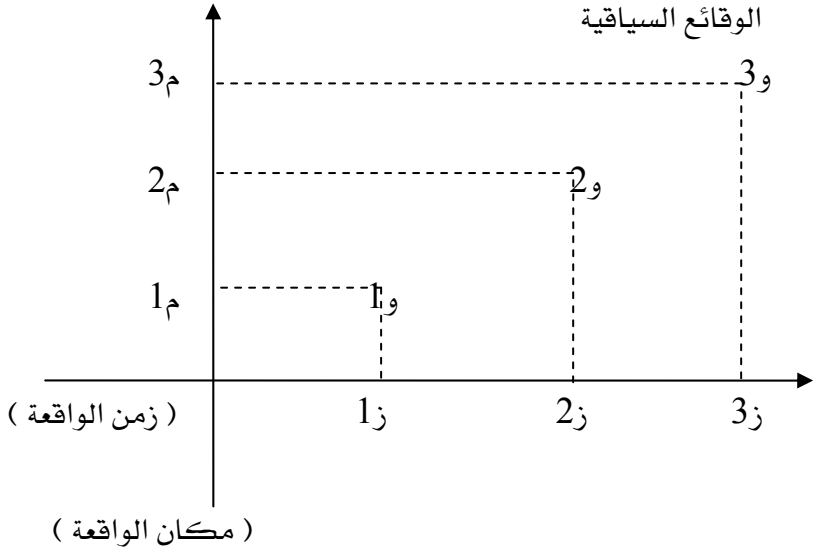

معلم الوقائع السياقية ـ تصور فان ديك ـ

إن تغير العبارة ضمن | ع | هو تغير للواقعة مهما كان السياق ومهما كانت العناصر، وكل تغير سينتج دلالة إضافية أو جديدة لها، وبالتالي فوجود عدد من النقط المعبرة عن الوقائع السياقية مرتبط بوجود أنماط تعبيرية وحالية مختلفة للعبارة.

وعلى الرغم من تميز هذا التصور بقدر من الدقة والمرونة بنظره إلى الوقائع السياقية في قيمتها المطلقة، فإنه بتركيزه على الحدين الزماني والمكاني (حتى وإن طور المعلم فيما بعد إلى معلم فضائي ثلاثي) فإنه يكون قد أهمل جانبا كبيرا يتعلق بالعناصر "اللازمكانية" ذات الدور المهم في استيضاح الدلالة.

إن استيعاب الواقعة بصورة شاملة يتطلب إدراج كل ما يتعلق بها من العناصر: (المتكلم، المخاطب، المعارف المسبقة، الأثر...إلخ)، ولو حاولنا بناء تصور أكثر تطورا ومناسبة بإرفاق كل خاصية إضافية بمحور تمثيلي خاص،

لانتقلنا بداية إلى معلم فضائي ثلاثي الأبعاد يتمتع بقدر أكبر من المقبولية، لكن متى استرسلنا في إضافة المحاور تبعا للخصائص المضافة تحول معلم الدراسة إلى نموذج متعدد المحاور، وهذا ما يذهب بكفاءته المتوخاة.

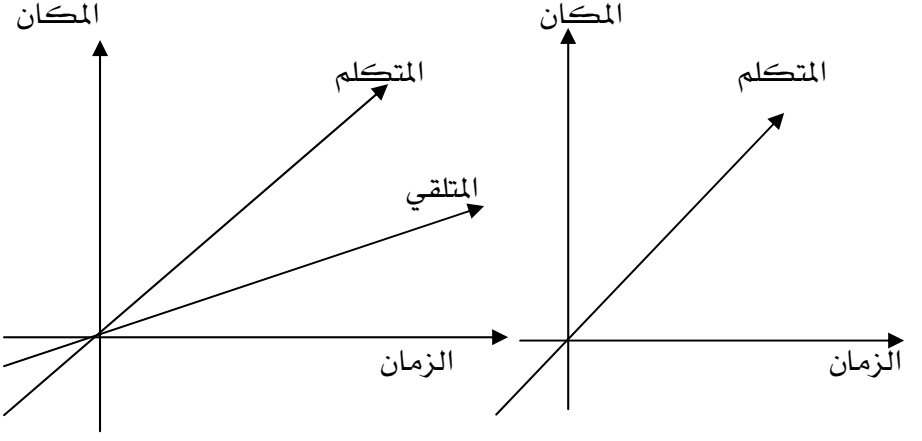

المعلم الفضائي (ثلاثي الأبعاد) **النموذج المتعدد المحاور**

(مقبولية رياضية ومنطقية) **(لا معقولية)**

تطوير التصور المعلمي لفان ديك

وهذا الرأي لا يعني ضعف النموذج وفراغه تماما، إنما يمكن اعتماده في الدراسة الجزئية الاستقرائية للأسيقة وخصائصها، ومتى أردنا الوصول إلى تصور عام شامل قمنا بتجميع النتائج وضمها في نسق منسجم متكامل.

ويصل التعقيد أعلى مستوياته لتنحصر أمامه التصورات والحلول والنماذج، إذا حاولنا تطبيق المبادئ السياقية على الظواهر التواصلية المنجزة من طرف الإنسان، خاصة حين استعماله أنواعا "سننية" غير معتمدة على الصوت والخط.

فحين نتتبع مثل هذه الظواهر علينا أن نضع بعين الاعتبار أن «الإنسان يستخدم أعضاء من جسده بل جسده وذاته لإحداث أنواع من السلوكات

المعينة» [1]، وهذا النسق العضوي غير منسجم ولا منتظم اطرادا، مما يجعله عسير الإدراك والتأويل، ناهيك عن إمكانية استخدام الإنسان وسائط معينة يدعم بها عملية نقل الإخبارات والمعاني [2]، لتلعب كل واسطة دورا معينا خاصا، فيكون ضروريا في هذه الحال إدراك نوع الواسطة وكذا آلية عملها وتدخلها ومدى مساهمتها في صنع الواقعة السياقية وكذا تأثيرها فيها، وبالتالي مساهمتها في إيضاح دلالاتها.

وتزداد الصعوبة بوضع هذه الأنساق ضمن أطرها المختلفة أي «مع بنياتها الفعلية والممكنة، ومع تطورها التاريخي واختلافها الثقافي ووظيفتها الاجتماعية وأساسها المعرفي» [3]. وعليه فمع كل خطوة يسيرها الباحث في اتجاه توسعي تضعف سيطرته وإحاطته بالعلاقات السياقية التي تتخذ بموازاة مسار التوسع مسارا تزداد فيه ترابطا وتعقيدا.

في الواقع إن عمل المحلل في حصر الأسيقة وعناصرها يتعلق بمدى إحاطته بمجموع العلاقات الرابطة بين الواقعة السياقية المحللة والخصائص المحيطة بها، وهذا في الواقع مشكل إجرائي آخر أكبر وأكثر تعقيدا لارتباطه بمقاييس التحديد وأطره.

إن العناصر المرتبطة بالأسيقة المتعددة تشكل مخزونا يرجع إليه حسب نوع ومجال كل سياق. وعملية فرز هذه الخصائص وتحديد مدى مناسبتها لسياق معين بغية فصلها وتجميعها صعبة للغاية، فالمشكل الذي يعترض محلل الواقعة إذن هو دون شك أن يقرر: متى تكون خاصية معينة مهمة في تحديد ماهية سياق معين، وما هو مدى التحديد المطلوب؟ وهل هناك مبادئ عامة من شأنها أن تحدد مناسبة التفصيل أو طبيعته؟ أم أنه هنا في حاجة إلى إعطاء

---

1 ــ حنون مبارك، دروس في السيميائيات، ص: 26 .

2 ــ ينظر (م، ن) (ص، ن).

3 ــ محمد خطابي: لسنيات النص، ص: 28.

أحكام عشوائية بشأن هذه المسائل كلما حاول معالجة مقطع خطابي معين؟ [1]
إنه يجد نفسه مجبرا على اختيار عدد محدود من الخصائص التي يراها ذات علاقة مباشرة بالدلالة المتضمنة في النص، وافتقاره لمنهج محدد للاختيار- كما سبق ذكره - يفسح المجال لتدخل الذاتية مرجعا بديلا لهذه القواعد. واختلاف الذوات وتنازعها طبيعيا دليل منطقي على أنه « لا يوجد إجماع حول طبيعة مقومات السياق، فهايمس (1972) مثلا يدرج بالإضافة إلى المكان والزمان والغاية، نوع الخطاب والقناة واللهجة المستعملة والقواعد التي تحكم التداول على الكلام في صلب جماعة معينة، أما البعض الأخر فيدرج معارف المشاركين حول العالم ومعرفة بعضهم عن البعض الآخر، والمعرفة بالخلفية الثقافية للمجتمع حيث ينتج الخطاب... » [2]، ونتيجة للطبيعة الشخصية لعملية الانتقاء وجدت سجالات دائمة حول اختيار مقوم معين من المقومات السياقية ومدى مناسبته لاستظهار دلالة معينة، وكذا مدى مساهمته في هذا الاستظهار في حال المناسبه. لذا كثيرا ما كانت طبيعة ونوع الخطاب ودور المشاركين وطبيعة الإطار الزمكاني موضوع صراعات ومفاوضات، [3] لم تنته في الحال الغالب بالاتفاق، وهذا المتوقع من عملية تنأى عن الخضوع لقوالب ثابتة، من المفروض أن يلجأ إليها المحلل ليتخذها مرتكزا في عملية التحليل.

بل إن السياق الاجتماعي المتغير عبر المحور الزمني المحيط بالمحلل، يتحول إلى عامل مهم في تحديد مدى دقة وإصابة ومناسبة الاختيار ومدى مناسبة خاصية ما أو انتهاء مدة صلاحيتها، أي أن «بروز معنى ما وتغليبه على آخر

---

1 ــ ينظر براون.ج. ب ــ يول.ج: تحليل الخطاب، ص: 61.

2 ــ دومينيك مانقونو: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم ناشرون، مشورات الاختلاف، ط1 2 ــ دومينيك مانقونو: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم ناشرون، مشورات الاختلاف، ط1، 1428هـ / 2008، ص: 27 ــ 28.

3 ــ ينظر (م . ن)، ص: 29.

واختيار عنصر دال وتفضيله على سواه أمر يختلف من عصر إلى عصر، لا بحسب التاريخ بوصفه مفهوما تعاقبيا، ولكن يحسب الزمن بوصفه مفهوما آنيا ملازما للأحداث، وإنه ليختلف أيضا من قارئ إلى قارئ بسبب الظروف المحيطة والقضايا المثارة والاهتمامات الذاتية»، [1] فعملية الاختيار إذن هي رهينة عوامل كثيرة متدخلة في حسمها: قسم منها مرتبط بالمحلل (قدراته الذاتية، تجاربه، ميوله ورغباته...إلخ) والقسم الآخر بمحيطه (التغيرات المصاحبة للسيرورة الزمنية).

علينا هنا أن نأخذ قرارا قد يتسم بنوع من الغرابة لأنه قد يؤول من وجهة نظر تذهب به إلى مستوى النقاش البيزنطي، وهو يتلخص في أن محلل الخطاب يحلل مضمون النص منطلقا من توقعاته الشخصية المبنية على كفاءاته وتجاربه السابقة، فيأخذ من السياق المظاهر التي لها علاقة بتأويله كاملا أو بتأويل جزء منه، مراعيا تطور الظروف المحيطة به وتأثير ذلك في عملية الاختيار، أي أنه يلجأ إلى سياق الحال لحسم اختياره للخصائص السياقية ذات العلاقة بعملية التأويل، فيبدو الأمر وكأننا منهجيا ونظريا ندور في حلقة مفرغة...!! ولكن الأمر وإن بدا بهذه الدرجة من العبثية فإن حدة هذه المظاهر السلبية تقل متى استطعنا التمييز بين سياق النص وسياق المحلل، باعتبار أن الأول هو سياق المفعول به بينما الثاني فهو سياق الفاعل، مع إمكانية تحديد مستوى داخلي وخارجي لكل منهما.

يبدو أن هذا الموقف أيضا لا يخلو من تعقيد حتمي، بل إن المشاكل المتعلقة بالاختيار الكمي والنوعي لوحدات السياق، لم يوجد لها منهج أو مقاييس على نحو واضح ودقيق يكفل تمحيص الخصائص نوعيا. والمشكل لا يطرح بحدة في حال الجمع المكثف للخصائص، إذ يحتمل ذلك أن يضم الحيز الجامع ـ من منطلق كون الموقف التواصلي جزءا واقعيا من عالم حقيقي ـ عددا

---

1 ــ جاك بيرك: القرآن وعلم القراءة، ص: 16.

كبيرا من العناصر مما يعتقد أن لها ارتباطا متسقا مع العبارة (سواء من نحو درجة حرارة المتكلم أو طوله أو كون العشب ينمو...) فإذا اعتبرنا هذه الحال كانت الخاصية المقحمة صعبة الإدماج، لكون احتمال مساهمتها في استجلاء الدلالة من قبيل الإضافة الغير مفيدة أو من قبيل الحشو، وهو في أبعد صوره يعد ضربا من التكلف الذي لا طائل منه.

إن الأمر يبدو غاية في التأثير في الحال المعاكسة، أي في حالة إهمال إحدى الخصائص والتي قد يكون لها أثر مباشر في استكمال الدلالات المستوضحة، ناهيك عن احتمال كونها خاصية أساسية في عملية الإيضاح أو عاملا محددا لها، فالباحث إذن يهدف في النهاية إلى تكوين مجمَّعٍ سياقي يحتوي فقط على خصائص تُعَيِّنُ على نحو متكامل مناسبة معنى ما لمنطوق (أو مقروء) العبارة أو النص المحلل.

وعملية التجميع هذه تمثل ـ على دقتها ـ إحدى المراحل الواجب المرور بها للوصول إلى الدلالات الممكنة. وأخذا بعين الاعتبار ما يميز كل مرحلة من مشاكل سيجد الباحث نفسه أمام مستويات متباينة من التعقيد بمروره من مرحلة إلى أخرى.

4 ـ تداخل مستويات الإجراء التحليلي:

يطرح فيرث ـ كما أشرنا سابقا ـ فكرة السياق على مستويين: المستوى التواصلي ومستوى النصوص الأدبية، وفي كلا الحالين تتعدد الخصائص وتتداخل لتبني المعنى، واستجابة لما يتطلبه تحديدها من شمولية وتكامل، يلح هذا الباحث على عدم إهمال أي جزئية من الجزئيات لأن ذلك سيؤثر حتما على فهم الملفوظ **l'énoncé**:

ففي الجانب الاجتماعي يرى فيرث أن الملفوظات مثل كثير من السلوكات الاجتماعية، لا يمكن فهمها إلا بإظهار سياقاتها سياقا سياقا داخل

ثقافة معينة، [1] وتبعا لهذا يجزئ الوقائع ثم يدرسها واحدة بعد الأخرى، وصولا إلى تركيب جزئيات الدراسة في الإطار الثقافي الذي يحدد ملامحها. معتبرا أن جوهر الملفوظ والسلوك واحد من حيث التأويل لأنهما جزء من سياق عام ظهرا فيه وأفرزا به وفيه نتائجهما، ومنطقيا فإنهما لا يقبلان التفسير إلا في إطاره، لأن ذلك فقط هو الذي يمنح العمل المنجز حظه من المقبولية.

أما فيما يتعلق بالنصوص الأدبية فيعتبر أن الوصول إلى معنى أي نص لغوي يستلزم:

أ - أن يحلل النص اللغوي على المستويات اللغوية المختلفة الصوتية والفونولوجية والنظمية والمعجمية.

ب - أن يبين "سياق الحال"، شخصية المتكلم، شخصية السامع، جميع الظروف المحيطة بالكلام ...إلخ

ج- أن يبين نوع الوظيفة الكلامية: تمن، إغراء ...إلخ

د - أن يذكر الأثر الذي يتركه الكلام (ضحك، تصديق، سخرية، ...إلخ) [2]

من خلال الخطوات السابقة يمكننا أن نميز بسهوله المستويين العامين للتحليل السياقي متجليين في المرحلتين الأوليين:

فالمرحلة الأولى تمثل الدراسة الداخلية للنص المحلل (أي دراسة السياق اللغوي) والتي ينظر فيها المحلل إلى الصوت والمعجم والتركيب، ويمثل هذا الجانب الشكلي من التحليل.

وتمثل المرحلة الثانية الجانب الخارجي من الدراسة، إذ تتطرق إلى الظروف المحيطة بإنتاج هذا النص، زيادة على تحديد شخصية صاحب النص

---

1 ــ ينظر رجاء عيد: البحث الأسلوبي معاصرة وتراث، ص: 72.

2 ــ ينظر محمود السعران: علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، ص: 321.

وشخصية متلقيه وكل ما من شأنه أن ينعكس على المعاني التي يحملها النص، (أي أن المرحلة الثانية ركزت على عنصر سياق الحال بكل مكوناته).

أما المرحلتان الثالثة والرابعة فتتعلق إحداهما بالغرض الذي يرمي إليه النص، بينما تهتم الأخرى ببيان أثره في المتلقي ويمكن اعتبارهما من الجوانب الإضافية الداعمة للمستوى الخارجي المجسد في المرحلة الثانية.

بهذا الوصف تشكل مراحل التحليل هذه مستوى أخيرا تتمظهر فيه كل المشاكل المشار إليها سابقا، غير أن خصوصية التعقيد الإجرائي في هذه الحال تتدعم بجانب إضافي يتعلق بالترتيب الذي قد يستحيل تحقيقه، في ظل ما رأيناه من ارتباط وتداخل شديدين بين الأسيقة والعناصر والمستويات.

ثالثا / الزركشي والإجراء السياقي (توزع المفهوم):

إن حديثنا عن المفهوم الموزع للسياق لدى الزركشي لا يحيد بنا عن السياق العام المرتبط بالمشاكل الإجرائية، لأن كتابه "البرهان" يمثل نموذجا تتجلى فيه مشاكل خاصة تعود أساسا إلى علومه العديدة التي يتوخى من اللجوء إليها دراسة النص القرآني في أسيقته المتعددة.

بداية يمكننا القول إن السياق القرآني جزء من السياق بمفهومه العام، ومن الطبيعي أن نتصور له مكونات تميزه عن باقي الأسيقة، فقد أضفى عليه ارتباطه بنص خاص هو "القرآن الكريم" المزيد من الخصوصية والتمييز مما جعله ينفرد بـ:

- الأغراض والمقاصد التي بني عليها النص.
- النظم والأسلوب القرآني المؤتلف من مجموع الكلام والتعبير فيه.
- الأسباب والأحوال التي نزلت فيها الآيات.
- تنوع المخاطبين بها.

وقد اجتمعت في هذه المكونات: الأغراض إلى جانب القرائن اللفظية المستمدة من النظم، إضافة إلى القرائن الحالية والتي مرجعها أسباب النزول

وأماكنه، وهي مكونات في مجملها راجعة إلى عموم معنى السياق وعناصره الأساسية العامة.

إن مسألة مهمة يمكن أن تطرح بهذا الخصوص، وهي أن التعامل مع النص القرآني استنادا إلى العناصر والمكونات السابقة لم يتم وفق نظرة شاملة لها جميعا بصورة متكاملة، وإنما خضعت معالجته إلى التجزيء الذي أفضى إلى نوع من الفصل بين مستويي الدراسة الداخلي والخارجي. فاقتصر مدلول السياق لدى علماء القرآن على الجانب الأول (السياق اللغوي)، بينما اهتمت الكتب المختصة في أسباب النزول والمكي والمدني بالتأليف في الظروف التي أحاطت بنزول الآيات الكريمة وأماكن وأزمنة هذا النزول، انتهاء بالكتب الجامعة التي تحوي كل ما سبق ذكره من علوم إلى جانب كل ما يمت إلى القرآن الكريم من مداخل دراسية تمس الشكل أو المحتوى أو المحيط.

وقد نتج عن ذلك اختلاف مناهج العلماء في التحليل خاصة من حاول منهم معالجته معالجة شاملة، ويعزى هذا الاختلاف من وجهة نظر مرتبطة بالنظرية السياقية الحديثة، إلى توزع مفهوم السياق وانتحائه تبعا لهذه الشمولية لمناح ثلاثة (لاحظنا اجتماعها كلها في كتاب البرهان)، سنكتفي بالإشارة إليها بصورة فيها شيء من التعميم لعدم اتساع المقام للتفصيل:

1 ـ المنحى اللغوي:

يجعل الزركشي دلالة السياق من الأمور التي تعين على المعنى عند الإشكال، إذ يرى أنها ترشد إلى تبيين المجمل والقطع بعدم احتمال غير المراد، كما تنبه إلى تخصيص العام وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة. فالسياق بالنسبة إليه من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، لأن من أهمله غلط في نظيره وغالط

في مناظراته. وفي هذا ينبهنا إلى قوله تعالى: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ {49}﴾ [الدخان 49] موضحا أن سياقه يدل على أنه الذليل الحقير. [1]

والملاحظ أنه لم يعتمد في الوصول إلى هذه النتيجة على عناصر خارجة عن النص، فعبّر بدلالة السياق على ما ينتجه التركيب اللفظي للآية الكريمة من دلالات.

هذا الرأي يُعَدُّ جزءا من توجه عام لدى المفسرين وعلماء القرآن، ربط "السياق" بالجانب اللغوي، إلا أن قسما هاما منهم لم يستعمله في هذا التوجه صريحا، وإنما استخدموا لذلك عبارات من مثل: نظم الآي، نسق الآية، القرينة، فحوى الكلام، المعنى العام، ظاهر الآية، الإطار العام ... ونحوها، مع جواز إرادة الهدف أحيانا. وباجتماع هذه المفاهيم على المرجعية النصية منطلقا أمكن توظيفها بدائل للتوصيف الخاص، ليكون "السياق" لفظا عاما يغطي كل تلك المفاهيم، وهذا كله يمكن أن نلمسه في البرهان نموذجا.

إذ يرى الزركشي في حديثه عن القرآن وتفسيره أن طريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب ما تساق إليه، وهنا يشير إلى عناية "الراغب" في كتابه "المفردات" بهذا الأمر باقتناصه مدلول اللفظ القرآني من السياق [2].

وانطلاقا من أخذ هذا المصطلح في علم التفسير المعنى العام المشار إليه سابقا، يمكننا أن نلاحظ تلونه بالمفاهيم المعوضة، وهذا في مواضع عدة في"البرهان"، والتي نشير إلى أهمها فيما يلي:

---

1 ــ ينظر بدر الدين الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية، بيروت، 1425 هـ / 2005 م: ج 2 / 127.

2 ــ (م . ن): ج 2 / 111.

أ ـ دلالته على نظم الآي:

وتظهر في معرض حديث الزركشي عن بعض الحكم التي تعلل أخذ بعض الآيات المسببة ترتيبا وتموضعا معينا، وفيه يقول: «وقد تنزل الآيات على الأسباب خاصة، وتوضع كل واحدة منها مع ما يناسبها من الآي رعاية لنظم القرآن وحسن السياق» [1] فدلالة العطف هنا هي من باب التكرار بالمرادف، واتصاف السياق بالحسن لا يتأتى إلا من خلال نظم الآيات، فصار النظم والسياق بذلك وكأنهما بمعنى واحد.

كما نلمسها حين مناقشته عود ضمير الغائب "الهاء" في الآية الكريمة: **﴿... لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً {88}﴾ [الإسراء: 88]**، فهو يرى أنه عائد على القرآن ونظمه لا على "الله"، معتمدا في تحديد المحال إليه بهذا الضمير على تشابه التركيب الخطي بين هذه الآية، والآية الثالثة عشرة الواردة في سورة "هود" **﴿...قُلْ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ... إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ {13}﴾ [هود: 13]**، فذكر أن السياق واحد، [2] وهو المعنى المقصود.

ب ـ دلالته على القرينة:

ومن مواضعها تحديد "الأمر" في قوله تعالى: **﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ... وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ {228}﴾ [البقرة : 228]** وقوله أيضا: **﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ ... تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ {233}﴾ [البقرة: 233]** حيث يرى الزركشي أن « السياق يدل على أن الله تعالى أمر بذلك لأنه خبر» [3] بمعنى أن خذه الدلالة البلاغية تستفاد من القرينة العقلية التي هي ذاتها السياق الخبري للآية.

---

1 ــ البرهان ج1 / 35.

2 ــ (م . ن): ج 2 / 65.

3 ــ (م . ن): ج 2 / 199.

جـ ـ دلالته على فحوى الكلام:

وموضعها حديثه عن "حذف الياء" وارتباط ذلك بالهداية الملكوتية الباطنة في قوله تعالى: ﴿ ... **وَقُلْ عَسَى أَن يَهْدِيَنِ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَداً {24}** ﴾ [**الكهف: 24**]، فرأى صاحب البرهان أن «سياق الكلام في أمور محسوسة، والهداية فيه ملكوتية » [1] فمضمون الآية يتناول النهي عن المراء والاستفتاء والتوصية بعدم نسيان التوكل على الله وبدوام بذكره، وهي أمور محسوسة ترتبط بالنوع المذكور من الهداية، وهذا ما ناسبه حذف الياء.

وتظهر هذه الدلالة أيضا في وصفه تعالى حال الكفار يوم القيامة حين رؤية كل منهم كتابه وفزعهم مما أحصاه لهم من أخطاء في قوله تعالى: ﴿ ... **وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ... {49}**﴾ [**الكهف: 49**]، وعلق الزركشي على ذلك بقوله: « وهؤلاء قطعوا بزعمهم وصل جعل الموعد لهم، بوصل إحصاء الكتاب وعدم مغادرته لشيء من أعمالهم في إضافتها إلى الله ، فلذلك ينكرون على الكتاب في الآخرة، ودليل ذلك واضح من سياق خبرهم في تلك الآيات من الكهف» [2] وقوله: "سياق خبرهم" يعني وصف حالهم ومقالهم، وهذا ما حوته آيات سورة الكهف التي تناولتهم بالخبر.

ومنها رأيه القائل بأن الله « ذكر الرياح في القرآن جمعا ومفردة، فحيث ذكرت في سياق الرحمة جاءت مجموعة، كقوله تعالى: ﴿ **اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً ...إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ {48}** ﴾ [**الروم: 48**] (...)، وحيث ذكرت في سياق العذاب أتت مفردة، كقوله تعالى : ﴿ **فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً**

---

1 ــ (م . ن): ج 1 / 277.

2 ــ البرهان: ج1 / 290.

صَرْصَراً ... يُنصَرُونَ {16} ﴾ [فصلت: 16] » [1] فتغير صيغة لفظ ما يكون تبعا لفحوى الآية، وهو هنا متراوح بين الرحمة والعذاب.

د ـ دلالته على المعنى العام:

إن المعنى العام المقصود لا يختص فقط بآية بعينها، بل قد يأخذ بعين الاعتبار آيات أخرى تعضدها متصلة بها كانت أو منفصلة، ومن أمثلته قول الزركشي: «لا يحسن تقدير الجواب مخصوصا إلا بعد العلم بالسياق، كما قدر بعض النحويين في قوله تعالى: ﴿ **وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ...لاَ يُخْلِفُ الْمِيعَادَ {31}﴾ [الرعد: 31]**، فقال: تقديره "لكان هذا القرآن" وحكاه أبو عمرو الزاهد في "الياقوتة" عن ثعلب والمبرد وهو مردود، لأن الآية ما سيقت لتفضيل القرآن بل سيقت في معرض ذم الكفار، بدليل قوله قبلها: ﴿... **وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُوَ رَبِّي لا إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ {30}﴾ [الرعد: 30]**. وبعدها: ﴿ **... أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُواْ أَن لَّوْ يَشَاءُ اللّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعا...ً﴾ [الرعد: 31]**، فلو قدر الخبر (لما آمنوا به) لكان أشد» [2]، فالمعنى الجامع لهذه الآيات هو ذم الكفار، وعلى أساسه تم تقدير أي المحذوفين أنسب.

هـ ـ دلالته على ظاهر الآية:

ـ قد يكون ظاهرها تركيبيا: ويعول عليه هنا في التعليلات النحوية ومن مواضعه تعليل الزركشي المنصوب في قوله تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللّه كِتَاباً مُّؤَجَّلاً ... وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ {145}﴾ [آل عمران: 145]**، بقوله: انتصب كتابا على المصدر بما دل عليه السياق، وتقديره و"كتب الله" لأن قوله: ﴿ **وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللّه**﴾ يدل على "كتب" [3] فالسياق

---

1 ــ (م . ن): ج4 /9.

2 ــ البرهان: ج3 /119.

3 ــ ينظر (م . ن): ج 2 / 247.

الدال هنا هو ما ظهر من التركيب وإنما يقدر الفعل "كتب" بناء على دلالة أسلوب القصر المعطى في الآية، إضافة إلى صيغة المفعول المطلق الواضحة.

ـ وقد يكون شكليا: وهو يتناول عادة الجانب الصوتي، و قد فصل فيه الزركشي في باب علم الفواصل ورؤوس الآي، ومن أمثلته ما ورد في قوله تعالى: "وإما أن نكون أول من ألقى"، قال الزركشي: « فإن قيل ما وجه هذا الإطناب؟ وهلا قالوا إما أن تلقي وإما أن نلقي؟ فالجواب من وجهين: أحدهما لفظي وهو المزاوجة لرؤوس الآية على سياق خواتمها من أول السورة إلى آخرها » [1] وسياق الخواتم يعني تشابه نهاياتها ولزومها الحروف نفسها (وهذا ظاهر شكلا).

و ـ دلالته على الموضوع العام:

ومثاله ما يناسب وصفه قصة يوسف عليه السلام بأنها سيقت مساقا واحدا في موضع واحد، [2] وأنها لم تتكرر في القرآن الكريم.

ز ـ دلالته على الهدف من الآية:

مع أن الهدف لا يعد من صميم السياق اللغوي، غير أنه ممكن لمس دلالة لفظ "السياق" عليه في كتاب البرهان، ومن ذلك حديث الزركشي عن قرب الهدف من فحوى الخبر حين مناقشته الداعي من تكرار لفظ "إله" في قوله تعالى: ﴿ وَإِلَـهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ... {163}﴾ [البقرة: 163]، حيث يقول: « لو لم يكرر هذا اللفظ لكان ظاهره إخبارا عن كونه واحدا في إلهيته يعني لا إله غيره، ولم يكن إخبارا عن توحده في ذاته، فخلاف ما إذا كرر ذكر الإله. والآية إنما سيقت لإثبات أحديته في ذاته، ونفي ما يقوله النصارى "إنه إله واحد والأقانيم ثلاثة" ـ أي الأصول ـ كما أن زيدا واحدا وأعضاؤه متعددة، فلما قال إله واحد دل على أحدية الذات والصفة » [3] فعبر بسياق الإثبات عن الغرض،

---

1 ــ (م . ن): ج 2 / 254.

2 ــ (م . ن): ج 3/ 22.

3 ــ البرهان: ج 2 / 272.

وهذا محتمل. والدليل على ما ذهبنا إليه فصله بين الغرض والسياق لفظا مع جمعهما تركيبا في حديثه عن تعلق الصفة في آخر الآية بموضوعها الذي سيقت إليه، وموضع ذلك آيتان كريمتان في سورتي " البقرة " و " آل عمران "، حيث رأى بأن « يعتمد على مجرد الصفة من حيث هي لتعلق غرض السياق، كقوله تعالى: ﴿ ..وَاللّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ {115}﴾ [آل عمران: 115]، ﴿..وَاللّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ {95}﴾ [البقرة: 95] فإن الاعتماد في سياق القول على مجرد الصفة لتعلق غرض القول من المدح أو الذم بها » [1] وهذا يخرج الغرض عن الدلالة اللغوية لهذا المصطلح ليبقى السياق مرتبطا بها.

إن الحديث عن الغرض فيه تفصيل كبير، والمقام لا يسع لذلك، وإنما أوردنا فيه هذه الجزئية لقربها من السياق اللغوي من باب فحوى الكلام (أي الموضوع) لا غير.

يمكننا القول بأن المنحى اللغوي لمصطلح "السياق" تجلى بوضوح في "التفسير، الذي يعتبر بطبيعة الحال أولى الدراسات التحليلية التي خضع لها النص القرآني، ولم يخرج الزركشي عن هذا النهج الذي سار عليه أغلبية المفسرين تبعا لما سبق رؤيته من أمثلة «على أن كثيرا من المؤولين قدماء ومحدثين لم يراعوا السياق الذي تدوول فيه القرآن، وإنما فرضوا سياقهم عليه فحملوه ما لا يحتمل، فجاءوا بهذيان كبير » [2] وليس هذا الهذيان إلا ابتعادا عن مقاصد الشريعة وتحريفا له ـ وهذا ما كانوا دائمي الحرص على عدم الوقوع فيه ـ والسبب كما أوضحنا يعود إلى فصلهم بين النص اللغوي للقرآن وبين سياقه الحالي، وهي نظرة تجزيئية اتضح قصورها بما لا يحتاج لبيان.

---

1 ــ (م . ن): ج 3 /101.

2 ــ محمد مفتاح: مجهول البيان، دار توبقال للنشر، ط 1 ــ المغرب، 1990، ص: 99.

2 ـ المنحى الحالي:

لقد اشتهرت ظاهرة البحث في أسباب نزول الآيات القرآنية والسور، إلى جانب التأليف في أماكن نزولها، وليس ذلك إلا وجها من وجوه البحث عن السياق الخارجي لنص القرآني الكريم، بهدف تقديم فهم أعمق له. إذ أحس العرب القدماء بفكرة السياق وأهمية الظروف المحيطة بالكلام فلجؤوا إليها ليفسروا القرآن الكريم، وقد جعلوا توضيحها جزءا من تفسير الآيات القرآنية [1] فاهتموا بما تعلق بمحيط النص (أو ما نسميه اليوم سياق الحال)، وتجلى ذلك في حديثهم عن أسباب النزول، وكذا علمي المكي والمدني، حتى أن تقسيم السور إلى مكية ومدنية له أهميته في هذا المجال، فالظروف حتما تختلف، والمتلقون يختلفون والأثر كذلك.

إن عملية تفسير القرآن الكريم «لم يعتمد فيها على اللغة وحدها، من حيث أداؤها للمعنى، وإنما يضاف إلى ذلك، حياة الشريعة وظروف أهلها، وما يمكن أن ينطبق من نصوصها على ما يجدّ في الحياة من شؤون، وكذا مراعاة التعبير بما تغير مدلوله من الألفاظ، ذلك أن النصوص لقرآنية كانت تعايش الحياة الإسلامية معايشة أصيلة » [2] وكون العناصر المبينة للظروف جزءا من التفسير، فهذا يعود لكونه علما يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ، وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه، ويستمد ذلك كله من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، كما يحتاج فيه لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ. [3]

---

1 ــ ينظر أبو الفرج محمد أحمد، المعاجم اللغوية (في ضوء دراسات علم اللغة الحديث)، ط1، دار النهضة العربية، ص: 98.

2 ــ السيد أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند الأصوليين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص: 118.

3 ــ ينظر البرهان: ج1 / 27.

هذا يعني أنه إلى جانب اهتمامه بدراسة السياق اللغوي للنص القرآني (وهو المفصل في المنحى السابق)، إمكانية فصل العناصر المحيطة بالنزول (الأسباب والظروف) عن هذا السياق، وهذا ما اتجه إليه أغلب المفسرين وعلماء القرآن الذين أفردوا في ذلك تصانيف خاصة، ومن هؤلاء علي بن المديني شيخ البخاري، ومن أشهرها تصنيف الواحدي... [1].

وهنا مناط التميز في الدراسات التراثية للقرآن، أي قدرتها على الفصل بين النص وبين السبب في الدراسة، فيقتصر في مرحلة التأليف فيما يخص سياق الحال من علوم بالنتائج المباشرة لها، ولا يتطرق إلى أثرها في النص إلا في مرحلة لاحقة، حين يتجه المفسر إلى التفسير الكامل للنص القرآني، أو حين يأتي إلى استخراج أو استنباط حكم شرعي منه.

ولقد تجلى هذا لدى الزركشي بتخصيصه بابا بأكمله لعلم أسباب النزول [2] وكذا إفراده للمكي والمدني بباب خاص، [3] مع استثماره بشكل مستمر للكثير مما توصل إليه فيهما، حين علل لمختلف الظواهر في سائر أبواب الكتاب.

ولكون التجزيء حاصلا في المنحى الأول (فصل الجانب اللغوي)، وكذا في المنحى الثاني (فصل الظروف والأسباب)، كانت الحاجة ملحة إلى نظرة متكاملة تلغي هذا التجزيء ونقائصه لتكون جامعة بين المنحيين، وأكثر من ذلك تدعيمهما بعناصر إضافية لتأكيد الدلالات المتوصل إليها وتغذيتها، وهي النظرة التي تجسدت في ما اجتمع في كتاب البرهان من علوم للقرآن في منحاها المتكامل الذي نحته.

---

1 ــ ينظر البرهان: ج 1 / 33.

2 ــ (م، ن)، (م . ن).

3 ــ (م، ن): ج1 / 135.

3 ـ المنحى المتكامل:

إن ما اصطلح على تسميته بـ "علوم القرآن" هي علوم تنسج مسائلها حول النص القرآني وتستمد فروعها وشعبها منه، وتهدف كلها إلى خدمته وإلقاء الأضواء الكاشفة عليه، وإزالة الشبهات من حوله، وبيان تناسقه وانسجامه لإزاحة النقاب عن أسراره ومعانيه، وهي تكاد لا تقع تحت حصر أو عد.

ومن المفيد جدا في هذا الباب أن ننقل كلمة جامعة واسعة في تعدادها، سطرها الإمام الزركشي في مقدمة "البرهان" إذ يقول: ولما كانت علوم القرآن لا تنحصر ومعانيه لا تستقصي وجبت العناية بالقدر الممكن، ومما فات المتقدمين وضع كتاب يشتمل على أنواع علومه كما وضع الناس ذلك بالنسبة إلى علم الحديث، فاستخرت الله تعالى ـ وله الحمد ـ في وضع كتاب في ذلك جامع لما تكلم الناس في فنونه، وخاضوا في نكتة وعيونه، وضمنته المعاني الأنيقة والحكم الرشيقة، ما يهز القلوب طربا ويبهر العقول عجبا، ليكون مفتاحا لأبوابه وعنوانا على كتابه... وسميته (البرهان في علوم القرآن). [1]

لقد حوى هذا الكتاب علوما كثيرة نذكر منها:

ـ معرفة سبب النزول.

ـ معرفة المناسبات بين الآيات.

ـ معرفة الفواصل.

ـ معرفة الوجوه والنظائر.

ـ علم المتشابه.

ـ علم المبهمات.

ومن الإطالة أن نستعرضها جميعا إذ أنها تبلغ زهاء سبعة وأربعين علما، ولكننا نذكر منها إضافة إلى ما مر قبلا: علم مرسوم الخط، وعلم الناسخ والمنسوخ وعلم آداب التلاوة وعلم المكي والمدني، وعلم المحكم والمتشابه، وعلم

---

1 ــ البرهان:ج 1 / 23.

أساليب القرآن، وعلم أسرار الفواتح، وعلم خواتيم السور ... إلخ. غير أنه من المهم الإشارة إلى ما ختم به الزركشي تعداده للعلوم التي ضمها كتابه حيث قال: « وأعلم أنه ما من نوع من هذه الأنواع إلا ولو أراد الإنسان استقصاءه لاستفرغ عمره ثم لم يحكم أمره، ولكن اقتصرنا من كل نوع على أصوله والرمز إلى بعض فصوله، فإن الصناعة طويلة والعمر قصير وماذا عسى أن يبلغ لسان التقصير؟ » [1]

إن إظهار الزركشي لهذا العجز يمكن تفسيره وفق نظرة حديثة بقولنا أن الجزئيات السياقية المحيطة بالنص القرآني على كثرتها ولا محدوديتها تصير علوما قائمة بذاتها، كما أن العقول وإن كانت خلقت مستعدة لقبول المعارف وتمييز الحقائق فليس في الإمكان إحاطتها بجملتها، فإن الإحاطة لا تكون إلا للمحيط، وذلك معلوم قطعا حتى أن الأوائل قالوا: إن الجزء يستحيل أن يكون مسيطرا على الكل. [2]

ومع إدراكه الزركشي لمدى صعوبة الإلمام بهذه العلوم، إلا أنه بجمعه لها جميعا في كتاب البرهان استطاع الربط بين ما تم فصله في المنحيين السابقين بتطرقه إلى مختلف العلوم التي تمس الجانب اللغوي للقرآن إلى جانب تلك المتعلقة بمحيطه الحالي، بل إنها لا تترتب في اتساق يوحي بهذا الفصل، إذ نجدها متجاورة في فسيفساء إن لم توح ظاهرا بتداخل ما بين ما هو خارجي وما هو داخلي، فإنها توحي به ضمنيا وهو ما يبقى للكشف والتدليل.

---

1 ــ (م . ن): ج1 / 25.

2 ــ ينظر أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي: قانون التأويل، دراسة وتحقيق: محمد السليماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1990 ص: 180.

ولنا أخيرا أن نبين تصور المناحي الثلاثة السابقة في المخطط السهمي التالي:

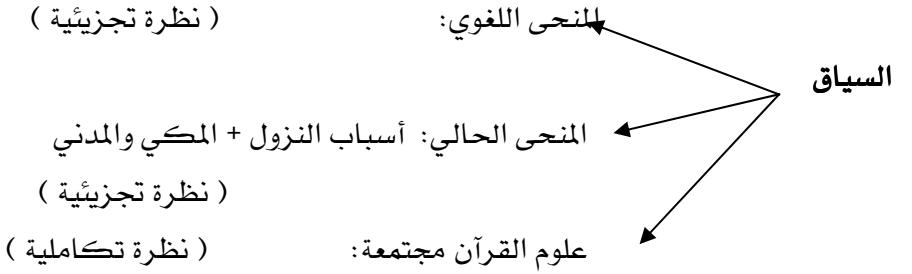

التوزع المفهومي للسياق في كتاب البرهان

هذه القراءة المتعددة المناحي للنص القرآني تخرج عن المفهوم التقليدي لمعنى الفعل "قرأ" في المعجم الدلالي للغة، لتصبح مصبا كان السلف الصالح قد أعد له علوما كثيرة متباينة مختلفة المناهج.

وبتضافر هذه القراءة وتلك العلوم هَدَفَ الزركشي إلى توفير منهج متكامل يمكن الباحث المختص في الدراسات القرآنية من الوصول إلى نتائج تقترب من المقبولية والإقناع بشكل كبير، وهذا يكفل له أن «لا يرتكب الشطط، فيصادم الآراء التي تظهر باختلاف العصور، ولا يحمل اللفظ القرآني فوق ما يحتمل فيُنسَبَ خطؤه إلى القرآن، وحاشاه أن يكون كذلك ».[1]

وإنا لنحسب أن هذه العلوم إذا ما درست بمنهجية أكثر علمية فإنها ستكون فاتحة لعصر جديد من عصور"علوم القرآن"، وهذه الدراسة بتضمنها "بالإضافة إلى الفقه في الدين"، العلم باللغة، والعلم بالأدب، والعلم بالخطاب

1 ــ محمد أحمد يوسف القاسم، منيع عبد الحليم محمود: دراسات في علوم القرآن الكريم، ط1، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، 1405 هـ / 1985، ص:177.

وأجناسه، والعلم بالنص ومكوناته، وبسيرها بنفسها مسارا لسانيا وأسلوبيا وسيميولوجيا، ستمكن علوم القرآن خصوصا والدراسات القرآنية عموما من أن توجد لنفسها إجراءات توازي أحدث ما أنتجه علم القراءة الحديث، بل قد تتفوق عليه أو تتجاوزه.

الفصل الأول

مقتضيات المقال

(المقتضيات النصّيـّة)

تمهيد:

يعتبر تفسير "القرآن" غاية ما يطلبه المتصدي لهذا الكتاب الكريم قراءة أو تحليلا ودراسة، وإنما اكتسى هذه الأهمية لأنه «يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه »[1] وهذه الغايات الأربع تشكل الأسس التي ينبغي أن تبنى وفقها حياة المسلم باعتبارها المحدد لهدفه من هذه الحياة وبالتالي الموجه لسلوكه وتصرفاته فيها.

والاشتغال بهذا العلم صعب للغاية، فلا تفسر الجملة من القرآن أو اللفظة منفردة، وإنما يفسرها ما حولها من ألفاظ وجمل وآيات قد تمتد إلى النص القرآني كله»[2]، وعليه فالبحث عن دلالة آية واحدة قد يقود المحلل إلى المرور بدلالات آيات وسور عديدة، بل إنه قد يضطر إلى استقراء دلالات القرآن كاملا عبر مسح شامل لسياقه اللغوي.

وخلال بحثه هذا سيواجه مشكلة أخرى فالخطاب القرآني « لا يستمر طويلا على نمط واحد في التعبير، كما أنه لا يستمر طويلا على هدف واحد في المعاني»[3] وسرعان ما يلتبس الأمر على القارئ حين يرى النص أمامه ينتقل من موضوع إلى آخر من غير متابعة ومن غير أن يكون قد استنفذ، وإن الموضوع نفسه والباعث نفسه لَيَعُودُ هنا وهناك من غير اطراد مميز.

إذن فالملفت للانتباه ونحن نقرأ القرآن غزارة نصوصه و"لا انتظامه" الظاهري، وهتان الميزتان تطرحان إشكالا فعليا يوجب البحث عن مبررات هذا التنوع وماهية هذا "اللاّانتظام".

---

1 ــ البرهان: ج1 / 27.

2 ــ محمد أحمد خضير: التركيب والدلالة والسياق (دراسة تطبيقية)، مكتبة الأنجلو المصرية، 2005، ص:114.

3 ــ هايل محمد طالب: "ظاهرة التنغيم في التراث العربي"، مجلة التراث العربي، ع 91، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص: 147.

وإذا حاولنا ذلك في إطار السياق الداخلي السابق الذكر، وجب أن نسير وفق منحيين مختلفين:

- الأول "لغوي بحت" يتجه إلى دراسة البنية اللغوية للجملة القرآنية تركيبا ودلالة، مع الاستمداد من علم اللغة والنحو والتصريف والبيان...

- الثاني "موضوعي" يحصي مواضيع الآيات والسور بغية توضيح العلاقات والروابط التي تجمعها، وبيان كيفية اتساقها وانسجامها، إنْ في إطار السورة أو ضمن القرآن كاملا. ودراسة النص القرآني وفق هذين المنحيين ستلزم الباحث بالتطرق إلى قضايا عديدة ومتداخلة في الوقت نفسه، ويصعب في هذه الحال الفصل بين ما هو من المنحى الأول وما هو من الضرب الثاني.

لذا سيكون بحثنا في هذا الجزء متناولا التنوع الموضوعي داخل السورة الواحدة وكذا من سورة إلى سورة، ضمن مقاربة موضوعية نوزع في طياتها ما أمكن حصره وتحديده من العلوم المبثوثة في هذا الكتاب والتي تدرس الظاهرة المذكورة. وتنأى هذه المقاربة في كثير من جوانبها عن التحليل اللغوي التقعيدي، وهذا لا يعني إهمال هذا القسم، فالزركشي قد أفرد له أبوابا عدة في البرهان بل إنه ممكن استثمار ما ورد فيها من تعليلات، إذا ما أريد بيان علومه المتعلقة بتحديد الدلالة والقبض عليها، وهذا في ما يمكن رصده من تتمة مستقبلية لما جاء في هذا البحث.

سنزامن بين انتقاء وتصنيف جملة العلوم المتعلقة بالسياق الداخلي للقرآن - بحسب ما يراه الزركشي - وبين دراسة ظاهرة التنوع الموضوعي فيه، لِمَا ظهر لنا من تظافر هذه العلوم في معالجتها لها، إذ لا يكاد يخلو باب من أبواب هذه العلوم دون أن يشير إلى هذه الظاهرة صراحة أو ضمنا أو يتناولها بالدراسة بوجه من الوجوه في جزئية معينة من جزئياتها.

واخترنا فعل ذلك والولوج إليه عبر "الموضوع" في القرآن الكريم، ونسوق لذلك المبررات الآتية:

أولا: يعتبر "الموضوع" أحد الخصائص المشكلة للسياق الداخلي للنصوص، فتناولنا له إذن هو من صميم المطلوب ويستجيب للهدف المتوخى من هذا الجزء من البحث.

ثانيا: إن طبيعة بحثنا في السياق العام تُغلِّبُ منطقيا جانب الموضوع، نظرا لأن خصائص السياق المتعلقة بلغة النص لا تمثل إلا نسبة محدودة من جملة الخصائص، إذا ما قورنت بتلك التي لها علاقة بموضوعه.

ثالثا: إن الدراسات اللغوية للنصوص كثيرا ما تكون ضيقة الهدف، ولا يتجاوز هامش الدلالة التي تكشف عنها الجزئية المحصورة، والباحث الذي يدرك ذلك « لا ينطلق من نموذج نحوي صارم للنص، علما منه بأن تضييق مجال الرؤية سيحول دون الإلمام الشامل نسبيا بزوايا مظهر معين من مظاهر الخطاب» [1]، إذن فالتعامل اللغوي الصرف مع النص القرآني - وإن أضاء جانبا من معاني الآي الكريمة - يبقى غير كاف لإيضاح المعاني "اللاّمحدودة" للقرآن الكريم، مما يجعله بيانا جزئيا للمعنى لا يصل إلى القدر الذي تتيحه دراسة نصه بوصفه بنية عامة شاملة لا بوصفه سلسلة من الجمل.

رابعا: إن المقاربة الموضوعية المتميزة بالشمولية هي السبيل الأمثل للإحاطة بالعلوم العديدة ذات الطبيعة المتميزة، والتي يراها الزركشي ضرورية لتتناول متن القرآن الكريم، وخاصة "علما المناسبة والترتيب" اللذان يمسان الآيات والسور في آن واحد، ولا يساير امتدادهما وتلاقيهما بالعلوم العديدة الأخرى إلاّ منهج مرن سهل التكيف مع الأهداف المدروسة، والوصول إلى هذه المرونة لا يتأتى إلاّ في ظل المقاربة الموضوعية.

أولا / منطق المناسبة والترتيب (ثنائية الذات / العرض):

يتميز النص القرآني عن بقية النصوص بفرادة تماسكه وكيفية هذا التماسك، فهو نص يقدم نفسه بوصفه نصوصا متداخلة في إطار السورة

---

1 ــ محمد خطابي: تحليل الخطاب، ص: 28.

الواحدة، كما يقدم نفسه بوصفه نصا واحدا في إطار السور المتعددة، [1] وهو منظور ثنائي يجعل من المعقول تصور عاملين أساسيين يضمنان تماسك هذه الازدواجية في التقديم.

ينبغي أولا تحديد الحيز المؤطر لأثر هذين العاملين قبل تحديد مفهوم كل عامل وقبل تحديد طبيعة الأثر المذكور. فالتماسك المشار إليه موصوف بالفرادة، وهو مفهوم عام لو أردنا تحديد معناه لوجدنا أن أقرب معادل له في هذا السياق هو الاقتصار. فنحن إذن أمام حيزين:

- حيز جامع وهو القرآن مشكلا من سور متعددة، وكل سورة منه هي اقتصار لهذا الحيز.

- حيز جزئي هو السورة القرآنية بما فيها من مواضيع مختلفة.

ضمن حدود الحيزين يأتي عمل ثنائية تضم العاملين السالفي الذكر، شقها الأول يمثل العامل الأكثر تأثيرا وهو "الذات" أما الثاني فيحمل عاملا لاحقا ومتغيرا هو "العرض".

في هذا الإطار يمكن ملاحظة عناية الزركشي خلال تعامله مع سور القرآن بتحديده علاقة كل سورة بما قبلها وما بعدها... ثم تقسيمها والربط بين آياتها وأفكارها، والعمل على تحليلها وتفسيرها، ثم البحث في علاقة تلك الآيات ببعضها، وعلاقة خاتمتها بمقدمتها، هادفا بذلك إلى الخروج بتصور عام عن موضوعها. وربما حاول بذلك الوصول إلى نظرية - إن جاز التعبير- أو قاعدة يمكن تعميمها لتشمل أغلب نصوص القرآن الكريم.

لذا أوجد في كتاب البرهان لهذه المطالب ما يقابلها من العلوم، بأن ضمنه علم المناسبة بين الآيات وكذا بين السور، علم الترتيب، علم المتشابه، علم المبهمات... وهذا يتفق مع آراء أصحاب النظرية السياقية الذين يتناولون الأسيقة الداخلية للنصوص، آخذين في الاعتبار أن معظم الوحدات الدلالية تقع في

---

1 ــ ينظر جاك بيرك: القرآن وعلم القراءة، ص: 15.

مجاورة وحدات أخرى، وأن هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها. [1]

وقد تناول الزركشي العلوم السابقة بالدراسة مراعيا وجود الثنائية المذكورة وأثرها في ترتيب السور والآيات، وتحديد وجوه المناسبات في كل منها.

ولإدراك أهمية هذا الأثر رأى بضرورة البحث في جوهر التنوع المذكور، وهو ما يمكن اختزاله في مفهوم "اختلاف موضوع الخطاب" (إقحام موضوع أجنبي في بنية الخطاب) [2]، لكن الأمر ليس بهذا الوصف تماما، فالظاهر من النص القرآني قد يوحي في حالات عدة أن لا علاقة بين موضوعين متتاليين، إلا أن في المقام ما يبرر انعطاف الخطاب إلى جهة الموضوع الجديد، وبالتالي فإن التعامل مع النصوص الأصلية يكون محدودا بالمرجعيات الجوارية للنصوص المقحمة المحيطة بها، والمقصود بها النصوص المرافقة أي: المقاطع اللغوية الملفوظة المتموضعة قبل أو بعد الوحدة محل التأويل. [3]

وهذا في الواقع الأمر نفسه الذي أعتمده، في محاولته بيان الكثير من معاني الأمثلة التي طعّم بها كل باب من أبواب البرهان. إذ ورد ذكره لمصطلحي "الذات - العرض" وعلاقتهما بالسياق اللغوي تصريحا - مرة واحدة - في باب "معرفة المناسبات بين الآيات" خلال تبريره للجامع (وهو التضاد) بين الموضوعين الأولين في سورة البقرة، وفيهما تحدث تعالى عن حال الكفار بعد وصفه للمؤمنين وبيانه لشأنهم، إذ لم يتفق صاحب البرهان مع رأي من قال بهذا، فجامع التضاد حسبه بعيد « لأن كونه حديثا عن المؤمنين بالعرض لا بالذات، والمقصود بالذات الذي هو مساق الكلام إنما هو الحديث عن الكتاب لأنه

---

1 ــ ينظر أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص: 68 ــ 69.

2 ــ ينظر محمد خطابي، لسانيات النص، ص: 117.

3 -voir Dominique Maingueneneau : Analyser les textes de communication, p : 12 .

مفتتح القول... » [1] وسواء كان الرأي المنتقد لغيره ـ حقيقة ـ أو له هو ـ احتمالا ـ فإن طرحه له بهذا الشكل جعله متبنيا لهذين المفهومين التحليليين، بل لقد صارا أساسا ضمنيا ظلّ يلجأ إليه في تعليلاته العديدة المرتبطة بالسياق اللغوي وخاصة ما تعلق منها بالمناسبة والترتيب، وهذا بغرض بيان أهمية هذه الثنائية في توجيه الخطاب القرآني وتزويد مفسره (المحلل) بمرتكز يستند إليه.

ضمن هذه الثنائية أمكنه بناء تصور لمواضيع السور القرآنية يقوم على أساس أن كل سورة منها «تشتمل على وحدات معان تشبه حلقات مترابطة، مشمولات بحلقة أكبر منها وهي داخلة فيها ومتعلقة بها، ولا يشترط في كل حلقة موجودة على مسير خط النص أن تكون مرتبطة بالتي قبلها مباشرة كما نعرف في حلقات السلسلة التي هي في الحبل، بل قد يكون الارتباط مباشرة بالحلقة الكبرى التي هي أساس الموضوع، أو بحلقة دونها قد سبقت وليست هذه الحلقة المباشرة في تسلسل وصف الحلقات ». [2]

إسقاطا على ما سبق تمثل الحلقة الأولى في هذا التصور "ذات الانطلاق"، بينما تمثل الحلقة الكبرى "الذات الجامعة"، أما حلقات الحبل الأخرى فتشير إلى الوحدات الموضوعية "العرضية". والارتباط بين هذه الحلقات يخضع إلى نوع العلاقة بين كل ذات وعرض، كما أن تناسبها محدد بسلطتي الذاتين المذكورتين.

إذن فالمنطق الذي يحكم تناسب الآيات والسور وكذا ترتيبها ـ وفق ما يراه صاحب البرهان ـ يُرَجَّحُ أن يكون نفسه منطق الذات والعرض. ويتضح الأمر أكثر بعد توضيحنا لأنواع الذات وكذا أنواع العرض، ثم بيان العلاقات الجامعة بينهما.

---

1 ــ البرهان: ج1 / 50.

2 ــ أحمد رحماني: التفسير الموضوعي ــ نظرية وتطبيقا ــ ، مطبعة عمار قرفي، منشورات جامعة باتنة، 1996، ص: 86 ــ 87.

1 ـ أنواع الذات:

من خلال البرهان يتضح لنا أن الذات بحسب موقعها نوعان:

أ ـ ذات الانطلاق:

تعتبر نقاط الانطلاق مهمة في تحليل النصوص اللغوية بمختلف أنواعها تحليلا كاملا أو مقطعيا، إذ أن الشيء الذي يستهل به المتكلم أو الكاتب حديثه يؤثر حتما في فهم كل ما يأتي لاحقا. ومن هنا يمكن أن يؤثر العنوان في فهم النص الذي يتبعه، كذلك تحد الجملة الأولى في الفقرة الأولى ليس فقط من معنى الفقرة ولكن من معنى بقية النص، وكأن كل جملة تشكل جزءا من تعليمات تتطور وتتراكم لتعلمنا كيف نبني تصورا مترابطا للخطاب. [1]

وخصوصية القرآن كنص لغوي من هذه الناحية، تكمن في أنه لا يعطي قارئه نقاط انطلاق واضحة عدا بدايات السور. لذلك فإن التحديد الدقيق لأقسام سورة ما أمر شديد الصعوبة، فالعلاقات بين الآيات خفية في كثير من الأحيان وليست سهلة الاكتشاف. ومع أن هناك بالفعل طرقا للتعرف على حدود المقاطع الخطابية التي تميز مقطعا عن المقاطع الأخرى في النصوص اللغوية البشرية خاصة النثرية منها ـ وهي طرق ذات أشكال اتفاقية ـ إلا أن للقرآن الكريم بطبيعته الخاصة تقسيما لا يعتمد الطرق نفسها.

لذا عمل الزركشي باستمرار خلال معالجته للنصوص القرآنية على أن يحدد أين يبدأ المقطع القرآني وأين ينتهي، لتكون آية البدء "ذات انطلاق" تحدد موضوعا بعينه، يستطيع متى تغير منحاها المعنوي أن يعلن عن وجود "عرض" يطلب معرفة نوعه بعد إدراك شكل ارتباطه مع هذه الذات. وهو إجراء مكَنه من الفصل بين الكثير من المواضيع سواء منها التي تحملها أسيقة المقاطع والسور، أو تلك المتضمنة في السياق القرآني كاملا. ومتى تَطَلَّبَ الأمر حدد علاقة هذه المتتاليات الموضوعية بجامع السورة أو جامع القرآن، لأنه دون هذه

---

1 ــ ينظر تحليل الخطاب، ص: 155.

العملية المعقدة لا يمكن فهم المراد من أي خطاب قرآني سواء كان آية، مقطعا، أو سورة كاملة.

وخلال كل إشارة منه إلى الذات باعتماد هذه الملاحظات، انتبه إلى أنَّ كلمات من مثل: "بداية" أو"الأولى" أو" تصدّر" يجب أن تؤخذ بحذر ونسبية شديدين، لأنها لا تعني تموضعا ثابتا قياسا إلى السورة (وعادة ما يكون مقدمتها)، بقدر ما تعني رتبة تكون عليها الآية الكريمة باعتبارها مرجعا انطلاقيا تأثيريا بالنسبة لآية لاحقة بها ليس بالضرورة لحاقا مباشرا، وهذا يعني أن أي تعامل لمحلل القرآن مع الآيات منفصلة أو اختياره مقطعا من سورة للمعالجة والدراسة في إطار الحيز الجزئي السابق الذكر، أو إفراده سورة كاملة بهذه الدراسة في إطار الحيز الجامع، يفرض عليه تحديد "ذات المنطلق"، وهي ضربان:

ـ ضرب يكون "بداية السورة " (الموضوع الأول للآيات)، وهذا الضرب عادة ما يكون واضحا ميسورا تحديده، لما ندركه من أهمية العلاقة الجامعة بين بداية السورة وموضوعها الذي تضمه.

ـ وضرب ناتج عن "عرض منقطع" ـ وسط السورة ـ وهو صعب التحديد مقارنة بسابقه، وفيه يمكن اعتبار الآيات المتحولة المسار الناتجة عن عرض محدد "ذات انطلاق" بالنسبة للآية محل الدراسة.

أما في الحالة الثانية وهي التي يتعامل فيها مع القرآن تحليلا لإحدى سوره، فذات الانطلاق هي سورة كاملة تسبق السورة محل التحليل.

ولنا أن نرى هذين التصورين في المخططين الآتيين:

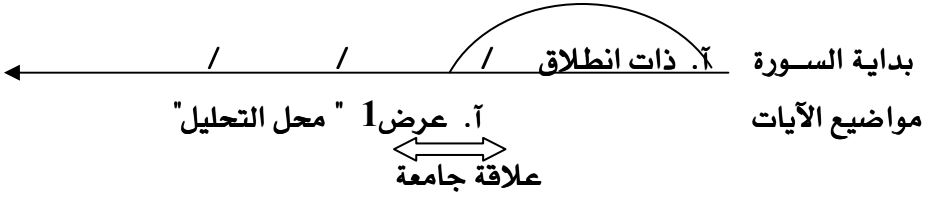

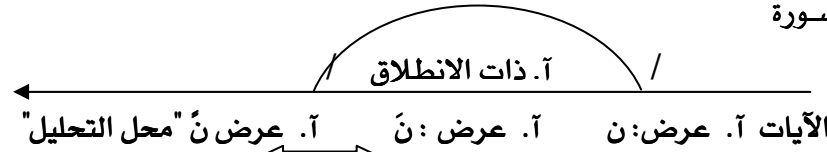

ويمكـن تخيـل الترسـيمة نفسـها إذا تعلـق الأمـر بترتيـب السـور القرآنيـة في المصحف، مع فارق واحد هو أن الذاتين في هـذه الحالـة تكونـان سـورا كاملـة لا آيات معزولة أو مقاطع من سور.

ب ـ الذات الجامعة:

بعد تحديدنا المقدمات باعتبارها ذوات انطـلاق، مهـم مـا ذكـره السـيوطي في إطـار تزويـده محلـل الخطـاب القرآنـي ببقيـة أجـزاء مـا يمكـن تسـميته قانونـا للتحليل حين وجهه بقوله: « تنظر إلى مراتب تلك المقـدمات في القـرب والبعـد مـن المطلوب، وتنظر عند انجرار الكـلام في المقدمات إلى ما يَسـتَتْبِعه مـن استشـراف نفس السامع إلى الأحكام واللوازم التابعة له، التي تقتضـي البلاغـة شـفاء الغليـل بدفع عناء الاستشـراف إلى الوقـوف عليهـا، فهـذا هـو الأمـر الكـلي المهيمن علـى حكم الربط بين جميع أجزاء القـرآن»[1]، وهـذا الاستشـراف مـا هـو إلا محاولـة اكتشاف الروابط التي تجمع المقـدمات بمـا يليهـا مـن مواضيع، وكـذا الـروابط الجامعة بين المواضيع المتتابعة نفسها، ويرجع ذلك إلى كـون القـرآن سـورا وآيـات يشـكل وحدة غير قابلة للتجزئة، توجب النظر إلى كـل مستويات بنيته العضوية، إذ تتطلب "ذوات الانطلاق" مواضيعَ مُلْحَقَـةً يفـترض أن تكـون علـى صلة بهـا بـأي حال من الأحوال، وضامن الوقوف على ذلك هو مـا سمـاه أحمـد رحمـاني "الحلقـة الكبرى" في تصوره لبناء النص ـ وقد مر بنا سـابقا ـ والـتي عبرنـا عنهـا بـ "الـذات الجامعة".

---

1 ــ جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1423 هـ / 2003 م، ص: 1 / 455.

إنها تجمع المواضيع المتعددة في السورة الواحدة، كأنما تحاول «رسم صورة شمسية لها تتناول أولها وآخرها، وتتعرف على الروابط الخفية التي تشدها كلها، وتجعل أولها تمهيدا لآخرها وآخرها تصديقا لأولها» [1] وكذلك الأمر بالنسبة للسور المتعددة في القرآن كاملا. وبمعنى آخر إنها جامعة لكل الذَّوَاتِ والعُرُضِ الممكن تصورها، وبالتالي ضامنة لتواصل الامتداد النصي خاصة في نقاط "العَرَضِ المُنقطِعِ"، ويستنتج من هذا عملها المرتبط ضمنيا بغرض السورة في الحالة الأولى، وبالغرض القرآني العام في الحالة الثانية. وبتوجيه منهما تضمن الذات الجامعة إلى جانب ذات الانطلاق اتساق الخطاب القرآني، ذلك أن تأمين وجود علاقة معينة لا يشترط كونها مباشرة بين آيتين أو موضوعين أو سورتين لا على التحديد، شرط ضروري لوجود هذا الاتساق، ومن هنا يتضح الأثر العام لهذه الذات.

كما تضمن جانبا خاصا من هذا الاتساق، وهو الترابط، الذي هو «العلاقة المباشرة ذات الاتجاه الثنائي بين تلازم القضايا ككل» [2]، والذي يحقق ترابط الأزواج السورية، والأزواج المشكلة من آيات مثنى مثنى، ليظهر بذلك أثرها الخاص.

بهذين الأثرين جمع الزركشي بين علم ترتيب الآيات وكذا علم ترتيب السور، ليتحقق لديه «انصهار جميع العناصر المكونة للنص تماما كما تنصهر قطعة السكر في الماء لتكون صورة واحدة» [3] ومن ثم يصير القرآن كله كالكلمة الواحدة. [4]

---

1 ــ أحمد رحماني: التفسير الموضوعي ــ نظرية وتطبيقا ــ ص: 45، (الرأي للشيخ الغزالي في كتاب: "نحو تفسير موضوعي للقرآن الكريم").

2 ــ فان ديك، النص والسياق، ص: 139.

3 ــ أحمد رحماني: التفسير الموضوعي ــ نظرية وتطبيقاــ ، ص: 38.

4 ــ ينظر البرهان:ج1 / 44.

ويجعل الزركشي الفهم الصحيح للسور متوقفا على النظرة الكلية لها من حيث هي تعبير عن موضوع أو قضية واحدة، فهو حين يؤكد على ضرورة الالتفات إلى أول الكلام وآخره، وحين يصر ضمنيا على أنه " لا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام عن أوله"، وحين ينبه إلى خطورة النظرة التجزيئية لأن "من فرق في أجزائه لا يتوصل به إلى مراده " فإنما يفعل ذلك ليقر مسألة دور الذات الجامعة في جمع الأجزاء القرآنية أولا بأول، [1] فهي تجمع أول السورة بآخرها دون تفريق بين أجزائها، والدور نفسه يلحظ لها في مستوى القرآن من خلال اشتغالها بين سوره كلها.

يبقى القول أن الآية معزولةً لا يمكن تصور احتوائها إلاّ على ذات الجَمْعِ، لأن المنطق يفرض وجودها لضمان اتساق الوحدات اللغوية المشكلة لجملتها، فيكون تأويلنا لهذه الجملة في كليتها قائما مقام تأويل كل جزء من أجزائها، وعادة ما يكون هذا التأويل دلاليا، لأن الذي تحدد إنما هو دلالة الجملة في كل وحدة دلالية مورفيمية من وحداتها، وفي كل جزء من عباراتها المكونة لها، [2] إذن فكل تعليل لظاهرة سياقية خاصة بآية بعينها في إطار الذات، لن يكون إلا وفق بناء الألفاظ والعبارات المشكلة لهذه الآية الكريمة.

ليجتمع لدينا أن كل إسقاط لمصطلح "الذات الجامعة" على المفاهيم المحتواة في كتاب البرهان سيكون مقصودا به مجموع الآيات أو المواضيع أو السور، كما قد يحيل إلى آية بعَيْنِها، لإمكانية حملها لموضوع ما.

ويمكن تمثيل هذا التصور في الترسيمة التالية:

---

1 ــ ينظر: أحمد رحماني: (م . س)، ص: 118/117 .

2 ــ ينظر: فان ديك، النص والسياق، ص: 7.

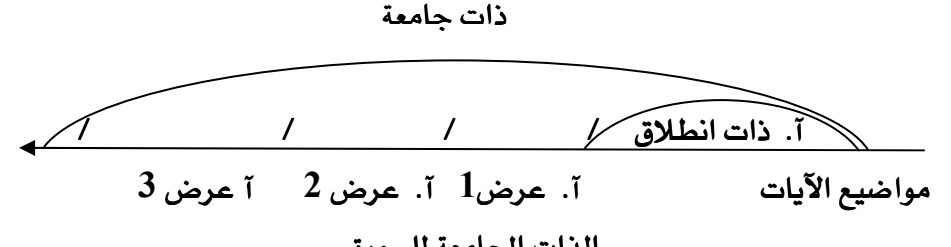

ويُوَضَّحُ الأمر بالترسيمة نفسها إذا تحدثنا عن تناسب السور القرآنية مرتبة في إطار الذات الجامعة للقرآن الكريم:

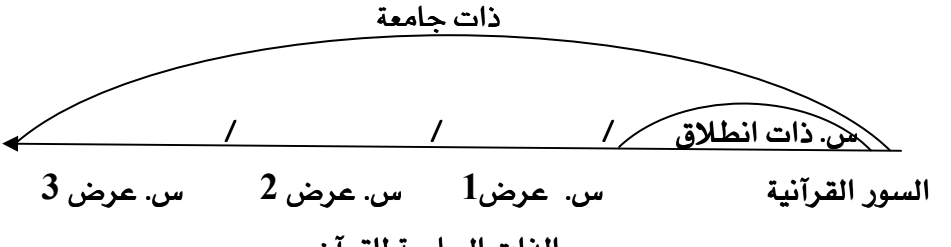

2 ـ العرض وأنواعه:

يمكننا أن ندرج التنوع الموضوعي المميز للنص القرآني ممثلا في ثنائية الذات والعرض، ضمن ما يسمى في تحليل الخطاب بـ " الإخراج " الذي يعني «كيفية تقديم المعلومات في الخطاب (تسلسلها) » [1]. فالآيات والمواضيع تتوالى، لكن من الصعب جدا التمييز بينها، مما يجعل الموضوع العام للسورة غامضا إلى درجة لا يُقارن بها « التستر الذي نلحظه في الموضوع الشعري أو الموضوع النثري الراقي » [2].

ويرى الزركشي أن التعامل مع النص القرآني هو تعامل مع نص خاص كثيف الدلالة غزير المواضيع، فعلى محلله خلال معالجته لآية بعينها « أن يبحث

---

1 ــ براون.ج. ب ــ يول. ج: تحليل الخطاب، ص: 156.

2 ــ أحمد رحماني: التفسير الموضوعي ــ نظرية وتطبيقا ــ ص: 94 .

أول كل شيء عن كونها مكملة لما قبلها أو مستقلة، ثم المستقلة ما وجه مناسبتها لما قبلها؟ ففي ذلك علم جم، وهكذا في السور يطلب وجه اتصالها لما قبلها وما سيقت له »[1] ويوجب هذا البحث طرح أسئلة مفادها : علام ارتبطت هذه الآية - أو مجموعة الآيات - بالتي قبلها؟ ما علاقتها بالتي بعدها؟ ما وجه التعالق بين هذه السورة والتي سبقتها وبينها وبين التي تليها؟

والسؤال في أمر التعالق ليس موجبا لوجوده في كل الحالات، وإنما يخضع هذا الوجود إلى شروط وأسباب، فالمناسبة بحسب الزركشي علم حسن ولكن يشترط في حسن ارتباط الكلام أن يقع في أمر متحد مرتبط أوله بآخره، فإن وقع على أسباب مختلفة لم يشترط فيه ارتباط أحدهما بالآخر.[2] فأمر الاتحاد أو الاختلاف إذن منوط بأمور عدة، أهمها الارتباط بما سبق - العلاقة بالمنطلق - والارتباط بما هو لاحق، وأيضا البقاء ضمن إطار السياق العام للسورة.

وقبل الاتجاه إلى بحث الغموض المميز للموضوع العام لسورة قرآنية ما، وبيان علاقته بالمواضيع الجزئية المشكلة لها، رأى صاحب البرهان أنه من الأجدر التركيز أولا على وصف ما ندرك أنه "انتقال في الموضوع " كظاهرة مطردة داخل هذه السورة، أي أنه لابد من وجود نقطة معينة بين مقطعين خطابيين متجاورين ندرك حدسا حين الوقوف عندها أن لهما موضوعين مختلفين،[3] لذا نجده يترجم هذا الحدس إلى إجراء « فيشرع في البحث عن المناسبة حين تنقطع الصلة بين آية وآية، ونعني بالانقطاع أن تكون الآية السابقة كلاما عن القتال والآية اللاحقة كلاما عن إنفاق الأموال مثلا. وكأنما به يفترض سؤال سائل: ما وجه المناسبة بين هذه وتلك؟ أو ما موقع هذه الآية من

---

1 ــ البرهان: ج1 / 43.

2 ــ ينظر (م، ن):ج1 / 42 .

3 ــ ينظر يول، براون: تحليل الخطاب، ص: 115.

الكلام السابق؟ » [1] والداعم لهذا الحدس في التمييز بين النصوص الجزئية المألوفة وجود "علامة انتقال موضوعي" غالبا، لكن الزركشي يدرك أن هذا النوع من التحديد الشكلي مستحيل اعتماده في التعامل مع النص القرآني، فموضوعاته ليست فِقَرًا وبالتالي لا يمكن الحديث عن علامات شكلية تدل على بداية الفقرات ونهايتها. [2] إنه نص ذو تقسيم خاص وطريقة كتابة مميزة، ووجود تجاور موضوعي في سورة واحدة لا يوجب وجود جامع محدد وفريد بين هذه التجاورات إذ « يكفي التعلق على أي وجه كان » [3] بل إنه لا يوجب وجوده أصلا، لكن من الضروري كشف وجه هذا التعالق في حال وجوده، ومن ثم تحديد نوعه لأهمية ذلك في تحديد علاقته بالموضوع العام للسورة.

ومن الزاوية الموضوعية لا يؤخذ بتقسيم الزركشي - في باب المناسبات - الارتباط بين الآيات إلى قسمين (كونها معطوفة أو خالية من العطف) وهذا لأمرين اثنين:

أولهما أن التنوع الموضوعي موجود في كلتا الحالتين، فلا تأثير لوجود العاطف أو غيابه في انعطاف الخطاب، وعلى الرغم من اجتهاده في تحديد علاقتين هما " التنظير" و"المضادة" في القسم المخصص للآيات المعطوفة، إلا أنه سرعان ما أهمل هذا العاطف في قوله: «وقد تأتي الجملة معطوفة على ما قبلها ويشكل وجه الارتباط...» [4]، فإذا كان الإشكال واردا بوجه من الوجوه، فما جدوى ذكر العاطف إذن ؟!

وثانيهما أن العاطف بوصفه رابطا بين آيتين (جملتين)، هو قرينة ذات طبيعة نحوية، أما علاقة الذات بالعرض فتدل عليها قرائن معنوية، فالآية (أو

---

1 ــ محمد خطابي: لسانيات النص، ص: 189 ــ 190.

2 ــ ينظر يول، براون (م ، ن)، ص: 116.

3 ــ البرهان: ج1 / 50.

4 ــ (م . ن): ج1 / 44.

الآيات) المشكلة للذات تمتزج معنويا مع تلك المشكلة للعرض، بحيث تنزل الثانية من الأولى منزلة جزئها الثاني. [1]

نذكر بهذا الصدد مثالا مقاربا يتعلق بتفسير قوله تعالى: **﴿وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ ﴾**. وفيه تساءل الزمخشري: علام عطف هذا الأمر ولم يسبق أمر ولا نهي يصح عطفه عليه؟ ثم ذكر أن ليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب له كل من أمر أو نهي يعطف عليه، إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين، فهو إذن معطوف على قوله: **﴿ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾** [2]. ويفهم من كلامه أن العطف سوغته الجهة الجامعة بين محتوى الوصفين وهي "التضاد" فالأول عقاب الكافرين والثاني ثواب المؤمنين، ليتضح هنا وجوب الأخذ بعين الاعتبار مجموع الآيات (الذات) كمسوغ للعطف على مجموع آيات (عرض مناقض)، بدل الاتجاه إلى التفسير الشكلي اللغوي المرتكز على وجود العاطف رابطا بين آيتين، فالتفسير الأفضل له يكون إذن ضمن العلاقات الترابطية داخل الثنائية الموضوعية (ذات / عرض)، فعطَفَ مجموع أخبار عن ثواب المؤمنين على مجموع أخبار عن عقاب الكافرين، والمناسبة واضحة مسوغة لعطف المجموع على المجموع، وليس هو عطف لجملة معينة على جملة معينة وهذا عين ما يريده الزركشي.

بناء على ذلك يمكن أن نميز في كتاب البرهان أنواعا عديدة من العلاقات تجمع بين المواضيع الذوات والمواضيع "العُرُض"، من خلال بياننا لأنواع العُرُضِ ووجوه ارتباطها بالذوات، مع التذكير بالأصول البلاغية للعلاقات متى اقتضت الحاجة ذلك:

---

1 ــ البرهان: ج1 / 48.

2 ــ انظر محمد خطابي: لسانيات النص، ص: 169.

أ ـ العرض الاعتراضي:

تملك البنى النصية ـ أيا كان نوعها ـ وحدة داخلية تضمن تعبير كل العناصر المشكلة لنص ما عن جزء من هذا النص، ويزداد هذا الأمر وضوحا لو حاولنا ـ على سبيل المثال ـ إقحام عنصر غريب في هذه البنية أو تغيير النص عند نصف جملة ما. وهذا التغيير الممكن حدوثه يمكن أن نسميه انكسارا. [1]

إن هذا الانكسار هو انعطاف للخطاب، لكنه من نوع خاص، إذ أن ميزته التجزيئية للموضوع الأصلي تعطيه تقريبا نفس خاصية الجملة الاعتراضية في النحو، مع فارق واضح بين وجوده في نص وضعي عام وبين وجوده في النص القرآني، فالاعتراض في هذا الأخير قد تؤلفه مجموعة من الآيات تحصر موضوعا ما، وليس بالضرورة آية بعينها.

وقد أشار إليه الزركشي بشيء من التفصيل قائلا: « أن يؤتى في أثناء كلام أو كلامين متصلين معنى، بشيء يتم الغرض الأصلي بدونه ولا يفوت بفواته، فيكون فاصلا بين الكلام والكلامين لنكتة» [2]، ومثل له بقوله تعالى في سورة المائدة: ﴿ **الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ** ﴾ إلى قوله: ﴿ **الإِسْلاَمَ دِيناً** ﴾ [**المائدة: 3 0**]، مبينا أن الكلام بعد ذلك متصل بقوله أولا: ﴿**ذَلِكُمْ فِسْقٌ** ﴾، ووسَّط هذه الجملة بين الكلامين ترغيبا في قبول هذه الأحكام والعمل بها، والحث على مخالفة الكفار وموت كلمتهم وإكمال الدين. [3] وأيضا بقوله تعالى: ﴿ **وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللّه لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُن بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ** ﴾ [**النساء: 73**]، فقوله: ﴿ **كَأَن لَّمْ تَكُن بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ** ﴾ منظوم بقوله: ﴿ **قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللّهُ عَلَيَّ** ﴾ [**النساء: 72**] لأنه موضع

---

1 ــ ينظر محمد خطابي: لسانيات النص، ص: 15 ــ 16. والرأي لـ"هاليداي ورقية حسن".

2 ــ البرهان: ج2 / 157.

3 ــ ينظر (م . ن): ج1 / 49.

شماتة»[1]، وإن كان المقطع من الآية "كأن لم تكن بينكم وبينهم مودة "متصل لفظا بقوله: "ولئن أصابكم فضل من الله"، فإن معناه اعتراضي لا غير، بل إنه منظوم بقوله: " قال قد أنعم الله علي" في الآية السابقة، ولو تعلق الأمر بالترتيب في النصوص الوضعية لكان متصلا به منطقيا، لا بالآية الثالثة والسبعين.

ولنا أن نلمس هذا النوع فيما ذهب إليه خطابي من حديث عن علاقة تفصيل المجمل بين الآية: ﴿ **مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ..وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ {245}**﴾ [**البقرة: 245**] والآية: ﴿ **مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ ...ُ وَاللّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ {261}** ﴾ [**البقرة: 261**]، حيث رأى أن الثانية تفصل مجمل الأولى محددا ضمنا عرضا اعتراضيا مشكلا من الآيات 245 ـ 260، وقد أشار إلى الفصل ذاكرا أن وجوده لا يعني أن العلاقة بينهما قطعتها (كسرتها) الآيات التي تملأ الفضاء من 245 إلى 260، [2] فقوله تعالى:﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلإِ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ مِن بَعْدِ مُوسَى... ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً وَاعْلَمْ أَنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ {260}**﴾ [**البقرة: 260**] هو حديث لا يمت إلى الإنفاق بصلة، فهو إذن عرض اعتراضي يقسم الآيات الذات إلى قسمين، قسم يتضمن معنى عام للصدقة والإنفاق ووعده تعالى "المقرض بمضاعفة القرض"، وقسم ثان يتضمن التفصيل في القرض والمضاعفة.

ومنه تفصيل الزركشي في قوله تعالى في سورة العنكبوت ذاكرا عن إبراهيم قوله: ﴿ **وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ {16}**﴾ [**العنكبوت: 16**]، ثم اعترض تسلية لقلب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: ﴿ **وَإِن تُكَذِّبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلا الْبَلاغُ الْمُبِينُ {18}** ﴾ [**العنكبوت: 18**]، وذكر آيات إلى أن قال:

---

1 ــ (م . ن): ج1 / 51.

2 ــ ينظر لسانيات النص، ص: 189.

﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ﴾ يعني قوم إبراهيم فرجع إلى الأول.[1] وكون الزركشي صرح بلفظ الاعتراض، فهذا يجعل من موضوع الآيات (موضع تسلية الرسول ﷺ) عرضا اعتراضيا فاصلا بين الحديث الموجه من إبراهيم إلى قومه وبين جوابهم عليه.

ب ـ العرض التخلصي:

أشار الزركشي إلى هذا النوع من العرض في ثنايا حديثه عما هو معروف بلاغيا بظاهرة "التخلص" فقال: « وبهذا يظهر لك اشتمال القرآن العظيم على النوع المسمى بالتخلص »[2] الذي هو في جوهره انتقال بين المواضيع المتعددة في السورة الواحدة، بوجود رابط لفظي يعد مدخلا من الذات إلى العرض، وهو من أهم أشكال التناسق التي ذكرها علماء التفسير والبلاغة والإعجاز.

وتناول صاحب البرهان هذا النوع من العرض بالأسلوب نفسه المعتمد في جميع مواضيع الكتاب، فمثل له بآيات عديدة منها قوله تعالى:﴿ **سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ {1}﴾ [المعارج:01]**. فإنه سبحانه ذكر أولا عذاب الكفار وأن لا دافع له من الله، ثم تخلص إلى قوله: ﴿**تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ ... سَنَةٍ {4}** ﴾ بوصف ﴿ **اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ {3}﴾ [المعارج : 3 ـ 4]**. ومنها قوله:﴿ **وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ {69} إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ {70}...﴾ [الشعراء: 69 ـ 70]** إلى قوله: ﴿**فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ {102} ﴾[الشعراء: 102]**، فهذا تخلص من قصة إبراهيم وقومه إلى قوله هكذا، وتمني الكفار في الدار الآخرة الرجوع إلى الدنيا ليؤمنوا بالرسل، وهذا تخلص عجيب !! .[3]

ويرى الزركشي أنه يرتبط عادة بذات انطلاق تكون بمثابة تمهيد لموضوعه، فحيث قصد التخلص فلابد من التوطئة له، ومن بديعه قوله تعالى:

---

1 ــ ينظر البرهان: ج3 / 43.

2 ــ (م . ن): ج1 / 46.

3 ــ ينظر البرهان: ج1 / 46 ــ 47 .

﴿نحنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ...{3}﴾ [يوسف: 03]، يشير إلى قصة يوسف عليه السلام، فوطأ بهذه الجملة إلى ذكر القصة، يشير إليها بهذه النكتة من باب الوحي والرمز. وكقوله سبحانه موطئا للتخلص إلى ذكر مبدأ خلق المسيح عليه السلام: ﴿ إِنّ اللّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ {33}﴾ [آل عمران: 33]. [1] وهذه التوطئة سيكون لها حظ من التحليل في شقها المتعلق بـ "الذات"، وبالضبط حين الحديث عن سلطة ذات الابتداء.

جـ ـ العرض المزدوج:

قد يحدث أن يعلل للجامع بين الذات والعرض من وجهين، ومثاله قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُواْ الْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُواْ الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُواْ اللّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ {189} ﴾ [البقرة: 189]، وفيه ذكر االزركشي إشكال وجه الارتباط بين أحكام الأهلة وبين حكم إتيان البيوت، ثم ذكر أن من وجوهه أنه من باب الاستطراد لماّ ذكر أنها مواقيت للحج، وكان هذا من أفعالهم في الحج. ففي الحديث أن ناسا من الأنصار كانوا إذا أحرموا لم يدخل أحد منهم حائطا ولا دارا ولا فسطاطا من باب، إن كان من أهل المدر نقب نقبا في ظهر بيته منه يدخل ويخرج أو يتخذ سلما يصعد به، وإن كان من أهل الوبر خرج من ظهر الخباء، فقيل لهم: ليس البر بتحرجكم من دخول الباب، لكن البر من اتقى ما حرم الله، وكان من حقهم السؤال عن هذا وتركهم السؤال عن الأهلة، ونظيره في الزيادة عن الجواب قوله ﷺ لما سئل عن المتوضئ بماء البحر فقال: هو الطهور ماؤه، الحل ميتته. [2]

وهنا يمكن التماس لفظة "السببي" لعلاقته بـ "سبب من أسباب النزول" والمقصود به عادات هؤلاء النفر من الأنصار. يوافقه الزمخشري في ذلك لما ذكر

---

1 ــ ينظر (م . ن): ج1 / 47.

2 ــ ينظر البرهان: ج1 / 45.

أنها مواقيت للحج لأن ذلك من أفعالهم في الحج.[1] كما يمكن التماس وصف "الاستطرادي" لما اتفق عليه كل من الزمخشري والزركشي من أنه يجري على طريق الاستطراد الذي باشره عبر ذكره للفظ "الحج"، وهذا الذي يعطيه صفة الازدواجية.

د ـ العرض التنظيري:

في هذا النوع من العرض يشير الزركشي إلى أن محتوى الموضوع العارض غير محتوى الموضوع "الذات"، لكن الله تعالى ينزل الثاني منزلة النظير بالنسبة للأول، ويلحقه به لحكمة إلهية تدرك بالاعتبار، وأسلوب إلحاق النظير بالنظير من دأب العقلاء[2] ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿**كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ {5}** ﴾[**الأنفال: 05**] عقب قوله: ﴿ **أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ ... كَرِيمٌ {4}**﴾ [**الأنفال: 04**]، فإنه تعالى أمر رسوله بأن يمضي لأمره في الغنائم على كره من أصحابه، كما مضى لأمره في خروجه من بيته لطلب العير وهم كارهون. فمن اليسير إذن إدراك الاختلاف بين خروجه لطلب العير وبين مضيه في تقسيم الغنائم، لكن كره أصحابه الذي سبق قراري الرسول ﷺ جعل الموضوع الأول والثاني بمثابة النظيرين في المحتوى.

هـ ـ العرض المضاد:

وهو عرض مقابل في موضوعه لموضوع الذات ومعناه يشكل نقيضا لسابقه، إنه شبيه إلى حد كبير بما يعرف في علم البلاغة بـ: "المقابلة" لكنه لا يقف عند الجمل بل يتعداها إلى مقابلة خطاب بخطاب، ومن أمثلته التي ذكرها الزركشي قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ {6}** ﴾ [**البقرة: 06**] فإنه أول السورة كان حديثا عن القرآن الكريم وأن من شأنه كَيْتَ وكَيْتَ، وأنه لا يهدي القوم الذين من صفاتهم كَيْتَ

---

1 ــ ينظر لسانيات النص، ص:191.

2 ــ ينظر البرهان: ج1 / 48.

وكَيْتَ، فرجع إلى الحديث عن المؤمنين، فلما أكمله عقب بما هو حديث عن الكفار، فبينهما جامع بـ "التضاد" من هذا الوجه، [1] فكان الحديث عن الكفار وحالهم مقابلا للحديث السابق الذي تناول المؤمنين وبيَّن صفاتهم.

و. العرض الاستطرادي:

ويتميز بميله غالبا إلى التفسير علما أنه شبيه بالعرض التخلصي في جانب من جوانبه، ومثاله قوله تعالى: ﴿ **يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً ... لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ {26}** ﴾ [**الأعراف: 26**]، قال الزمخشري: هذه الآية واردة على سبيل الاستطراد عقب ذكر بدو السوءات وخسف الورق عليها، إظهارا للمنة فيما خلق الله من اللباس ولما في العري وكشف العورة من المهانة والفضيحة، وإشعارا بأن الستر باب عظيم من أبواب التقوى. [2] ففتح تعالى الباب للحديث عن التقوى من خلال ذكره للباس وستر العورة، مع جعل حديثه عن التقوى معنى متفرعا عن الموضوع الأصلي الذي هو بصدده، فعلاقة العرض بالذات هنا، من قبيل علاقة الفرع بالأصل.

ز. العرض المنقطع:

وهو موضوع يلي موضوعا ذاتا لكن بلا جامع مباشر يربط بينهما، ونتيجة لذلك يحدث انقطاع في مسار الخطاب.

والموضوع العارض لا يمت إلى الأول (الذات) بصلة واضحة، وهذا يعطيه عادة خاصية تجعله "ممكن التحول إلى ذات انطلاق متوسطة" يتبعها نوع معين من أنواع العرض (وقد سبق الحديث عن هذا خلال التفصيل في أنواع الذات). ويتأكد الانتقال من الذات إلى العرض المنقطع مع الفصل بين الموضوعين، بتوفر قرائن مختلفة وجب الانتباه إليها.

---

1 ــ ينظر البرهان: ج1 / 50.

2 ــ ينظر (م . ن)، (ص . ن).

ومن صور العرض المنقطع التي أوردها الزركشي: الانتقال من حديث إلى آخر تنشيطا للسامع وذلك في قوله تعالى في سورة ص بعد ذكر الأنبياء: ﴿ **هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ {49}**﴾ [ص: 49]، حيث بين أنه نوع من التنزيل، وقد أراد الله أن يذكر نوعا آخر وهو ذكر الجنة وأهلها، فقال: ﴿... **هَذَا ذِكْرُ ...**﴾ فأكد تلك الإخبارات باسم الإشارة، وقال: ﴿ **وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ** ﴾، و"هذا باب يشرع في باب آخر"، ولذلك لما فرغ من ذكر أهل الجنة قال: ﴿ **هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ {55}** ﴾ [ص: 55] [1]، فاسم الإشارة إذن هو القرينة الدالة على انقضاء موضوع "الأنبياء" وبداية آخر " ذكر الجنة وأهلها ".

ومن المفسرين المحدثين الذين أشاروا إلى القضية نفسها صاحب التحرير والتنوير ابن عاشور الذي يميز بين الاستئناف الابتدائي الذي يتخذ فيه الكلام اللاحق وجهة غير وجهة الكلام السابق دون أن تنقطع بينهما الصلات، [2] وفي هذا إشارة ضمنية منه إلى وجود الذات الجامعة، التي ذكرنا سابقا دورها في تلحيم أو"التمديد بالاستمرار" للنص في نقاط الانقطاع الناتجة عن هذا النوع من العرض.

إن استعراضنا لأنواع الذات والعرض وبيان بعض العلاقات الجامعة بينهما، يجعلنا الآن قادرين على بناء تصور معين للكيفية التي يرى بها الزركشي تناسب آيات ومواضيع السورة الواحدة في إطار ثنائية الذات / العرض، والأمر نفسه بالنسبة لتناسب سور القرآن إجمالا، وهذا التصور يتوضح بالترسيمتين التاليتين:

---

1 ــ ينظر البرهان: ج1 / 50 ــ51.

2 ــ ينظر لسانيات النص، ص: 188.

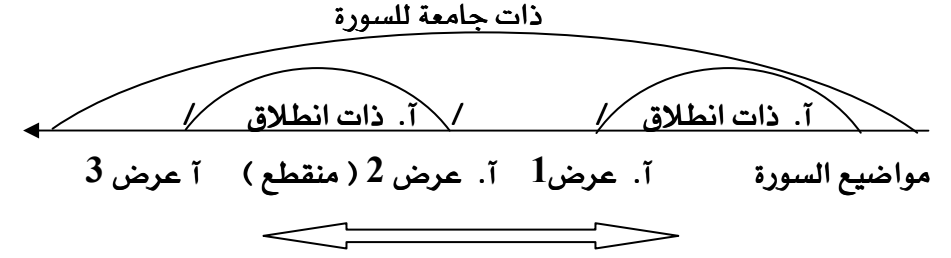

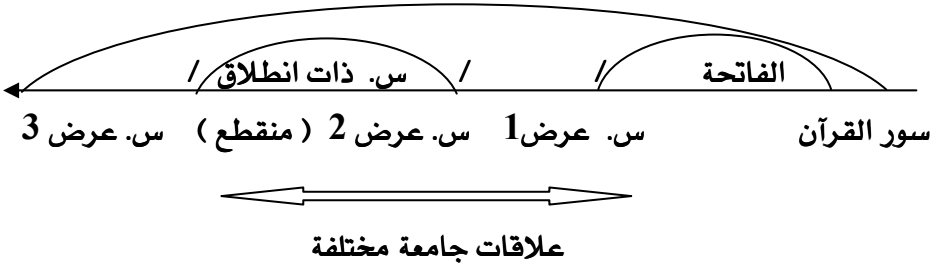

التناسب والترتيب / ثنائية "الذات والعرض "

وتجدر الإشارة إلى أن إدراك العلاقات السابق ذكرها وصولا إلى تحديد الذوات والعُرُض، (مع إمكانية وجود أنواع أخرى) يمكن أن يكون ذا صلة بمبحث كبير عبر عنه القدماء بـ "الفصل والوصل"، وربما كان استثمار ما اتجهت إليه البلاغة العربية في دراستها لأحوال الارتباط بين الجمل والمواضيع، هو ما دعا الزركشي إلى ضرورة المرور بالأصول البلاغية خلال إشارته إلى الأنواع المذكورة.

3 ـ سلطة ذات الانطلاق:

لقد سبقت الإشارة إلى عدم إمكانية تصور سلطة ما تمارسها الذات بهذا الوصف في نطاق الآية، وهذا يبقي أمامها حيز السورة وحيز القرآن.

وبناء على هذا يدرك تأثيرها ضمن حيز السورة:

أ ـ باعتبارها ذاتا ممهدة:

وتمهيدها يأخذ مظهرين: الأول معنوي يتعلق بالموضوع المحمول، والثاني شكلي يتعلق بما تفتتح به السورة من حروف:

أما بحسب الموضوع المفتتح به فإن لمقدمات السور أهمية في تحقيق الوحدة العضوية، وهذا أثر يعضد سلطة الذات الجامعة، لأنه يشير إلى احتواء القرآن على بعض التصديرات الخاصة التي ترمز لموضوع محدد تماما. [1]

ومما ذكره الزركشي في ذلك قوله تعالى: ﴿ **نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَـذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ {3}**﴾ **[يوسف: 03]**، أن هذا التصدير يعبر عن الوحي الذي نزل بموضوع خاص محدد تماما هو قصة يوسف، [2] وقد اعتبر هذا من باب التمهيد والتوطئة للتخلص ـ كما سبق ذكره ـ مبينا أن السياق اللغوي لسورة يوسف واحد وأنه ذو نسق ثابت لا يتغير، كما أن الآيات الممهدة والمشكلة لذات الابتداء توحي إلى حد كبير بموضوع الآيات المحددة للموضوع البارز في السورة والتي تشكل غالبية مساحتها، لتحوم معاني هذه الأخيرة حول آيات التمهيد حتى لتكاد تكون تفصيلا لها.

وأما بحسب ما افتتحت به من حروف التهجي فالأمر يرتبط بتسع وعشرين سورة اختصت بالاستفتاح بحروف متقطعة نحو ألم، ألر، ألمص، كهيعص، طه ... وقد أفاض المفسرون في الحديث عن أسرار افتتاح السور بهذه الحروف، واختصاص كل سورة بحروف هجاء معينة دون أخرى، معللين لكل افتتاح معين بما ينبئ عن اتجاهات ومذاهب متباينة.

وقد ذكر الزركشي الكثير من الآراء المتعلقة بذلك بشيء من الاستفاضة وهذا في باب "أسرار الفواتح" التي تبتدئ بها السور، وبخاصة ما

---

1 ــ ينظر أحمد رحماني: التفسير الموضوعي ــ نظرية وتطبيقا ــ ص: 41.

2 ــ ينظر (م . ن)، (ص . ن).

أورده حول التأثير الخاص لكل حرف في السياق اللغوي للسورة المفتتحة به ومدى مناسبته لهذا السياق، وفي هذا الصدد وجهنا بقوله: « انظر سورة " **ق**" لما تكرر فيها من ذكر الكلمات بلفظ القاف، ومن ذلك السور المفتتحة بالحروف المقطعة ووجه اختصاص كل واحدة بما وليته، حتى لم تكن لترد "ألم" في موضع "ألر" ولا "حم" في موضع "طس" لاسيما إذا قلنا إنها أعلام لها وأسماء عليها، وكذا وقع في كل سورة منها ما كثر ترداده فيما يتركب من كلماتها» [1]، فكل من حرف الهجاء المميز للسورة وكذا التركيب الهجائي المفتتحة به، يعتبر ذاتا من نوع خاص " شكلية ومعنوية في الآن نفسه " تفرض تكرارا للحرف أو التركيب في السورة المختصة به، فنرى اطراده في هذه السورة أكثر مما يناظره في سورة أخرى تساويها أو تفوقها طولا، كما تبنى السورة المفتتحة به على الخصائص الصوتية لذلك الحرف، ومن ذلك: ﴿**ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ {1}**﴾ [ق: **01**] فإن السورة مبنية على الكلمات القافِيَّةِ، كما أن كل معاني السورة مناسب لما في حرف القاف من الشدة والجهر والقلقلة والانفتاح، وإذا أردنا زيادة إيضاح فلنتأمل في موضع آخر ما اشتملت عليه سورة "ص" من الخصومات المتعددة، وكذلك سورة " نون والقلم "، فإن فواصلها كلها على هذا الوزن مع ما تضمنت من الألفاظ النونية. [2] وهو مما يعده الكثير من المختصين في الدراسات القرآنية من باب الإعجاز العددي واللفظي، وفيه وجوه كثيرة لا تزال تظهر تباعا إلى يومنا هذا.

---

1 ــ البرهان: ج1 /190 ــ 191.

2 ــ ينظر البرهان: ج1 / 124.

ب ـ باعتبارها مغيرة للنظم:

تجري العادة في القرآن الكريم على اتباعه نسقا وترتيبا معينين يسير وفقهما نظمه بصورة متكررة ومنتظمة في الآن نفسه، لكن قد يلاحظ في مواضع معينة تغير هذا الترتيب خضوعا إلى سلطة ما تمارسها ذات الانطلاق، وقد تتبعها الزركشي من خلال فحصه لقواعد مطردة في ثنايا مقاطع قرآنية عديدة:

ـ فمن ذلك الخروج عن النظم المألوف في "قاعدة ذكر الرحمة والعذاب" بسبب يعود إلى آية ما سابقة للآية التي حدث فيها هذا التغير. إذ يذكر في باب "أساليب القرآن"، أن مما هو مألوف في نظم الآيات أنه حيث ذُكِرَ الرحمة والعذاب أن يُبْدَأَ بذكر الرحمة، كقوله تعالى: ﴿ **يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَلِلّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ {18}**﴾ [**المائدة: 18**]، ﴿ **مَا يُقَالُ لَكَ إِلا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ {43}** ﴾ [**فصلت: 43**]، وعلى هذا جاء قول النبي ﷺ حكاية عنه تعالى: "إن رحمتي سبقت غضبي". [1]

فالآيات القرآنية في حال النظم الاعتيادي تقدم لفظ الرحمة على لفظ العذاب، لأن دأبه تعالى أن يقدم دائما صفات جماله على صفات جلاله دلالة على رحمته وسعة مغفرته، لكن النسق النظمي لا يبقى مستقرا على هذه الحال، لأننا نلحظ خروجا عن هذه القاعدة في مواضع اقتضت الحكمة فيها تقديم ذكر العذاب ترهيبا وزجرا. منها قوله: ﴿ **أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَاللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ {40}**﴾ **[المائدة: 40]** إذ الملاحظ بداية أنها وردت في ذكر قطاع الطرق والمحاربين والسُّرّاق، فكان المناسب تقديم ذكر العذاب... [2] وعلل الزركشي لخروج هذه

---

1 ــ ينظر(م . ن): ج4 / 43.

2 ــ ينظر البرهان: ج4 / 43.

الآية عن القاعدة المذكورة بأنها جاءت مرتبطة ومناسبة لما ذكر في آية سابقة، ويعني بها الآية الثالثة والثلاثين. ﴿ **إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ... عَذَابٌ عَظِيمٌ {33}** ﴾ [**المائدة: 33**] المبينة لعقاب الزمر المذكورة بحكم موقعها المتقدم وخطابها ذي النبرة الغاضبة المتوعدة، إذ أنهما معا منحاها صفة ذات انطلاق مارست سلطتها التأثيرية في الآية محل الدراسة، وهو تأثير واضح في تغيير النظم بما يخالف القاعدة المعتادة.

ونحو ذلك « قوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ {167}** ﴾ [**الأعراف: 167**]. لأنها في سياق ذكر معصية أصحاب السبت وتعذيبه إياهم، فتقديم العذاب مناسب »[1]، وإذا أردنا البحث عن سبب تقديمه تعالى لسرعة العقاب على المغفرة والرحمة في هذا الموضع علينا العودة إلى الآية الثالثة والستين بعد المائة وما بعدها: ﴿**واَسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعاً وَيَوْمَ لاَ يَسْبِتُونَ لاَ تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ {163} ..فَلَمَّا عَتَوْاْ عَن مَّا نُهُواْ عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُواْ قِرَدَةً خَاسِئِينَ {166}**﴾ [**الأعراف: 163 ـ 166**] فهي تذكر الذنب الموجب لعقوبتهم، لتكون ذات انطلاق و سلطتها مبررة لهذا التقديم والتأخير.

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ {165}** ﴾ [**الأنعام: 165**]، حيث يؤكد الزركشي ما تمت الإشارة إليه وهو يعلل لتقدم ذكر سرعة العقاب على المغفرة والرحمة في هذه الآية بقوله: إن سورة الأنعام كلها مناظرة للكفار ووعيد لهم، وخاصة في آخرها قبل هذه الآيات بقليل، فكان المناسب تقديم ذكر العقاب ترهيبا للكفار وزجرا لهم عن الكفر

---

1 ــ ينظر(م . ن)، (ص . ن).

والتفرق، وزجرا للخلق عن الجور في الأحكام.[1] فذكر العقاب أولا خضع لمجمل السياق المعنوي لسورة الأنعام، ومع إشارة الزركشي إلى الآيات الواردة قبيل الآية المتغيرة النظم، يظهر لنا جليا أثرها كذات ابتداء وسطية في هذا التغيير.

إذن يتأثر ذكر الرحمة والعذاب في النظم القرآني ـ كما أشرنا ـ بذات البدء فحيثما تدخلت قلب الترتيب وذُكِرَ العذاب أولا.

ـ كما أن من آثار سلطة ذات الانطلاق تغييرها الترتيب في قسم من المتشابه، ويمكن اعتباره حالة خاصة من تغيير النظم، وقد أدرجها الزركشي في "علم المتشابه" حين عد له ثلاثة أقسام، مخصصا الأخير منها "للمتشابه تقديما وتأخيرا".

وفي ذلك يشير إلى تقديم الضرر على النفع في أكثر آيات القرآن، لأن العابد يعبد معبوده خوفا من عقابه أولا ثم طمعا في ثوابه،[2] منبها إلى عدم استقرار الأمر على ذلك بتدخل ذات الابتداء، إذ ينعكس الترتيب لداع يقوم على أنه حيث تقدم النفع على الضرر فلتقدم ما يتضمن النفع،[3] وذلك في سبعة مواضع يأتي تفصيلها في الجدول الآتي:

---

1 ــ ينظر البرهان: ج4 / 43.

2 ــ (م . ن): ج1 / 96.

3 ــ (م . ن)، (ص، ن).

السورة	(ذات الابتداء)	الآية التابعة	الموجب لتقدم النفع على الضرر
الأعراف	﴿مَن يَهْدِ اللّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَن يُضْلِلْ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ {178} وبعد ذلك : لاَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ ﴿... وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَاْ إِلاّ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ {188} ﴾	﴿قُل لاَّ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلاَ ضَرّاً ... {188}﴾	تقدم الهداية على الضلال في الذات + تقدم الخير على السوء
الرعد	﴿...وَلِلّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَظِلالُهُم بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ {15}﴾	﴿...قُلْ أَفَاتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِ أَوْلِيَاء لاَ يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعاً وَلاَ ضَرّاً ﴾{16}﴾	تقدم الطوع على الكره في الذات
سبأ	قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وَلَـكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ {36} ﴾	فَالْيَوْمَ لا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ ﴿ لِبَعْضٍ نَّفْعاً وَلَا ضَرّاً وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنتُم بِهَا	تقدم البسط في الذات

		﴿كَذَّبُونَ { 42}﴾	
الأنعام	﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ اللّهِ وَلِيٌّ وَلاَ شَفِيعٌ ..بِمَا كَانُواْ يَكْفُرُونَ {70}﴾	﴿قل أَنَدْعُو مِن دُونِ اللّهِ مَا لاَ يَنفَعُنَا وَلاَ يَضُرُّنَا... لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ {71}﴾	تقدم معنى يتضمن نفعا
يونس	﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُواْ كَذَلِكَ حَقّاً عَلَيْنَا نُنجِ الْمُؤْمِنِينَ {103}﴾	﴿وَلاَ تَدْعُ مِن دُونِ اللّهِ مَا لاَ يَنفَعُكَ وَلاَ يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذاً مِّنَ الظَّالِمِينَ {106} ﴾	تقدم إنجاء الرسل وأولياء الله وهذا معنى فيه نفع
الأنبياء	﴿...لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاء يَنطِقُونَ {65} ﴾	﴿قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّه مَا لا يَنفَعُكُمْ شَيْئاً وَلاَ يَضُرُّكُمْ {66}﴾	عجز الحجارة عن النطق أمر نافع لإبراهيم في حجاجه
الفرقان	﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ... وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً {54}﴾	﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَالا يَنفَعُهُمْ ولاا يَضُرُّهُمْ وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيراً {55}﴾	تقدم ذكر نعم جمة في الآيات 45 ـ 55

جـ ـ باعتبارها مغيرة للفاصلة في السياقين المتشابهين:

يظهر تأثير ذات الابتداء أيضا في حال اختلاف الفاصلتين في موضعين والمتحدث عنه واحد، [1] ومن ذلك قوله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿ ... **وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ اللّهِ لاَ تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ {34}** ﴾ [**إبراهيم: 34**] و قوله في سورة النحل: ﴿ **وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ اللّهِ لاَ تُحْصُوهَا إِنَّ اللّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ {18}** ﴾ [**النحل: 18**]. إذ يطرح الزركشي السؤال التالي: « ما الحكمة في تخصيص آية النحل بوصف المنعِم وآية إبراهيم بوصف المنعم عليه؟ والجواب أن سياق الآية في سورة إبراهيم، في وصف الإنسان وما جبل عليه، فناسب ذكر ذلك أوصافه، وأما آية النحل فسيقت في وصف الله تعالى وإثبات ألوهيته وتحقيق صفاته، فناسب ذكر وصفه سبحانه» [2]، فاختلاف الفاصلتين ناتج عن اختلاف سياقي ذات الانطلاق، إنها بالنسبة لآية سورة النحل ذات ابتدائية محلها أول السورة وفيها: ﴿ **أَتَى أَمْرُ اللّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ {1} يُنَزِّلُ الْمَلآئِكَةَ بِالْرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنذِرُواْ أَنَّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ أَنَاْ فَاتَّقُونِ {2} خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ {3} خَلَقَ الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ... أَفَلا تَذَكَّرُونَ {17}** ﴾ [**النحل: 1 ـ 17**]، فاستفتح تعالى السورة بالحديث عن ذاته، وساق ذلك في الآيات اللاحقة للآية الثامنة عشرة، ليناسب اختتام هذه الأخيرة بذكر وصفه بـ"الغفور الرحيم".

بينما ذات انطلاق الآية الرابعة والثلاثين من سورة إبراهيم فهي الآية الثامنة والعشرون، وفيها قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَةَ اللّهِ كُفْراً وَأَحَلُّواْ قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ{28} جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا... وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ {33} وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ...** ﴾ [**إبراهيم: 28 ـ 33**]، وتغليب ذكر التصرف

---

1 ــ ينظر البرهان: ج1 / 73.

2 ــ (م، ن): ج1 / 74.

الإنساني واضح فيها، لذا سيق وصف الإنسان بـ "شدة الظلم والكفر" لأنهما نتيجتان تنتظران عادة من تصرفات هذا الأخير في الدنيا.

أما ضمن حيز القرآن فتظهر هذه السلطة في كونها تربط بين السور القرآنية المتجاورة مثنى مثنى لجامع من المناسبة بينها، بحيث تكون الأولى ذات انطلاق بالنسبة للسورة التي تليها، ومنه فالبحث في دلالات السورة الثانية لا يمكن أن يكون كاملا دون الرجوع إلى ما يتضمنه موضوع الأولى. ومن أوضح أمثلتها ما ذكره الزركشي عن سورة الكوثر وعلاقتها بسورة الماعون قبلها، إذ أن الكوثر تعد « كالمقابلة للتي قبلها، لأن السابقة قد وصف الله بها المنافق بأمور أربعة: البخل، وترك الصلاة، والرياء فيها، ومنع الزكاة، فذكر هنا في مقابلة البخل: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ {1}﴾ [الكوثر: 1] أي الخير الكثير، وفي مقابلة ترك الصلاة: ﴿فَصَلِّ﴾ أي دم عليها، وفي مقابلة الرياء: ﴿لِرَبِّكَ﴾ أي لرضاه لا للناس، وفي مقابلة منع الماعون: ﴿وَانْحَرْ﴾ وأراد به التصدق بلحم الأضاحي، فاعتبر هذه المناسبة العجيبة» [1]، وعليه فالسؤال عن تضمن سورة الكوثر هذه الدلالات الأربع لا يمكن أن يفسر إلا في ضوء دلالات أربع تضمنتها السورة "ذات الانطلاق" التي هي سورة الماعون.

ويعضد هذا الرأي قاعدة يعمل بها المفسرون فحواها " شرح كل سورة لإجمال ما في السورة قبلها" [2]، فسورة "آل عمران" مثلا قرينة سورة البقرة وكالمكملة لها، فالأخيرة بهذين الوصفين ذات ابتداء وآل عمران عرض متمم، وهذا يوضح أن بين هذه السورة وسورة البقرة اتحادا وتلاحما مؤكدا. [3]

---

1 ــ البرهان: ج1 / 43.

2 ــ ينظر جلال الدين السيوطي، أسرار ترتيب سور القرآن، تحقيق: رضا فرج الهمامي، المكتبة العصرية، ط 1، 2003 م، ص: 30.

3 ــ ينظر جلال الدين السيوطي، أسرار ترتيب سور القرآن، ص: 32.

ويعزز سلطة ذات الابتداء وجود تلازم واتحاد بين الكثير من السور المتتابعة، وهذا التلازم قد يكون "لفظيا" نحو ذكر الجنة والنار أو من يحل بإحديهما في سورة وذكر من يحل بالأخرى في سورة لاحقة لها مباشرة، كما قد يكون "معنويا" كأن يذكر الأصل في سورة سابقة ثم يذكر الفرع في السورة اللاحقة مثل: ذكر آدم في سورة "البقرة" وذكر مبدأ خلق أولاده في "آل عمران" [1]، لذا فالاكتفاء بدلالات السورة الثانية معزولة سيفصل لا محالة بين دلالات الألفاظ المتلازمة وكذا بين الأصل والفرع. ولننظر إن شئنا إلى ما بين سورتي" البقرة" و"آل عمران" من علاقات، فمن وجوه تلازم السورتين أنه قال في البقرة في صفة النار: ﴿ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ {24}﴾ [البقرة: 24]، ولم يقل في الجنة أعدت للمتقين، مع افتتاحها بذكر المتقين والكافرين معا، وقال ذلك في آخر آل عمران في قوله: ﴿ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ {133}﴾ [آل عمران: 133]، فكأن السورتين بمنزلة سورة واحدة [2] لذا يكون تعاملنا مع إحديهما منفصلة تعاملا مع شطر من سورة لا مع سورة كاملة.

وفي إشارته إلى سورتي الرحمن والحديد، ذكر السيوطي أن الثانية كالمقابلة لتلك، والترتيب بينهما هو ما سماه "رد العجز على الصدر"، [3] إذ ختمت الواقعة بما افتتحت به الرحمن، فكأن السورتين سلكتا الطريقة التالية:

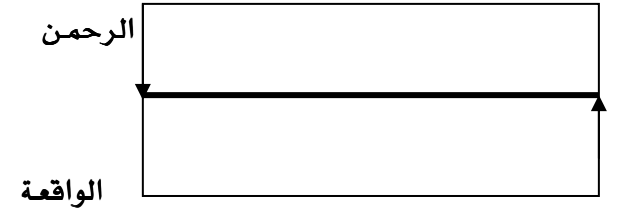

1 ــ ينظر لسانيات النص، ص: 203.

2 ــ ينظر السيوطي: (م . س)، ص: 33.

3 ــ ينظر لسانيات النص، ص: 204.

وكل ما سبق يوضح العلاقات الثنائية بين السور، وهي علاقات تبرز مدى أهمية معرفة منطلق التحليل لأي سورة كانت، ويكون هذا بالبحث عن أمرين هما كونها ذاتا للتي تليها أو عرضا لسابقتها.

4 ـ سلطة الذات الجامعة:

يُفَصِّلُ الزركشي في شرح السلطة الممارسة من قبل الذات الجامعة، وهي بدورها تشمل الحيزات الثلاث، وهذا كالآتي:

أ ـ ضمن حيز الآية (من حيث دلالة الفاصلة):

سيتجه اهتمامنا إلى إحدى الأبواب التي أدرجها الزركشي، وهو باب معرفة الفواصل ورؤوس الآي، ليتركز هذا الاهتمام على قسم "ائتلاف الفواصل مع ما يدل عليه الكلام" لما يظهر من أثر لهذه السلطة في الآيات منفردة، خاصة وأنه مرتبط بعلم المناسبة الذي هو جوهر التحليل في هذا القسم.

وفي هذا الصدد يرى صاحب البرهان أنّ «من المواضع التي يتأكد فيها إيقاع المناسبة مقاطعُ الكلام وأواخره وإيقاع الشيء فيها بما يشاكله، فلابد أن تكون مناسبة للمعنى المذكور أَوَّلاً وإلا خرج بعض الكلام عن بعض» [1]، إذ أننا في ضوء علم المناسبة يمكن أن نرى أثرا يشمل الفاصلة القرآنية يتوضح في أن مشاكلتها للمعنى تدعم دلالة الكلام بإسهامها في زيادة الترابط بين أجزائه بمراعاة أثر الذات الجامعة للآية. إن مناسبة المعنى المذكور أولا معناه الخضوع لسلطة هذه الذات مع الإشارة إلى أن "أولا" هنا لا يمكن أن تأخذ التصور نفسه لذات الابتداء، كما أن دلالتها ستتغير لتمتد مغطية مساحة الآية.

ويحصر الزركشي مناسبة الفاصلة لسياق هذا النوع من الذات في حالات أربعة:

ففي "التمكين" للفاصلة ـ وهي أولى حالات خضوع آخر الآية لسياق ذاتها الجامعة ـ يمهد قبلها تمهيدا تأتي به الفاصلة ممكنة في مكانها مستقرة في

---

1 ــ البرهان: ج1 / 69.

قرارها مطمئنة في موضعها غير نافذة ولا قلقة، متعلقا معناها بمعنى الكلام كله تعلقا تاما، بحيث لو طرحت اختل المعنى واضطرب الفهم، [1] فالفاصلة هي نتيجة لسياق ابتدائي مهيمن، لذا تعتبر دلالتها تابعة للدلالة المسوقة ابتداء، فلا يتم المعنى ولا يتضح المراد إلا بذكرها بهذه الصورة اللفظية المراعية لنسق باقي فواصل السورة التي وردت فيها.

ومن أمثلة التمكين قوله تعالى: ﴿ **أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلاَ يَسْمَعُونَ {26} أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاء إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعاً تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ {27}**﴾ [**السجدة: 26 - 27**]. فقال تعالى في صدر الآية التي الموعظة فيها سمعية: ﴿ **أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ**﴾ ولم يقل أولم يروا، وقال بعد ذكر الموعظة: ﴿ **أَفَلا يَسْمَعُونَ {26}**﴾ لأنه تقدم ذكر الكتاب وهو مسموع أو أخبار القرون وهو كما يسمع، كما قال في صدر الآية التي موعظتها مرئية: ﴿ **أَوَلَمْ يَرَوْا** ﴾ وقال بعدها: ﴿**أَفَلاَ يُبْصِرُونَ** ﴾ لأن سوق الماء إلى الأرض الجرز مرئي. [2] بذلك تناولت الآية الأولى أخبارا عن أهل الكتاب وكذا القرون الأولى وهذه تدرك بالسمع، لذا مكن الله تعالى هذا المعنى بالدعوة إلى ما تدركه هذه الحاسة، بينما وردت الظواهر الطبيعية في الآية الثانية من المدركات إبصارا فختمها تعالى بقوله "أفلا يبصرون".

وشبيه بأثر فاصلة التمكين مناسبة الصفات الإلهية في خواتم الأسيقة اللغوية للمعاني الواردة في بعض الآيات، منها ختم آية السرقة بـ: ﴿ **عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾ حيث روي أن بعض الأعراب سمع قارئا يقرأ: ﴿ **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ...**﴾ [**المائدة: 38**]، وختمها بقوله: ﴿ **وَاللّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** ﴾ فقال: ما هذا كلام فصيح، فقيل له ليست التلاوة كذلك وإنما هي: ﴿ **وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** ﴾ فقال:

---

1 ــ ينظر البرهان: ج1 / 69.

2 ــ ينظر (م، ن): ج1 / 70.

"بخ بخ !! عز فحكم فقطع" [1]. فبتضمن الفاصلة لهتين الصفتين صارت المعاني في أقصى درجات الانسجام، وكأنها لا تخضع للسياق وإنما هي التي تصنعه، فلا يناسب مكان"العزيز الحكيم" في هذا الموضع أي صفة من الصفات الإلهية على كثرتها وتنوعها.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿ **إِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ {11} أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَـكِن لاَّ يَشْعُرُونَ {12} وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُواْ كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُواْ أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاء أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاء وَلَـكِن لاَّ يَعْلَمُونَ {13}** ﴾ [**البقرة: 11ــ 13**]. جاءت فاصلة الآية 13 ﴿ **لاَّ يَعْلَمُونَ** ﴾ على حين أنها جاءت في الآية السابقة عليها: ﴿ **لاَّ يَشْعُرُونَ** ﴾ وذلك لاختلاف المقام هنا وهناك.

(**هُمُ الْمُفْسِدُونَ... وَلَـكِن لاَّ يَشْعُرُونَ**)

(**هُمُ السُّفَهَاء... وَلَـكِن لاَّ يَعْلَمُونَ**)

الإفساد في الأرض مع أنه مما يجابه الحواس و يقع في محيط إحساسها، لا يشعر به أولئك المنافقون لكثرة ما ألحوا على هذه الحواس من خداع وتضليل، ولكثرة ما تعاملوا معها بالتعمية والتمويه: ﴿ **أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَـكِن لاَّ يَشْعُرُونَ** ﴾، والسفه مع أنه انحراف حاد عن طريق الحق والخير، لا يقع في علم هؤلاء السفهاء، ولا يرون فيه ما يرى الراشدون من الناس من حماقة ومنقصة: ﴿ **أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاء وَلَـكِن لاَّ يَعْلَمُونَ** ﴾ [2] فمكنت الفاصلة المتناولة للشعور لمعنى الإفساد المدرك عادة بالحواس، والأمر نفسه بالنسبة للسفه المرتبط إدراكه بالعقل. فاختلف المقام في الحالين وتغيرت الفاصلة تبعا لتغيره بصفته ذاتا جامعة.

---

1 ــ (م، ن): ج4 / 43.

2 ــ ينظر السيد أحمد عبد الغفار: التفسير والنص، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص: 262 ــ 263.

وفي الحالة الثانية التي هي "التصدير" يظهر الأثر الداعم للدلالة بإنتاج من الفواصل أخذا بعين الاعتبار ذوات الآيات، وهنا نجد الفاصلة قد تقدم لفظها بعينه في أول الآية، [1] كقوله تعالى: ﴿ **لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَى {61}**﴾ [طه: 61]، وقوله: ﴿**انظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَلآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلاً{21}**﴾ [الإسراء: 21]. وفي هذا النوع يظهر التظافر بين المعنى باعتبار سياق الآية وبين الشكل باعتبار تكرار صورة اللفظ، غير أن الأثر أوضح في الناحية الثانية.

أما الحالة الثالثة "التوشيح" فتكاد تكون تنويعا للتصدير، غير أن التوشيح يختلف عن التصدير في اتجاهه إلى المعنى بدل اللفظ، ويسمى به لكون أول الكلام يدل على آخره، حيث ينزل المعنى منزلة الوشاح، وينزل أول الكلام وآخره منزلة العاتق والكشح اللذين يجول عليهما هذا الوشاح، ولهذا قيل فيه إن الفاصلة تعلم قبل ذكرها، وسماه "ابن وكيع" المطمع لأن صدره مطمع في عجزه، كقوله تعالى: ﴿ ... **ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقاً آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ {14}**﴾ [البقرة: 14] [2]، غير أن التكرار إذا كان لفظيا في التصدير، فهو في التوشيح معنوي. ليتضح هنا دور الفاصلة في تأكيد الدلالات الواردة في السياق العام للآية.

وفي "الإيغال" وهي الحالة الأخيرة، فإنه إضافة إلى كون الفاصلة الموغلة تابعة للمعنى الذي افتتحت به الآية، فإنها أيضا تعتبر بابا لزيادة معنى على المعنى المفترض أن يكون مقررا للآية الكريمة، وهذا في الواقع أحد مرميين تهدف إليهما، أما مرماها الثاني فهو الوصول إلى المحافظة على النسق الصوتي لفواصل السورة، وقد سمي هذا النوع من الفواصل بالإيغال لأن المتكلم قد تجاوز المعنى الذي هو آخذ فيه وبلغ إلى زيادة على الحد، كقوله تعالى:

---

1 ــ ينظر البرهان: ج1 / 69.

2 ــ ينظر البرهان: ج1 / 79.

﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ حُكْماً لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ {50} ﴾ [المائدة: 50]، فإن الكلام تم بقوله: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ حُكْماً ﴾، ثم احتاج إلى فاصلة تناسب القرينة الأولى، فلما أتى بها أفاد معنى زائدا، [1] وتعتبر هذه الفاصلة أقوى من سابقاتها دلالة لإحاطتها بالمعنى المطلوب، وفضلا عن ذلك تأكيدها له بدلالة إضافية.

ب ـ ضمن حيز السورة:

قد يغمض علينا تفسير الكثير من الظواهر النصية الواردة في سورة ما، مما يدفعنا إلى البحث عن تحليل أو تبرير خاص لورودها بشكل معين، وما لم نجد لها تبريرا موقعيا في إطار أسيقتها الجزئية، فإننا نلجأ إلى موضوعها العام، فالكثير من التبريرات تعود إليه لأنه يشكل كما أوردناه سابقا حيزا معنويا يشد إليه المعاني التي يشغلها مجاله، وكذا تلك المرتبطة بمحيطه. وبما أنه محكوم بالذات الجامعة، فهي إذن تمارس سلطتها على الظواهر النصية المحللة، لأنها الإطار الذي يحدد وجود ظاهرة ما، كما يعين على بيان خصائصها وما تنتجه من دلالات.

من آثار سلطة هذه الذات في السورة "ربطها بين فاتحة هذه السورة وخاتمتها" من خلال فرضها نمطا معينا من التناسب فيما بين الآيات، يصل في النهاية إلى الجمع بين الحدين المذكورين، وتمثيلا لها يقول الزركشي: " تأمل سورة القصص وبداءتها بقصة أمر موسى ونصرته، وقوله: ﴿..فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِّلْمُجْرِمِينَ {17} ﴾ [القصص:17] وخروجه من وطنه ونصرته وإسعافه بالمكالمة، وختمها بأمر النبي ﷺ بألا يكون ظهير للكافرين، وتسليته بخروجه من مكة والوعد بعوده إليها بقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ..﴾ [القصص: 85]. قال الزمخشري: وقد جعل الله فاتحه سورة المؤمنون:

---

1 ــ ينظر (م، ن): ج1 / 80 .

﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ {1}﴾ [المؤمنون: 01]، وأورد في خاتمتها: ﴿ إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُون {117}﴾ [المؤمنون: 117] فشتان بين الفاتحة والخاتمة". [1]

لقد جمعت الذات بين قصتين متباعدتين زمنا: الأولى لموسى والثانية لمحمد ﷺ، لكنهما متشابهتان إلى حد كبير والدليل واضح في الدعوة إلى عدم مظاهرة أعداء التوحيد، الظاهرة في كلتا القصتين بداية السورة مع موسى ونهايتها مع محمد ﷺ.

كما جمعت في سورة "المؤمنون"، بين ما افتتح به من « الفلاح لمن اتصف بصفات معينة، والهلاك وعدم الفلاح لمن لم يتصف بها » [2] مما يظهر التناسب بين الفاتحة والخاتمة بشكل أجلى في المقابلة بين المؤمنين والكافرين في الفلاح وعدمه.

ومن أمثلة هذا الوجه من التناسب بجمع من الذات، ما نراه في فاتحة وخاتمة سورة الكهف، إذ « استهلت بقوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ ... ﴾ [الكهف: 01] وختمت السورة بقوله: ﴿ قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِّكَلِمَاتِ رَبِّي ... ﴾ [الكهف: 109]، فالحديث في أول السورة وخاتمتها عن كلام الله المنزل الموحي به على محمد رسول الله ﷺ » [3] إذن فالذات الجامعة جعلت للمواضيع المتعددة في السورة فاتحة وخاتمة متناسبتين، وكأن كل هذه المواضيع موضوع واحد معنى ونظما.

ومن آثارها ضمن هذا الحيز كذلك "تحديد خواتم السور"، فالخواتم هي مثل الفواتح في الحسن لأنها آخر ما يقرع الأسماع، ولهذا جاءت متضمنة للمعاني البديعة، مع إيذان السامع بانتهاء الكلام حتى يرتفع معه تشوف النفس إلى ما

---

1 ــ ينظر البرهان، ج1 / 134.

2 ــ مصطفى مسلم، مباحث في التفسير الموضوعي، دار القلم، دمشق، ط ــ 2، 1418 هـ / 1997 م، ص: 74.

3 ــ (م . ن)، (ص، ن).

يذكر بعد. [1] إنها توحي للقارئ بانتهاء موضوع ما ذو سياق استمر وامتد ليشمل السورة من بدايتها إلى النهاية، لذا يفرض السياق الجامع في كل سورة من سور القرآن خاتمة مناسبة لموضوعها، ومن أوضحه خاتمة: ﴿ هَـذَا بَـلاَغٌ لِّلنَّاسِ...﴾ [إبـراهيم: 52] وخاتمة: ﴿...بَـلاَغٌ فَهَـلْ يُهْلَـكُ إِلاَّ الْقَـوْمُ الْفَاسِـقُونَ {35}﴾ [الاحقاف: 35] لأنها بين أدعية ووصايا وفرائض ومواعظ وتحميد وتهليل ووعد ووعيد ... إلى غير ذلك، وأيضا كتفصيل جملة المطلوب في خاتمة فاتحة الكتاب، إذ المطلوب الأعلى الإيمان المحفوظ من المعاصي المسببة لغضب الله والضلال... [2] فذكر البلاغ في آخر كل من السورتين السابقتين (إبراهيم والأحقاف)، يوجب تحميل المسؤولية لمن وجه إليهم الخطاب الذي تنوعت أساليبه ومواضيعه، كما أن خاتمة "الفاتحة" تشير إلى غاية المطلوب قبلها من الهداية.

جـ ـ ضمن حيز القرآن:

إن اعتبار القرآن الكريم وحدة موضوعية يحول دون تبديد طاقة النص القرآني بين متفرقات مختلفة تضيع في اختلافها وتعددها الحاسة المتذوقة، [3] وضمان هذه الوحدة على الرغم من التنوع الغزير للمواضيع عبر السور المائة والأربعة عشرة، يكفله ما يمكن التعبير عنه بـ "اتساع سلطة الذات الجامعة".

ويظهر أثرها بالنسبة للقرآن كاملا إثر تمديدنا لقاعدتين:

الأولى قاعدة "التخصيص" التي تقول بتخصيص كل سورة لما ورد في السورة التي سبقتها. وتمديدها يجعل أغلب السور يأتي متعالقا تعالقا متدرجا، لأن المواضيع العامة تتخصص كلما تقدمنا في القراءة، فترتبط السور

---

1 ــ ينظر البرهان: ج1 / 132.

2 ــ ينظر (م. ن) (ص، ن).

3 ــ ينظر هايل محمد طالب: " ظاهرة التنغيم في التراث العربي"، ص: 147.

بالتخصيص الواحدة بالأخرى حتى لكأن القرآن كله كالكلمة الواحدة [1].

وسيرورة التخصيص في إطار الذات الجامعة تجعل النص القرآني عموما شبيها بسلسلة تتشد حلقاتها بعضها إلى بعض مما يضمن تلاحمه، فلا تنفك العلاقات بين أجزائه تتقوى من خلال تجدد ظهور المواضيع المخصصة في السور المتتابعة.

ويبين "خطابي" هذه العلاقة الجامعة في عينة مشكلة من السور الخمسة الأولى من القرآن الكريم تبدأ من سورة البقرة، إذ حدد المواضيع الجزئية المشكلة لهذه السورة ابتداء وكذا السور الأربعة التي تليها على الترتيب، ثم رمز لكل موضوع جزئي بحرف معين، متتبعا لها جميعا من سورة إلى أخرى، وجاعلا علامة (+) وسما لظهور أي منها مفصلا.

وما حصره من ملاحظات لخصه في الجدول الآتي: [2]

البقرة	آل عمران	النساء	المائدة	الأنعام
أ	ح	ل	ي+	ق+
ب	خ	ل	ت	غ+
ج	ذ	م	ث	ط+
د	أ +	ن	ط	ع+
هـ	ب+	ج+	ع	
و		هـ+	ل	
ي			ن+	
ع			و+	
ق				

1 ــ ينظر البرهان: ج1 / 44.

2 ــ ينظر لسانيات النص، ص: 202 .

من خلال استقرائنا لما دوّن في الجدول، نلاحظ أن المواضيع المشكلة لسورة ما قد تظهر بصورة جزئية "مخصصةً":

- في التي تليها إن كانت الأولى ذات ابتداء لها (ظهور الموضوعين **أ - ب** مخصصين في السورة الثانية "آل عمران" انطلاقا من سورة "البقرة ") وكذا (ظهور الموضوع **ن** مخصصا في السورة الرابعة "المائدة " انطلاقا من السورة الثالثة "النساء") و(ظهور الموضوعين **ط - ع** مخصصين في السورة الخامسة "الأنعام" انطلاقا من السورة الرابعة "المائدة ").

- في سورة بعد السورة العرض (ظهور الموضوعين **ج - هـ** مخصصين في السورة الثالثة "النساء" انطلاقا من سورة " البقرة ").

- في سورة ترتب خامسة بعد السورة الذات (ظهور الموضوعين **ع - ق** مفصلين في السورة الخامسة "الأنعام" انطلاقا من سورة "البقرة ").

إذن بالإمكان ملاحظة الامتداد الذي يأخذه كل موضوع جزئي في سور عديدة متقاربة أحيانا ومتباعدة أخرى، على الرغم من الانفصال الشكلي بين السور الذي تقره البسملة وأسماء السور، ليبقى أثر كل منهما نسبيا بالقدر الذي يمكن فيه الربط بين هذه السور في مجموعات جزئية، والأمر يبقى مطردا على امتداد غالبية سور القرآن الكريم.

أما القاعدة الثانية الممكنة التمديد فهي قاعدة "التكميل"، إذ أنه من الوجوه التي يظهر فيها تناسب سور القرآن الكريم، ارتباط آخر سورة ما بأول السورة التي تليها مباشرة، وكأن النظم فيما بين السور لم ينقطع، فمحتوى فاتحة سورة ما - بمناسبتها لخاتمة التي قبلها - هو "تحيين"**"actualisation "** لما ذكر في هته الخاتمة، لأنك إذا اعتبرت افتتاح كل سورة وجدته في غاية المناسبة لما ختم به السورة قبلها، ثم هو يخفى تارة ويظهر أخرى [1].

---

1 ــ ينظر البرهان: ج1 / 134.

ومن الأمثلة التي ساقها الزركشي لذلك، أنه تعالى لما ختم سورة النساء آمرا بالتوحيد والعدل بين العباد أكد ذلك بقوله: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَوْفُواْ بِالْعُقُودِ** ﴾ [**المائدة: 01**] [1]. فالأمر بالتوحيد والعدل بين الناس الوارد في خاتمة هذه السورة يستكمل مخصصا في صورة أمر بالوفاء بالعقود المفتتحة به سورة المائدة، كأن موضوع سورة النساء لم ينته بعد. [2] كذلك افتتاح سورة فاطر بـ: ﴿ **الحَمْدُ** ﴾ ومناسبته لختم ما قبلها من قوله: ﴿**وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ** ﴾ [**سبأ: 54**] وهذا مثل قوله تعالى: ﴿ **فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُواْ وَالْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ {45}** ﴾ [**الأنعام: 45**]. وافتتاح سورة الحديد بالتسبيح، فإنه مناسب لختام سورة الواقعة من الأمر به، وكافتتاح سورة البقرة بقوله: ﴿**الم {1} ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ ...**﴾ إشارة إلى: ﴿**الصِّرَاطَ** ﴾ في قوله: ﴿ **اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ {6}** ﴾ [**الفاتحة: 06**]، كأنهم لما سألوا الهداية إلى الصراط المستقيم، قيل لهم ذلك الصراط الذي سألتم الهداية إليه هو الكتاب، وهي كلها تكاد تجعل من السورتين المتجاورتين سورة واحدة، يتواصل فيها ما قطعته البسملة من النظم.

ومن الوجوه التي يظهر فيها التكميل، امتداد المواضيع بين السور المتجاورة وترابطها فيكون الموضوع الثاني تتمة لسابقه المباشر، وهذا في مثل ارتباط سورة: ﴿ **لإِيلَافِ قُرَيْشٍ** ﴾ [**قريش : 01**] بسورة الفيل، حتى قال الأخفش: اتصالها بها من باب قوله: ﴿ **فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً...**﴾ [**القصص: 08**]، فمنعه تعالى الأذى عن قريش قبل بكفرهم وصدهم عن عبادته، وهذا أشبه ما يكون بإنقاذ آل فرعون لموسى من اليم ليكون هلاك فرعون على يديه لاحقا.

---

1 ــ (م . ن) ، (ص . ن).

2 ــ (م . ن): ج1 / 43.

ويمثل الزركشي لتكامل المواضيع في السور الأربعة الأولى للقرآن الكريم بقوله :إن سورة الفاتحة تضمنت الإقرار بالربوبية والالتجاء إليه في دين الإسلام والصيانة عن دين اليهودية والنصرانية، وسورة البقرة تضمنت قواعد الدين و"آل عمران" مكملة لمقصودها، فالبقرة بمنزلة إقامة الدليل على الحكم وآل عمران بمنزلة الجواب عن شبهات الخصوم. أما سورة النساء فتتضمن جميع أحكام الأسباب التي بين الناس، وهي نوعان مخلوقة لله تعالى ومقدورة لهم، بينما المائدة فسورة العقود وبها تمام الشرائع، وبها تم الدين فهي سورة التكميل. [1]

ومن أهم أدلة جمع الذات لمواضيع سور القرآن ما ورد في صحيح الحاكم: «أن عثمان ﷺ قال: كانت الأنفال من أوائل ما نزل وبراءة من آخره، وكانت قصتها شبيهة بقصتها، وقضى النبي ﷺ ولم يبين لنا أنها منها، وظننا أنها منها ثم فرقت بينهما ولم أكتب بينهما البسملة»، [2] ومنه فتكامل السورتين وصل إلى درجة الجمع بين موضوعيهما لاعتقاد أنهما موضوع واحد، ولولا تدخل "التوقيف الإلهي" لما ظهر موقع الفصل بينهما نظما.

5 ـ الفاتحة وخصوصية الجمع بين الذاتين:

ذكر بعضهم للفاتحة بضعة وعشرين اسما: الفاتحة ـ وثبت في الصحيحين ـ وأم الكتاب وأم القرآن، والسبع المثاني والصلاة ـ وكلها ثبتت في صحيح مسلم ، كما أن من أسمائها الشهيرة "الحمد". [3]

وأهمية هذه السورة وتميزها مقارنة بباقي سور القرآن يأتيان من كونها:

ـ أولا "ذات ابتداء" لأنها فاتحة الكتاب، ولما أوردناه سابقا من تقرير لقاعدة التخصيص وما ينتج عن تمديدها من ترابط بين جميع سور القرآن

---

1 ــ ينظر البرهان: ج1 / 184 ــ 185.

2 ــ ينظر البرهان: ج1 / 185.

3 ــ ينظر(م . ن): ج1 / 189.

الكريم. فهي تتضمن (ولو على سبيل الإشارة) كل أقسام القرآن، وهذا يجعلها بمثابة الافتتاحية أو الحركة الأولى في القصيدة السيمفونية التي لابد أن تومئ إلى باقي الحركات. [1]

إنها إذن "ذات ابتداء" بالنسبة لـ"آل عمران" بصورة خاصة ولجميع سور القرآن بصورة عامة، فمواضيع هذه السور وكذا أغراضها موجهة بحيث لا تخرج جميعها عن تفصيل ما ورد في هذه السورة "الأساس".

ـ وثانيا "ذاتا جامعة" ويظهر هذا بداية من اسميها أم الكتاب وأم القرآن، فدلالة لفظ "أم" تقود إلى الشمول والعموم. إذ أنها شاملة للأقسام الكبرى للعلوم القرآنية، وهي ثلاثة أقسام: توحيد وتذكير وأحكام. فأما التوحيد فمن أولها إلى قوله: (يوم الدين)، وأما الأحكام فـ : (إياك نعبد وإياك نستعين)، وأما التذكير فمن قوله: (أهدنا إلى آخرها). فصارت بهذا أمًّا لأنه يتفرع عنها كل نبت. [2] وعليه توزعت علوم القرآن جميعا على آياتها بشكل يوحي بأن القرآن كله ـ كثف واختصر ـ ليجمع بسوره المائة والأربع عشرة كلها في سورة واحدة قوامها سبع آيات لا غير.

وتصل أهميتها من هذه الناحية إلى درجة جمعها لكل ما حوته الكتب السماوية قبل القرآن الكريم. قال الحسن البصري: "إن الله أودع علوم الكتب السابقة في القرآن، ثم أودع علوم القرآن في المفصل، ثم أودع علوم المفصل في الفاتحة، فمن علم تفسيرها كان كمن علم تفسير جميع ما في الكتب المنزلة "ـ أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ـ [3].

---

1 ــ ينظر نصر حامد أبو زيد: مفهوم النص، (دراسة في علوم القران) ط 5، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000 م، ص: 162.

2 ــ ينظر (م، ن)، (ص، ن).

3 ــ ينظر: السيوطي، أسرار الترتيب، ص: 17.

إذن فما نسخه القرآن من أديان جمع كله فيها، مما وسع نطاقها لتضم أسفار التوراة والإنجيل وغيرهما.

لهذا كله كانت هذه السورة ملاك الصلاة، والتي هي بدورها ملاك الإسلام كله، فلا نجانب الصواب إذا سميناها "الفاتحة الجامعة"، وباجتماع هتين الصفتين حق لنا اعتبارها القرآن كله.

ثانيا / الحلول الخارجي لعلمي المناسبة والترتيب:

يمكننا القول أن دراسة علمي المناسبة والترتيب قد يبدو للوهلة الأولى مصنفا منطقيا ضمن السياق الداخلي للنص القرآني، تبعا لما تتيحه النظرية السياقية من قواعد للتصنيف، إذ أن الدارس لن يجد حرجا في القول بأن البحث في العلاقات بين الآيات أو السور، هو بحث تؤطره المعطيات النصية اللغوية معجما وتركيبا ودلالة، كما أنه بحث يهدف إلى محاولة إقامة وحدة عامة للنص، أخذا بعين الاعتبار ما ذكر عن الذات الجامعة في هذا الحيز. هذه الوحدة «تعتمد على تأسيس علاقات متعددة ومختلفة ذات طابع تأويلي في اغلب الأحيان »[1]، ويستثمر الباحث جملة من المعطيات اللغوية والمنطقية في تأسيسه لهذه العلاقات المحتملة.

ومن المهم أن نلاحظ هنا أن علم المناسبة في رأي من تبنى هذه النظرة، لا يبحث عن علاقات خارجية ولا يستند إلى شواهد من خارج النص، فالنص في هذا العلم هو شاهد ذاته، وهو الذي يؤسس معايير علاقاته بناء على طريقة تركيبه اللغوي أو العقلي أو الحسي،[2] وهي نظرة لا تخلو من نزعة إقصائية تجاه كل ما هو خارج النص من معطيات نزولية، بحجة كفاية النظرة اللغوية الداخلية في دراسة آليات النص القرآني.

---

1 ــ نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص، ص: 168.

2 ــ ينظر نصر حامد ابو زيد: مفهوم النص، ص: 168.

هذا الاتجاه يطرح مشكلا فعليا، يرتبط بمدى استيعاب الفضاء النصي ومدى احتواء مخزونه الوصفي والتعليلي للعلاقات بين الآيات والنصوص. قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: المناسبة علم حسن، ولكن يشترط في حسن ارتباط الكلام أن يقع في أمر متحد مرتبط أوله بآخره، فإن وقع على أسباب مختلفة لم يشترط فيه ارتباط أحدهما بالآخر. قال: ومن ربط ذلك فهو متكلف بما لا يقدر عليه فإن القرآن نزل في نيف وعشرين سنة في أحكام مختلفة ولأسباب مختلفة، وما كان كذلك لا يتأتى ربط بعضه ببعض مع اختلاف العلل والأسباب. [1] فمتى خفيت العلاقة اللغوية أو الموضوعية أو المنطقية الرابطة وجب إيجاد تخريج آخر لها، ولا مانع في هذه الحال من أن يتعدى هذا التخريج حدود النص.

إن التسليم باعتبار علم المناسبة لا يدرس إلا ضمن السياق الداخلي للنص القرآني يعني أنه بإمكاننا أن نحصر جميع العلاقات الممكنة بين أجزائه، كما أنه بإمكاننا تصنيف كل ما تحصل لدينا من علاقات مكتشفة، وهذا غير منطقي بالنظر إلى خصائص القرآن التي تجعله غير منكشف الدلالة.

كما أن الاعتقاد بتوفر السياق الداخلي على "اكتفاء ذاتي" يكفل معالجة القضايا التي تطرح في إطار من علم المناسبة، هو خطأ مبدئي تنبغي الإشارة إليه، لأنه يكاد يكون طابعا مميزا للاتجاهات التصنيفية القديمة في علوم القرآن وكذلك الحديثة منها. وإذا كان عذر السبق والتجميع مبررا معقولا لما أنتجته الأولى في هذا الباب، فإن ثبات الثانية على التصنيف نفسه لا يجد ما يبرره، لما في ذلك من إهمال لمبدأ علمي هام هو "مبدأ النسبية" إذ لا شيء قطعي علميا.

والقول بأن علمي المناسبة والترتيب لا يبحثان في العلاقات الخارجية المؤثرة في النص، وبأن النص هو شاهد نفسه لا غير، هو حكم يخل بالتعليلات الواصفة لترتيب جزء غير يسير من الآيات، فضلا عن أنه قد يجعلها غير قابلة

---

1 ــ ينظر البرهان: ج1 / 42.

للتصنيف أصلا. كما أن كل ذلك لا يجب أن يمضي بالباحث من حيث اعتقاده الصواب، إلى درجة إلغاء صلة النص بالمحيط الاجتماعي الذي يحتضنه ممثلا في المقتضيات النزولية والظرفية.

وللبرهنة على كل ذلك اتجه الزركشي ضمنا إلى تحليل وتصنيف علم المناسبة والترتيب من ناحية المنظور أو من ناحية البناء، معتمدا على قياس منطقي أرسطي بسيط ينطلق من أن النص القرآني يشكل وحدة مرتكزة على ذاته الجامعة، كما أن السياق الداخلي لنصوصه لا يوفر أحيانا تعليلا مبررا لتناسب بعض الآيات أو السور (عدم وجود روابط داخلية مضمرة أو ظاهرة)، فهذا يقود حتما إلى استلزام يفترض وجود روابط أخرى خارجية موحدة.

ويمكن تركيز دعائم هذا الاستلزام الحكمي عبر:

1 ـ المنظور التوقيفي:

من المهم ضمن هذا المنظور الإشارة إلى شاهد أورده الزركشي في باب "بيان جمعه ومن حفظه من الصحابة" وفيه يذكر جهود الصحابة في جمع القرآن وكتابته، والملفت للانتباه قوله إنهم جمعوه وكتبوه كما سمعوه من النبي ﷺ من غير أن قدموا شيئا أو أخروا، وهذا الترتيب كان منه ﷺ بتوقيف لهم على ذلك، وهذه الآية عقب تلك الآية، فثبت أن سعي الصحابة في جمعه في موضع واحد لا في ترتيب، فإن القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب الذي هو في مصحفنا الآن، أنزله الله جملة واحدة إلى السماء الدنيا وفي ذلك قال تعالى: ﴿ **شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيَ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ...**﴾ [**البقرة: 185**]، وقال: ﴿ **إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ {1}** ﴾ [**القدر: 01**]. ثم كان ينزل مفرقا على رسول الله ﷺ مدة حياته عند الحاجة... [1]

إن لنا أن نتساءل بعد هذا القول عن جدوى البحث في جملة العلاقات المذكورة في سياق المقال، في الوقت الذي نعلم فيه أن ترتيب الآيات والسور وفق

---

1 ــ ينظر البرهان: ج1 / 169 ــ 170.

هذا المنظور أمر غيبي، وأن لتدوينها في المصحف بهذا الشكل أسبابا تطلع على أنه توقيفي صادر عن حكيم، [1] ليبقى بذلك كل بحث إنساني عن العلاقات بين النصوص القرآنية محاولة محدودة للكشف عن الحكمة الواقفة وراءها. فتصبح هذه الحكمة خاصية خارجية محددة لترتيب الآيات والسور إن لم نقل المحدد الأساسي له، لأن «النبي لم يمت قبل أن يضع بأمر الله وتنفيذا لمشيئته الشكل النهائي للقرآن جميعه» [2]، ونسّق الصحابة آيات القرآن بتوجيه من الرسول ﷺ دون أن يتساءلوا عن وجه الارتباط بين آية وأخرى وكذا الأمر بالنسبة للسور، فاقتصر ما قاموا به على الجمع لا غير، أما الترتيب فكان خارجا عن فهمهم وإرادتهم، فصار التوقيف الإلهي بذلك عاملا خارجيا رسم الشكل الارتباطي بين وحدات القرآن.

إن أثر التوقيف لا يظهر بوضوح خلال المرحلة البنائية للسورة قبل تمامها، لكنه يصير جليا بعد اكتمال نزولها لأنه «قد تكون الآية التي ألحقت بالسورة بعد تمام نزولها بأن أمر الرسول ﷺ بوضعها عقب آية معينة» [3]، فاكتمال النزول لا يعني بمقياس التوقيف أن الآية النازلة عقبه لا مكان لها بين الآيات لأنها من قبيل الحشو، (فهذا نقد يوجه إلى النصوص الوضعية)، ولا أنها يجب أن ترتب أخيرة أيضا، ولكن تقتضي الحكمة الإلهية أن توضع في موضع يحدد ترتيبها عقب آية محددة في السورة المكتملة. ومن أمثلته ما يرويه محمد بن السائب عن ابن عباس: أنه لما نزلت آخر آية وهي قوله تعالى: ﴿ **واتّقُوا يَوْمًا** ...﴾ قال جبريل للنبي ﷺ ضعها في رأس ثمانين ومائتين من سورة البقرة، [4] فحدد أمين

---

1 ــ ينظر (م . ن): ج1 / 184.

2 ــ محمد لطفي جمعة: نظرات عصرية في القرآن الكريم، تقديم جاد الحق علي جاد الحق، علاء للكتب، القاهرة، 1411 هـ / 1991 م، ص 41.

3 ــ محمد الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، 1984 م، ج1 / 81.

4 ــ ينظر (م . ن): ج1 / 78.

الوحي ترتيبها بالضبط في ثنايا السورة وليس في آخرها. ويبقى على المفسر الباحث بعد ذلك محاولة اكتشاف وجه مناسبتها للآيات التي تجاورها، والتعليل لترتيبها في هذا الموضع بالذات دون غيره من المواضع.

والامتثال لأمر الله كان تاما ليس معه أي اجتهاد، قال القاضي أبو بكر: ترتيب الآيات أمر واجب وحكم لازم، فقد كان جبريل يقول: "ضعوا آية كذا في موضع كذا، [1] بل إن كل محاولة لتغييره تعتبر تحريفا يوجب الإثم، وهذا الوجوب لم يقتصر على التدوين في المصحف الشريف فقط، بل تجاوز ذلك إلى القراءة والاستعراض، فمما ذكره الزركشي من رواية الحكيم الترمذي في "نوادر الأصول"، أن بلالا ﷺ كان يقصد آيات الرحمة وصفات الجنة، فأمره النبي أن يقرأ السورة على نحوها كما جاءت ممتزجة كما أنزل الله تعالى "لأن الله أعلم بدواء العباد وحاجاتهم، كما أنه لو شاء لصنفها أصنافا وكل صنف على حدة، ولكنه مزجها لتصل القلوب بنظام لا يمل" [2]، ولئن كان دفع الملل هو أحد أوجه الحكمة الإلهية من هذا الترتيب الذي ظاهره الاختلاف والمزج والتنوع، إلا أنه يبقى اجتهادا نبويا لا يعتبر الوحيد.

وخلاصة ما يمكن قوله هنا أن « اتساق الحروف واتساق الآيات واتساق السور كله عن رسول الله ﷺ » [3] لأنه كان واضع هذا الترتيب بوحي من الله تعالى، لتصبح حكمته عز وجل من هذه الزاوية معللا لما يمكن أن يتصور من علاقات تحكم هذا الترتيب خارج السياق الداخلي للنص القرآني.

---

1 ــ ينظر البرهان: ج1 / 181.

2 ــ البرهان: ج1 / 319.

3 ــ ابن عاشور، التحرير والتنوير: ج1 / 79 وينظر كذلك البرهان: ج1 / ص: 184، وأيضا عمر بن كثير: تفسير القرآن العظيم، طبعة جديدة منقحة ومرتبة، ط 1، دار "ابن حزم"، الجزائر 1423 هـ / 2002 م / 42 من حديث ينسب لأبي بكر بن الأنباري).

2 ـ المنظور النزولي:

من المعلوم أن بعضا من آيات القرآن الكريم قد تنزل في أسباب مختلفة وحوادث متفرقة ثم توضع في سورة واحدة، وقد تكون بين الآيات التي وضعت في موضع ما من السورة والآيات التي تعقبها فترة زمنية قصيرة لا تتعدى الأيام كما قد تكون طويلة تتجاوز عدة سنوات، [1] ومنه فالمدة الفاصلة بين نزول آية مسببة وأخذها مكانا معينا بين نظيراتها قد تطول، وهذا قد يوهم الدارس لترتيب التلاوة بأن لا دور ولا علاقة لهذا العلم بسبب النزول، لأن الترتيب من صميم السياق الداخلي.

ونقل الزركشي وكذا السيوطي أن ربط آيات القرآن على ترتيب نزوله تكليف لا يليق، إذ أنه يشترط في حسن الكلام أن يقع في أمر متحد مرتبط أوله بآخره، فإن وقع على أسباب مختلفة لم يقع فيه ارتباط، ومن ربط ذلك فهو متكلف بما لا يقدر عليه إلا بربط ركيك يصان عن مثله حسن الحديث فضلا عن أحسنه، فإن القرآن نزل في نيف وعشرين سنة في أحكام مختلفة شرعت لأسباب مختلفة، وما كان كذلك لا يتأتى ربط بعضه ببعض. [2]

ولكن الاستثناء وارد لأن قسما من الآيات المرتبة في القرآن لا يتأتى تعليل تناسقها ومجيئها متوالية بشكل من الأشكال إذا حاولنا التماس ذلك في الداخل النصي، بل قد يقودنا البحث عن وجه المناسبة بينها إلى "أسباب النزول"، لأنها تصبح المعين الوحيد للمفسر على اكتشاف أو توضيح أو توجيه دلالات هذه الآيات، وفي هذه الحال فإن أي إهمال لها سيؤدي حتما إلى عجز الباحث عن إدراك الدلالات المرغوبة، مما ينقل مبدأ الأولوية إلى علم أسباب النزول الذي قد يتعالق به ترتيب الآيات تعالقا مباشرا أو غير مباشر:

---

1 ــ ينظر مصطفى مسلم، مباحث في التفسير الموضوعي، ص: 75.

2 ــ ينظر البرهان: ج42/1. وينظر الإتقان، ص: 2 / 138.

أ ـ التعالق غير المباشر:

يظهر هذا النوع من التعالق بوضوح في بعض الآيات والسور التي يعكس تعليل ترتيبها في المصحف جدل النص القرآني مع الواقع ومسايرته له، ذلك أن هذا الترتيب قد يجد تعليلا داعما خارج النص يوفره سبب النزول، ومن ذلك ما ذكر في سياق المقال فيما ذهب إليه الزركشي والسيوطي وغيرهما من أن "سورة البقرة تعد بمثابة الدليل على الحكم وتليها آل عمران التي تعد بمثابة الرد على شبهات الخصوم"، وهما سورتان سبق وأن أشرنا إلى ترابطهما الموضوعي الذي يحقق انسجاما فعليا بينهما، ومع ذلك فإن المنظور النزولي يظهر وجها جديدا لتعلالقهما وتناسبهما.

إذ يذكر الزركشي أن سورة آل عمران «نزل أولها لما قدم وفد نجران النصارى، وآخرها يتعلق بيوم أحد ... »[1]، مضيفا وموضحا بأن وفد النصارى قدم متمسكا بالمتشابه وأن المشركين قدموا في موقعة أحد متمسكين بالقتال. وهو تعليل اعتمد فيه على وقائع سببية ليختصر محتوى سورة "آل عمران" في الجواب على شبهات الخصوم، فصارت بذلك مكملة لسورة البقرة المتضمنة إقامة الدليل على الحكم.[2]

كما أن هناك وجها آخر لتبرير التناسب بين السورتين السابقتين يرتبط بالظروف الاجتماعية المحيطة ولكن بصورة أوسع، إذ أنه « لما كانت شبهات الخصوم على الدين الإسلامي تأتي من جانب اليهود أومن جانب النصارى، فقد كان من الطبيعي أن تسبق سورة البقرة سورة آل عمران بحكم أسبقية علاقة الإسلام باليهود بحكم التجاور المكاني من جهة، وبحكم أسبقية التوراة للإنجيل من جهة أخرى من الناحية التاريخية»[3]، ومنه فقاعدتا التخصيص

---

1 ــ البرهان: ج1 / 184.

2 ــ ينظر نصر حامد أبو زيد: مفهوم النص، ص: 163.

3 ــ نصر حامد أبو زيد: مفهوم النص، ص: 164.

والتكميل اللتان تم التطرق إليهما ضمن سياق المقال في إطار توضيح علة ترتيب "آل عمران" بعد "البقرة" تدعمت بدلالات أكثر ليتوضح بذلك وجه تتالي هتين السورتين اعتمادا على دليل داعم يأتي من خارج النص لا من داخله، إنه يأتي من السياق الاجتماعي الموسع الذي أحاط بنزول السورتين، وذلك أن جدل اليهود للمسلمين كان أكبر وأسبق من جدل النصارى لهم، فخص اليهود بسورة البقرة الأطول والأسبق من سورة آل عمران، وخوطب النصارى في آل عمران أكثر، وبالمقابل اختصت البقرة بخطاب اليهود.... [1] فاشتغل السياق الداخلي بذلك اشتغالا عاضدا للسياق الاجتماعي، لأن هذا الأخير صار من هذا المنظور أساسا.

ويمثل الزركشي أيضا للانتقال الفضائي لحيز الدراسة في المناسبة، بذكره أن العلاقة بين سورة الفيل وسورة قريش علاقة ارتباط لغوي تكاد تحولهما إلى سورة واحدة، وإذا كانت السورة الأولى تنتهي بقوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ {5}﴾ [الفيل: 05]، فإن السورة الثانية تبدأ باللام: ﴿لإِيلاَفِ قُرَيْشٍ {1}﴾ [قريش: 01]، وبدلا من أن تكون هذه اللام متعلقة بالمحذوف العامل في: ﴿رِحْلَةَ الشِّتَاء وَالصَّيْفِ﴾ تكون متعلقة بنهاية السورة الأولى: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ {5}﴾ [الفيل: 05] ليكون المعنى أن الله قضى على أصحاب الفيل، وكان ثمرة ذلك أنَّ قريشا تآلفت. وتكون هذه اللام في أول سورة قريش لام العاقبة استنادا إلى الأخفش، فهما من باب قوله: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً ... خَاطِئِينَ {8}﴾ [القصص: 08]. [2]

لقد تم التعليل لتتالي السورتين في سياق المقال بذكر الدور اللغوي للام العاقبة، كما ذكر بموازاته ما حدث تاريخيا من محاولة أصحاب الفيل هدم الكعبة وائتلاف قريش نتيجة هلاك هؤلاء، وهنا يتضح وصول التعضيد بين

---

1 ــ ينظر (م، ن)، ص: 164.

2 ــ ينظر البرهان: ج1 / 43.

السياقين الداخلي والخارجي في تعليل ترتيب السورتين إلى درجة ما يمكن تسميته بـ "مشاكلة السياق اللغوي للسياق الاجتماعي المحيط بنزول السورتين"، فلام العاقبة في بداية سورة قريش هي في الواقع أداة تعبير عن النتيجة والثمرة الحاصلة من القضاء على أصحاب الفيل، وهي تآلف القرشيين، لذا جاءت هذه الأخيرة عقب سورة الفيل. وبهذا الشكل صار لارتباط السورتين تعليل مزدوج: تعليل لغوي نصي وآخر اجتماعي خارجي.

ب ـ التعالق المباشر:

ويعود أساسه إلى أن اكتشاف المناسبة يحتاج في بعض الآيات إلى معرفة سبب النزول، لتصبح معرفة هذا السبب إحدى السبل الموضحة لوجه الترابط بين الآيات محل البحث، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ... لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ {189}** ﴾ [**البقرة: 189**] في سورة البقرة:189، إذ وردت تالية لمجموعة آيات تبين وجه البر في إتيان البيوت، فما هي العلاقة أو المناسبة بين ذكر الأهلة و بين حكم إتيان البيوت؟

لقد مر بنا ما ذكره الزركشي من أوجه متعددة لأسباب نزولها، منها كونها من الحكمة الإلهية أو كونها استطرادا وكذا أنها من قبيل التمثيل لما هم عليه من تعكيسهم في سؤالهم، [1] وهذا الوجه الأخير هو الأهم على الإطلاق لجمعه بين السياق اللغوي وسبب النزول، لما فيه من إظهار لتهكمهم المتخذ شكل أسئلة توجه للرسول ﷺ لا غرض منها سوى الطعن في نبوته بشتى الطرق... وهنا يمكننا أن نرى ما لسبب النزول من دور في تبرير مجيء هذه الآية ضمن السياق اللغوي للآيات السابقة رغم ما يبدو من عدم انسجامها معها بهذا الترتيب.

ومن الأمثلة كذلك وجه الارتباط بين الآيتين اللتين وردتا في ما ذكره الزركشي عن قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَأمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلى أَهْلِهَا** ﴾

1 ــ ينظر البرهان: ج1 / 45.

والآيات التي قبلها [النساء: 51 - 58] حين تساءل عن العلاقة أو المناسبة المعللة لذكر الأمانات ووجوب ردها إلى أهلها بعد ذكر أهل الكتاب. [1]

إن ما ذكر من سبب نزولها وقدوم كعب بن الأشرف في وفد من أهل الكتاب، وتحريضه الكفار على الثأر لقتلى بدر كاتما ما يعرفه هو ووفده من صفة النبي ﷺ وصدق نبوته، هو الذي سهل على علماء القرآن ومنهم السيوطي القول بأن معنى الثانية عام في كل أمانة وذاك خاص بأمانة هي صفة النبي ﷺ والعام تال للخاص في الرسم متراخ عنه في النزول، والمناسبة تقتضي دخول ما دل عليه الخاص في العام، [2] فما كان بالإمكان تحديد العام والخاص لولا ارتباط الثاني بسبب محدد. لأنه يجعل «المناسبة بين الآيتين السابقتين مناسبة نابعة من تشابه سياق نزولهما من حيث الإطار العام (إطار الكذب في الأولى وردّ الأمانة في الثانية) دون الوقائع الجزئية» [3]، فالجامع بين هتين الآيتين سياقي "الكذب ورد الأمانة"، إذ العلم بصدق النبوة المحمدية والاقتناع بأن صفات محمد الرجل هي صفات نبي تعتبر أمانة وجب ردها بالاعتراف به نبيا ورسولا، ولأنهم أهل كتاب كان كتمانهم لصفة النبي ﷺ خيانة منهم فانجر الكلام إلى ذكر جميع الأمانات. [4]

وفي بعض الحالات يلتقي سياق المقال بسياق المقام في انسجام وتوافق واضحين، ويحدث هذا حين تنزل آية لداع ما فيصادف نزولها تناسبا معنويا بينها وبين الآية الأخيرة التي نزلت قبلها مباشرة، وعبر عن ذلك صاحب التحرير والتنوير بقوله: «يندر أن يكون موقع الآية عقب التي قبلها لأجل نزولها عقب التي

---

1 ــ ينظر البرهان: ج1 / 35.

2 ــ ينظر السيوطي الإتقان: 1/ 44. وينظر نصر حامد أبو زيد: مفهوم النص، ص: 174 ــ 175.

3 ــ نصر حامد أبوزيد مفهوم النص، ص: 175.

4 ــ ينظر البرهان: ج1 / 36.

قبلها من سورة هي بصدد النزول، فيؤمر النبي بأن يقراها عقب التي قبلها». [1]
ومن ذلك « قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً... وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ {26}** ﴾ [**البقرة: 6 2**] عقب قوله: ﴿ **وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ ... خَالِدُونَ {25}**﴾ [**البقرة: 25**] ـ في سورة البقرة ـ إذ كان ردا على المشركين في قولهم: " أما يستحي محمد أن يمثل بالذباب وبالعنكبوت ؟ " فلما ضرب لهم الأمثال بقوله: ﴿ **مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً ... لاَّ يُبْصِرُونَ {17}** ﴾ [**البقرة:17**]، تخلص إلى الرد عليهم فيما أنكروه من الأمثال، على انه لا يعدم مناسبة ما». [2] فالتخلص إلى الجواب عن إنكارهم هو أحد وجوه المناسبة وليس الوحيد. والحكم بأن ورود الآية بهذا الترتيب لا يعدم مناسبة ما، فيه إحالة إلى السياق الداخلي باعتباره مجالا آخر قد تتمظهر فيه وجوه أخرى تبقى للبحث والاكتشاف.

ويعيدنا الحديث عن هذا النوع من التعالق إلى ثنائية الذات والعرض في سياق المقال، وبالضبط إلى الجزئية المتناولة للعرض الاعتراضي.

فما قد أشرنا إليه في هذا السياق أن «الجمل المعترضة تكثر في القرآن لأسباب اقتضت نزولها أو بدون ذلك» [3]، وعليه فأصل العرض الاعتراضي إما أن يكون سببيا وإما أن يكون مناسبيا، ومتى كانت الحالة الأولى أمكننا الحديث عن دور عاضد للحالة الثانية، وبالتالي تزويدها بوجه يغاير الوجوه التي ترتبط في أغلب الأحيان بالناحية اللغوية، ويمكن اختصاره بقولنا إن النزول العارض من خارج النص، قد يقود إلى موضوع عارض في ثناياه. فقد تنعدم السبل السياقية المقالية المبينة لوجوه تعالق الآيات والنصوص القرآنية في مثل هذه الحال، وهنا لا يكون في موقع الآية من التي قبلها ظهور مناسبة، فلا يوجب ذلك حيرة للمفسر لأنه قد يكون

---

1 ــ ابن عاشور: التحرير والتنوير، ص: 1 / 80.

2 ــ البرهان: ج1 / 80.

3 ــ (م، ن): ج1 / 81.

سبب وضعها في موضعها أنها قد نزلت على سبب، وكان حدوث سبب نزولها في مدة نزول السورة التي وضعت فيها تلك الآية عقب آخر آية انتهى إليها النزول. مع إمكان وجود حالات أكثر خصوصية، تتعاضد فيها التعليلات، كل من زاويته في الدراسة، وهذا في مثل قوله تعالى: ﴿**حَافِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلاَةِ ... مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ {239}** ﴾ [**البقرة: 238 ـ 239**] بين تشريعات أحكام كثيرة في شؤون الأزواج والأمهات [1] وهذا كسابقه، ولكن درجة ارتباط السبب بالمناسبة فيه أكبر، كما أن الميل إلى البحث عن وجه آخر للمناسبة فيه عدا الوجه الذي يوفره السبب سيبقى معتمدا على السياق الاجتماعي الموسع للنزول، إضافة إلى احتياجه إلى جهد تأويلي أكبر (وسيأتي ذكر ذلك في الفصل الموالي خلال الحديث عن الحلول الداخلي للمقتضيات النزولية).

3 ـ المنظور الشكلي:

عد الزركشي أربعة أسس رتبت سور القرآن الكريم بحسبها: « أحدها بحسب الحروف كما في "الحواميم"، وثانيها لموافقة أول السورة لآخر ما قبلها (كآخر "الحمد" في المعنى وأول "البقرة")، وثالثها للوزن في اللفظ (كآخر "تبت" وأول "الإخلاص")، ورابعها لمشابهة جملة السورة لجملة الأخرى مثل: "والضحى" و"ألم نشرح" » [2].

والمتأمل لهذا التقسيم الرباعي يستطيع تجميع عناصره مجددا مثنى مثنى: بحيث تضم الثنائية الأولى الأساس الثاني الرابط بين معنى آخر السورة بأول التي تليها والأساس الرابع الذي يربط بين مواضيع السور المتتابعة، وهما أساسان يعتبران من صميم البحث السياقي الداخلي. بينما تتكون الثنائية الثانية من الأساس الأول المعتمد على الحروف الافتتاحية للسور، وكذا الثالث المشير إلى

---

1 ــ ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير: ج1 / 81.

2 ــ البرهان: ج1 / 184.

الوزن، وهذه الثنائية ستكون مناط اهتمامنا لأن أساسيها يحددان قوالب شكلية تعمل بشكل واضح في ضبط ترتيب السور.

يوضح الجانب الأول من هذه القوالب تتالي بعض المجموعات الجزئية للسور تبعا لتشابه الحروف التي تبتدئ بها: كتلك المفتتحة بـ "حم" و "الر"، ويربط الثاني هذا التتالي بتشابه الأوزان: كنهاية سورة المسد بـ"مسد"، وهي نهاية توافق وزنا فاصلة الآية الأولى من سورة الإخلاص التي هي كلمة "أحد".

كما يفهم مما أورده الزركشي في "باب معرفة تقسيمه بحسب سوره وترتيب السور" تقسيم شكلي ثان لسور القرآن الكريم، لكنه هذه المرة يجعلها أصنافا بقدر عدد آياتها، وهو ما يعني مباشرة تقسيمها بحسب الطول، وفي هذا يستشهد بما قاله العلماء من أن «القرآن العزيز أربعة أقسام: الطول، والمئون، والمثاني، والمفصل، وقد جاء ذلك في حديث مرفوع أخرجه أبو عبيد من جهة سعيد بن بشير عن قتادة عن أبي المليح عن واثلة بن الأسقع عن النبي ﷺ قال: أعطيت السبع الطِّول مكان التوراة وأعطيت المئين مكان الإنجيل وأعطيت المثاني مكان الزبور وفضلت بالمفصل» [1]، وهو حديث على وصفه من طرف الزركشي بالغريب إلا أنه سيعتمد أيضا في وصف التقسيم والرتيب الخارجي لآيات القرآن:

- السبع الطُّوَلُ: أولها البقرة وآخرها براءة لأنهم كانوا يعدون الأنفال وبراءة سورة واحدة.

- المِئُونُ: ما ولي السبع الطول، سميت بذلك لأن كل سورة منها تزيد عن مائة آية أو تقاربها.

- المَثَانِي: ما ولي المئين.

- المُفَصَّلُ: ما يلي المثاني من قصار السور. [2]

---

1 ــ (م، ن): ج1 / 174، وينظر السيوطي: أسرار ترتيب سور القرآن، ص: 13.

2 ــ ينظر البرهان: ج1 / 174.

فهذا الترتيب التنازلي الطول - إن صح التعبير- ليس شكليا بحتا، وإنما يعضد سمته كأساس هام للتعليل في باب الترتيب كونه توقيفيا، لما ظهر من دلالة الأحاديث الشريفة التي اعتمدها الزركشي وغيره من العلماء، و بناء عليه صنفت على الأقل الزمر الكبرى من السور القرآنية، فظاهر الأثر أن السبع الطوال والحواميم والمفصل كانت مرتبة في زمن النبي ﷺ وكان من السور ما لم يرتب في هذه الفترة فذلك هو الذي رتب وقت كتابة المصحف.[1] وأتم الصحابة ترتيب النزر القليل من السور المتبقية خلال جمعهم للمصحف الأول، وعلى الأرجح كان التوقيف العامل المتحكم في ترتيبهم التكميلي لما تأكد من روايات تؤثر سبق ذكرها في غير هذا الموضع.[2]

يمكن الآن التمثيل للنظرة الحلولية الخارجية بمنظوراتها السابقة على النحو التالي:

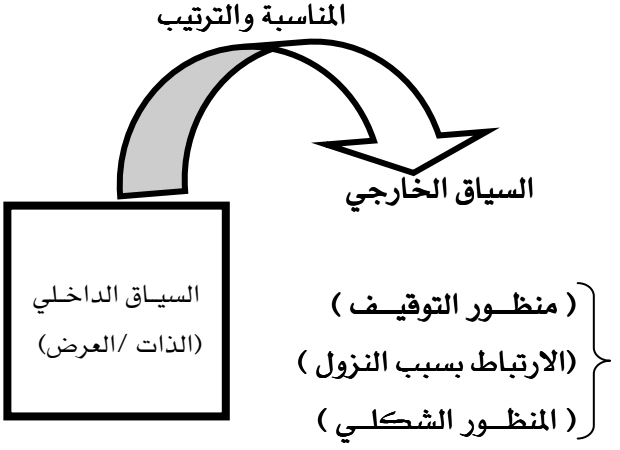

الحلول الخارجي للمناسبة والترتيب في القرآن

1 ــ ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير: ج1 / 86.

2 ــ ينظر نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص، ص: 159.

بالنظر إلى ما سبق، يمكننا القول إن "علم المناسبات" بين سور القرآن الكريم أو بين الآيات من العلوم التي تحتاج إلى فهم دقيق لمقاصد القرآن الكريم وبيانه المعجز، وإلى معايشة جو التنزيل، [1] ومن الهام والجدي القول بأن عدم التدقيق في تحديد هذا المفهوم هو ما جعل الدارسين يقصرونه على "الداخل النصي" مهملين كل محاولة تأتي من "خارج النص" لتعلل مناسبة أو ترتيبا ما لبعض ما ورد من نصوص قرآنية.

ومن شأن تناول هذا العلم في جانبه الحلولي - بالشكل الذي يطرحه الزركشي الذي ينطلق أساسا من داخل النص - أن يتيح جملة من التعليلات المرتبطة بالمرسل - المبلِّغ "التوقيف"، أو بالظرف الاجتماعي المحيط "سبب النزول"، أو بالجانب الشكلي "طول السور" و"حروفها الافتتاحية"، وهي كلها محسوبة على السياق الخارجي. ليشير بذلك صاحب البرهان إلى توفر مدخل آخر للتعليل ليس بالضرورة السياق اللغوي.

وقد رأينا بحسب ما نتج لدينا من النظرة الحلولية الخارجية، أن الداخل النصي والخارج النصي قد يتقاطعان في أكثر من مرة في تعليل المناسبة، لأن الكشف عن علة ما لورود آية أو نص قرآني على وجه معين من الترتيب هو نتيجة لا إجراء، والوصول إليها يتأتى بتضافر نتائج العمل على مستوى الداخل النصي (المناسبة بكل تحفظ) بالتزامن مع الخارج النصي بمنظوراته المختلفة.

4 - المنظور الشكلي ودلالة التوازن:

في باب "معرفة تقسيمه بحسب سوره وترتيب السور والآيات وعددها" تناول الزركشي بالحديث ظاهرة النصف في القرآن الكريم، مستعينا في ذلك بما قاله بعض القراء من أن القرآن له ثمانية أنصاف، باعتبار آية:

- فنصفه بالحروف النون من قوله: ﴿... نُكُرًا﴾ [الكهف: 74]، والكاف من نصفه الثاني.

---

1 ــ ينظر مصطفى مسلم: مباحث في التفسير الموضوعي، ص: 58.

ـ ونصفه بالكلمات الدال من قوله: ﴿ ... وَالْجُلُودُ {20}...﴾ [الحج: 20]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَهُم مَّقَامِعُ مِنْ حَدِيدٍ {21}﴾ [الحج: 21]، من نصفه الثاني.

ـ ونصفه بالآيات: ﴿ .. يَأْفِكُونَ {45} ﴾ [الشعراء: 45]، وقوله تعالى: ﴿ فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ ...﴾ [الشعراء: 46] من نصفه الثاني.

ـ ونصفه على عدد السور فالأول "الحديد"، والثاني من"المجادلة".[1]

ونحن نرى هذا الإحصاء العددي والتحديد الدقيق للتصنيفات الوسطية، سواء منها: الوسط الوظيفي للأصوات أو الوسط اللفظي أو الوسط التصنيفي لهذه الألفاظ،[2] سنتساءل حتما عن سبب إلحاق الزركشي هذا التعداد ضمن الباب المذكور، وعن سبب التحديد الدقيق لهذه الأنصاف الثمانية.

قد يبدو للوهلة الأولى أن إشارته إليها تدخل ضمن التجميع المذكور في الفصل التمهيدي، والذي هدفه حماية القرآن من الخطر الصليبي الذي كان يهدده في وجوده، ولكن ذكره لها في باب "ترتيب القرآن" بالذات يجعلنا نربط بين دلالة "النصف" المشار إليه والهدف المنوط بهذا الباب، ومعنى هذا أننا سنتعامل مع هذا المصطلح في السياق نفسه الذي تعاملنا فيه مع علمي المناسبة والترتيب، أي أننا سنبحث عن دلالة ما لهذا التنصيف الثماني في محاولة للوصول إلى الدلالة العامة المتوخاة من مثل هذا الجهد.

لقد تم إحصاء الأنصاف وفقا للعمل الذي قام به الصحابة في جمع القرآن بتوجيه من الرسول ﷺ، الذي كان بدوره موجها من طرف أمين الوحي جبريل عليه السلام، ونحن نعلم قطعا أنه قد تقدم في ترتيب المصحف ما أنزل الله متأخرا أو تأخر ما أنزل الله متقدما. فما الذي يمكن أن يظهره لفظ النصف في ترتيب آيات وسور أنزلت في فترات متباعدة خلال ثلاثة وعشرين عاما، مدة نزول الوحي على رسول الله ﷺ لأسباب متفرقة لا جامع يربط بينها؟

---

1 ــ ينظر البرهان: ج1 / 179.

2 ــ ينظر جاك بيرك: القرآن وعلم القراءة، ص: 39.

إن الداعي إلى هذا البحث المسحي الإحصائي هو اهتمام الزركشي بموقع الوسط في كل فئة محصاة بقدر اهتمامه بضبط العدد الذي تحويه، ومن ذا يعلم أن هذا المكان لا يأخذ في القرآن أهمية خاصة؟ [1] وهل لهذا المكان دلالة ما جعلت علماء القرآن عامة والزركشي خاصة يهتمون بتحديده كل هذا الاهتمام ؟

سنحاول في معرض الإجابة عن أهميته ودوره التركيز على هذا الموقع في السور القرآنية بشيء من التوسع، مع وجوب أن لا ننتظر مما ليس هو قاعدة أن يكون اطرادا مستمرا، وإن البحث الذي يمكننا أن نقوم به عن هذه التشكيلات الوسطية للمجموعات الفرعية القرآنية له ما يمكن أن يزوده ببعض الإسهامات الدالة. [2] وتبعا لتطور الاستقراء عند الزركشي من الآيات إلى السور سنتجاوز هذه المجموعات (السور) لنحاول البحث عن دلالة النصف من خلال القرآن كله باعتباره كتابا واحدا جامعا لهذه النصوص.

ما يمكننا ملاحظته أن المصحف يضم متطابقات جامعة بين عدد السور وطول كل واحدة منها، مما يولد إحساسا بوجود ركيزة مركزية يتقوى بها انطباعنا عن نظام ما لهذا المصحف نحن لا نملك مفاتيحه بكل تأكيد، [3] هذه الركيزة هي إحدى التجليات الملفتة للانتباه لدلالة كلمة "وسط" في القرآن، يمكن التعبير عنها بـ "فكرة التوازن" الذي ينتجه مثل هذا الترتيب في كتاب الله كاملا مشكلا من سوره المائة والأربعة عشرة.

ومما يعزز فرضية وجود هذا المركز على مستويات عديدة، ظهور آثار من التوازن المعنوي يحيلنا الزركشي إلى واحد من أمثلته: ففي القرآن سورتان أولهما ﴿ **يَأَيُّهَا النَّاسُ**﴾: إحداهما في النصف الأول وهي السورة الرابعة منه (سورة النساء)، والثانية في النصف الثاني (وهي سورة الحج). فإذا علمنا أن الأولى

---

1 ــ ينظر جاك بيرك: القرآن وعلم القراءة، ص: 39.

2 ــ (م . ن)، ص: 40.

3 ــ (م . ن)، ص: 38.

تشتمل على شرح المبدأ والثانية تشتمل على شرح المعاد، أدركنا أن هذا الترتيب هو غاية ما يمكن أن تصله البلاغة، [1] وتأكدنا من وجود تكامل فعلي بين شقي القرآن، بوصفه كتابا تضبط انسجامه الذات الجامعة فيما بين سوره.

وتنتقل فكرة التوازن هذه من فضاء المصحف ككل لتتجلى كذلك على مستوى السور منفردة، وسنحاول التثبت من ذلك بملاحظة ما سجله "بيرك" إثر استقرائه جزئيا بعض السور الطويلة للقرآن الكريم (السور الطويلة الثلاثة الأولى) وتتبعه أواسطها.

ويمكن تلخيص بعض من ملاحظاته في الجدول الآتي: [2]

السورة	الوسط	موضوع الوسط
البقرة	143	حديث عن الأمة الوسط (تقسم السورة إلى قسمين متساويين)
آل عمران	98 ـ 104	تشكيل الأمة الإسلامية إزاء أهل الكتاب
النساء	88	حديث عن المنافقين (نقطة تلاق بين الإيمان والكفر)

وتحليل هذه النتائج يجعل من هذه الفكرة حاضرة في:

ـ سورة البقرة: بتطابق عجيب بين قوله تعالى: ﴿ **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ ... إِنَّ اللّهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ {143}**﴾ **[البقرة: 143]** ورقمها 143 الذي يمثل وسط ترتيب العدد الإجمالي لآياتها وهو 286.

ـ سورة "آل عمران": بالحديث عن التشكيل المستقيم والمتزن الذي يجب أن يكون عليه المسلمون مقارنة بأهل الكتاب.

---

1 ــ ينظر البرهان: ج2 / 142 ــ 143.

2 ــ ينظر جاك بيرك، القرآن وعلم القراءة، ص: 39 ــ 40.

ـ سورة النساء: بذكر صفة النفاق وهي نقطة تلاق بين الإيمان الظاهر والكفر الباطن في الآن نفسه، فالمنافق باتصافه بهما يكون كمن أمسك العصا من الوسط.

ومن الجهود العربية المعاصرة والداعمة لهذه الفكرة، ما اكتشفه الدكتور الباحث طارق السويدان [1] من تساو في فئات متعددة ومتقابلة من المفردات والمعاني القرآنية، وقد توصل إلى ذلك من خلال الربط بين علم الأرقام ومعانيها، مثل تلك التي تخبرنا عن التساوي بين الرجل والمرأة من حيث عدد مرات تكرار كلمة "الرجل" و"المرأة"، ومثلها تلك التي تجمع بين طباقات عديدة منها: السماء والأرض، الملائكة والشياطين، الحياة والموت...إلخ.

ومع أن هذه النتائج تنأى عن فكرة الترتيب شيئا ما، إلا أن فيها ما يثبت توازنات عديدة، منها اللفظية: التساوي في عدد المفردات المتقابلة، ومنها الواقعية: مشاكلة بعض التكرارات اللفظية لنسب التوازن الطبيعي الذي يميز ما خلقه الله على هذه الأرض، وفي كل ذلك كشف لوجه آخر من وجوه الإعجاز.

وعليه فإن فكرة التوازن كما يراها الزركشي، هي نظام شامل يتجاوز المجموعات الجزئية المحددة في كتاب البرهان لتتوسع إلى مجوعات أدق وأشمل في الوقت نفسه، وفي هذا دليل قاطع على كون ترتيب السور القرآنية كله تم وقفا من الله بدون أدنى تدخل أو اجتهاد من لدن الصحابة، «ونقول أن هذا الترتيب الموحى به لم يكن جزافا ولا اعتباطا أو عبثا، تنزه كلام الباري سبحانه وتعالى عن كل ذلك» [2]، بل إن له حكما لا تزال تظهر تبعا كلما تقدم البحث في هذا الباب وكلما تطورت أساليبه.

---

1 ــ ينظر طارق السويدان "معجزه دخلت القران الكريم" (الموقع الإلكتروني):
http://karizma.ahlamontada.com/montada-f44/topic-t457.htm
الجمعة أغسطس 24, 2007 / 3:38 pm.

2 ــ مصطفى مسلم: مباحث في التفسير الموضوعي، ص: 65 ــ 66.

إن أهمية هذه الفكرة إنما تأتي من كونها توفر ديناميكية جديدة ذات نمط عكسي من الحلول، فإذا كان الشكل يخرج التعليل من داخل النص إلى السياق الخارجي، فإن مفهوم "التوازن" بما يكشفه من دلالات متناسبة في مختلف مضامين القرآن، ينتقل بالجوانب الشكلية للنص القرآني - وهي المشار إليها في الحلول الخارجي - ليجعلها وجها من أوجه سياقه الداخلي، ليس بمنظورها الشكلي هذه المرة ولكن بمنظورها الدلالي.

يمكننا القول الآن أن التوازن يمثل إحدى الدلالات غير المنقطعة التي لا تزال تنكشف بين الفينة والأخرى، ولعل هذا هو ما دفع علماء القرآن ومنهم الزركشي إلى الاتجاه إلى هذا النوع من الإحصاء، الذي استثمرنا جانبه الدلالي بعد وقوفنا على جانبه الإعجازي.

ولنا أن نترجم هذا التصور كالآتي:

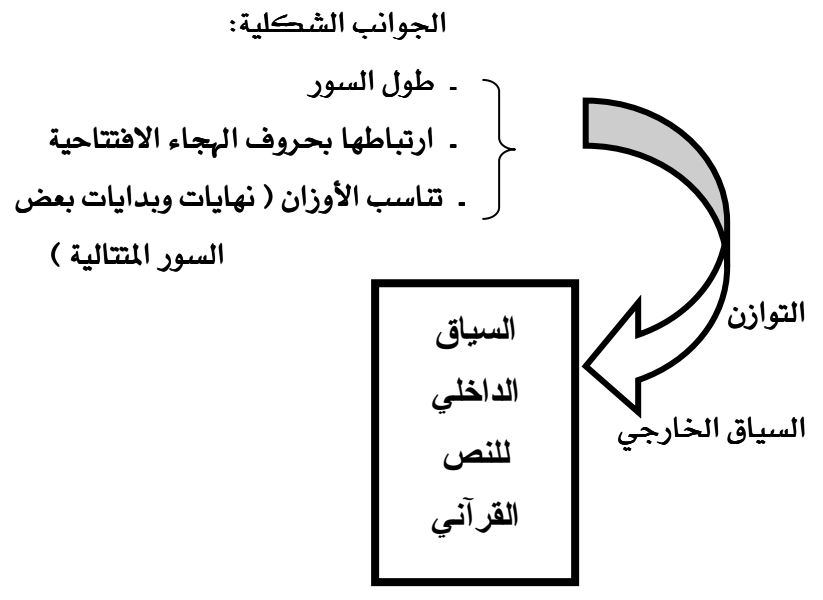

دلالة التوازن وفكرة الحلول

لقد حاول الزركشي بهذه النتائج المتوصل إليها والمرتبطة بالحركية الحلولية، أن يعطي تصورا أوليا - قابلا للمناقشة والتطوير - لأحد الجوانب المميزة السياق اللغوي القرآني (جانبه الدينامي)، أوضح من خلاله أن علم المناسبة غير قابل لأن يحصر ضمن الداخل النصي لا غير. ذلك أن الخصائص المرتبطة به تنتقل إلى الخارج مخترقة حدود هذا النص القرآني، لكنها سرعان ما تعود إليه بتدخل آليات وأفكار (ومنها فكرة التوازن)،

وإن اتجه هذا التصور إلى إزالة أولى الحدود الفاصلة بين مستويي السياق منطلقا من داخل النص القرآني، فإنه يبقى محتاجا إلى نوع من الدعم يُتوقَّع منطقيا أن يكون مصدره خارج النص، وهو ما قد توفره الخصائص المرتبطة بمقتضيات المقام.

ويبقى على الباحث أن يبذل قصار جهده للتعرف على وجه المناسبة بين الآيات والسور، فإن ظهر له شيء من ذلك فله أن يقول به ويظهره، وإن خفي عليه أمسك ولم يتكلف، ونسب علم ذلك إلى منزل الكتاب الذي أمر بترتيبه على هذا الشكل، فلا يدرك أسرار كتاب الله كلها أحد من البشر: ﴿ **قُلْ أَنزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ غَفُوراً رَّحِيماً {6}**﴾ **[الفرقان: 06]**، مع تسليمه في كل الحالات بأن النظام الذي رتبت من خلاله آيات القرآن وسوره يمثل حرفيا ذلك النظام الذي تبناه الوحي الإسلامي لنفسه ليخبرنا وجوديا على الأقل عن التصنيف الأولي للإسلام نفسه.

الفصل الثاني

مقتضيات المقام

(المقتضيات الحالية)

تمهيد:

لقد تمت الإشارة في الفصل التمهيدي للبحث إلى أن الدراسات الحديثة لفلسفة الكلمة انتهت إلى حقيقة مفادها أنه من غير الممكن تحديد معنى للكلمة في إطار المعجم وحده، فثمة عناصر غير لغوية كثيرة قد تتدخل في تحديد هذا المعنى، أطلق علماء اللغة المحدثون عليها اسم عناصر سياق الحال.

وهم يعنون به «جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي، ومن هذه العناصر: شخصية المتكلم والسامع وثقافتهما، شخصيات من يشهدون الكلام - إن وجدوا - وعلاقتهم بالموقف: هل هي المشاهدة أم المشاركة ؟ ومنها أيضا العوامل الطبيعية والظواهر الاجتماعية التي لها علاقة باللغة وبالسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي مثل: حالة الجو إن كان لها تأثير والوضع السياسي ومكان الكلام وغير ذلك من العوامل الأخرى. ومن العناصر أيضا أثر النص الكلامي في المستمعين ومدى استجابتهم أو رفضهم له، لأن من خصائص سياق الحال إظهار الأثر الاجتماعي الذي يقوم به المتكلم والمشتركون في الموقف الكلامي» [1]، وهذه العناصر على كثرتها تتدخل في عملية الاستقصاء الدلالي للألفاظ والتراكيب والنصوص، ومن ثم تتحول لاحقا إلى بؤر تزودنا نوعيا وتكامليا في الآن نفسه بالجزئيات الدلالية المراد تجميعها للوصول إلى دلالة كافية ومقنعة للمنتج موضوع البحث والتحليل.

ويمكننا بتعبير آخر القول بأن الوصول إلى دلالة الكلمة - بالمعنى الموسع - يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المحيط أو الواقع الذي أنتجت فيه، وهذا الأمر اجتهادي إلى حد بعيد، لأنه «علينا أن نضع في الاعتبار أن الواقع مفهوم واسع يشمل الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ويشمل المتلقي الأول

---

1 ــ حسين حامد الصالح: التأويل اللغوي في القرآن الكريم (دراسة دلالية)، ط 1، دار ابن حزم، بيروت ــ لبنان، 1426 هـ / 2005 م، ص: 128.

للنص كما يشمل المخاطبين بالنص »[1]، وكل هذه المظاهر المذكورة من الاتساع بحيث لا يمكن الإلمام بحيثياتها وتفاصيلها بشكل جامع و كامل، إلا أن المحلل ملزم بالأخذ بها ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

فأدنى ما يجب علينا إدراكه والاقتناع به أننا عندما نقرأ نكون وجها لوجه مع العمل المقروء حيث أن القارئ يجد نفسه في عزلة معه، ولكن هذه العزلة في الواقع عزلة وهمية إذ يحيط بالعمل والقارئ غلاف كثيف من القيود والأغلال والمحظورات والأفكار المسبقة والآراء والتفسيرات والتأويلات، إلى غير ذلك من الأصوات التي تعلو أو تخفت، لذا فإن إنتاجه واستقباله يتم تحت مظلة وضغط هذا الغلاف المتعدد العناصر،[2] بل إننا لا يجب أن نقف عند حدود القناعة، لأنه علينا التسليم بأهمية ودقة دور كل جزئية من الجزئيات المذكورة في الكشف عن الدلالة وإيضاحها، لأن العلم بهذا الدور دون إدخال الجزئية المسؤولة عنه خلال عملية التجميع يجعل العمل مبتورا والدلالة دون درجة الوضوح المقنع.

إذن فاعتمادنا على التفسيرات اللغوية لأي أثر مكتوب باعتماد سياقه الداخلي يبقى في الكثير من النصوص غير كاف لأننا نجد حتما نسبة من معتبرة من المعاني التي تبقى غامضة، وفي محاولتنا لتفسيرها «نضطر إلى الخروج من نطاق خصوصية العمل الإبداعي الذاتية في محاولة لربطه بحلقات أوسع، في إطار كل من حلقات الثقافة المنتجة والتراث الإنساني عامة»[3]، بمعنى أننا نتجاوز وجوبا حدود النص لنستغل جملة الخصائص التي يتيحها سياقه الاجتماعي في توضيح ما غمض منه.

---

1 ــ نصر حامد أبو زيد: مفهوم النص، ص: 26.

2 ــ ينظر سيزا قاسم: القارئ والنص (العلامة والدلالة)، المجلس الأعلى للثقافة، 2002 م، ص: 216.

3 ــ (م. ن)، ص: 216.

وإذا كان هذا هو الحال في النصوص الوضعية، فإن التعامل مع النص القرآني هو من الخصوصية والخطورة بحيث يجعل كلا من الإدراك والتسليم بأهمية الخصائص المحيطة بنزول الآيات الكريمة ضروريا، بل إنه يتجاوزه ليجعل كل خاصية داخلة ضمن السياق الخارجي علما قائما بذاته. فقارئ القرآن يشبه من يقرأ في لغة مازال في المراحل الأولى من تعلمها، فهو في حاجة إلى قواميس ومراجع تساعده على فهم مفردات هذه اللغة الجديدة. [1] وليست هذه القواميس إلا علوم القرآن كلها مجتمعة. لاختصاص كل قاموس منها بإيضاح إحدى هذه الجزئيات المذكورة. كما أن النص القرآني هو خطاب رسالي هدفه وضع منهج جديد للحياة، وهو لم يسر طيلة مدة نزوله التي استمرت لأكثر من عشرين سنة على نمط ثابت في التبليغ، وإنما اختلف تبعا لاختلاف أنماط الناس ومعتقداتهم وأحوال بيئتهم، [2] إذن فقد تفاعل خلال نزول آياته مع مقتضيات واقعية متعددة ارتبطت بنصه ارتباطا مباشرا، ومن ثم أصبح لها دور بالغ الأهمية في توضيح دلالاته الكثيفة واللامنقطعة.

وإذا كنا قد تناولنا في الفصل السابق المؤثرات المتحكمة في ترتيب الآيات وبيان وجه التناسب بينها تحت عنوان مقتضيات المقال مركزين على السياق الداخلي للنص القرآني، فإننا سندرس الخصائص الخارجية المحيطة بنزول القرآن كما أوردها الزركشي باعتبارها "مقتضيات للمقام"، والمقصود بها كل ما يكتنف النص القرآني من ظروف اجتماعية وفكرية وثقافية. ولم يوردها صاحب البرهان بهذا الشكل إلا لأنه يدرك أن دارس القرآن قد لا يتسنى له فهم وتأويل التعابير والأقوال المتضمنة في آياته إلا بوضعها في سياقها زمانا ومكانا ومشاركين ومقاما، فالآيات القرآنية إضافة إلى السياق اللغوي قد يفسرها ما هو خارج النص القرآني من مثل السنة المطهرة أو أسباب النزول،

---

1 ــ (م. ن)، ص: 127.

2 ــ نظر مناع القطان: مباحث في علوم القران، ط 7، مكتبة وهبة، القاهرة، ص: 55 .

وكل ما يعرف به ظروف الخطاب من متكلم ومخاطب ومكان وزمان وعموم وخصوص.[1]

ولم تتناول هذه المقتضيات في البرهان تحت هذه التسميات العامة، وإنما أخذت في إطار النظام الاصطلاحي الذي اتفق علماء القرآن على استعماله، ومن ذلك الحديث عن الله عز وجل "قائل النص"، والحديث عن الواقع تحت عناوين: أسباب النزول والمكي والمدني والناسخ والمنسوخ...[2] إضافة إلى علوم كثيرة أخرى سيأتي ذكرها في أثناء هذا الفصل وهي تجتمع في نوعين: المقتضيات النزولية والمقتضيات العلامية.

سيكون الحديث عن العلوم المنتمية إلى السياق الخارجي أساسيا في هذه المرحلة مع التطرق من حين لآخر إلى بعض ما ذكر في سياق المقال، لأننا سنعرض له خلال تناولنا لقضايا الحلول الداخلي، وخاصة في بياننا وتأكيدنا لعلاقة المقتضيات النزولية بعلمي المناسبة والترتيب، على الرغم من كونهما يشتغلان أساسا في المستوى الداخلي.

أولا / المقتضيات النزولية:

إن دارس القرآن الكريم يجد نفسه في مواجهة نص خاص، وخصوصيته نابعة من قداسته وألوهية مصدره، لكنه رغم ذلك يظل نصا لغويا ينتمي لثقافة خاصة.[3] وهو ذو طبيعة تركيبية خاصة تميزه عن غيره من النصوص الوضعية إنتاجا وشكلا، مما يبقي قارئه المعتمد على الكفاءة اللغوية لوحدها عاجزا أمام الدلالات الغزيرة والمكثفة لنصوصه، وكذا أمام تنويعاتها الموضوعية.

يتحتم على هذا القارئ إذن البحث عن أكبر عدد من المؤشرات المساعدة على إزالة كل غموض قد يشعر به وهو يحاول استكشاف بعض جوانب دلالته،

---

1 ــ ينظر محمد أحمد خضير: التركيب والدلالة والسياق، ص: 114.

2 ــ ينظر نصر حامد أبو زيد: مفهوم النص، ص: 26.

3 ــ ينظر نصر حامد أبو زيد: مفهوم النص، ص: 18 ــ 19.

وإيجاد دور لهذه المؤشرات مساعد على إيضاح هذه الجوانب. والحق أن كثيرا من النصوص العربية القديمة إذا أردنا فهمها على الوجه الصحيح فعلينا أن نعرف الحدث الذي قيلت فيه، والظرف الذي أبدعت فيه، لذلك فقد كان سياق الحال من القرائن المهمة التي اعتمدها المؤولون في استنباط معاني الآيات القرآنية ومعرفة مقاصد الخطاب الإلهي.

يتجلى هذا النمط من السياق فيما يعرف بـ" أسباب النزول"، ومعلوم أنها ذات علاقة مباشرة بعلم "المكي والمدني". لذا صارا معا يمثلان شقا هاما يمكن وصفه بالمؤثر في نزول الآيات، وهذا ما يفسر الاتجاه إلى دراسة هذا الأثر النزولي بحسب "المقتضى السببي"، وكذا "المقتضى الظرفي" تحت العنوان الجزئي السابق.

1 ـ المقتضى السببي (قاعدة العموم والخصوص):

لم تلق النصوص القرآنية كاملة ونهائية في لحظة واحدة، فلقد تشكلت خلال فترة زادت على العشرين عاما في واقع وثقافة مميزين، وحين نقول تشكلت فإننا نقصد بدرجة أولى وجودها المتعين فيهما، وبدرجة ثانية اضطلاعهما بدور ما في تشكيل هذه النصوص.

بهذا يكون التعامل مع النصوص القرآنية في إطارهما ضروريا ـ وقد سبقت الإشارة إليه قبلا ـ لكن بمراعاة خصوصياتها المشار إليها سابقا، لأن حديثنا عن واقع نزولي سيعنى بنسبة كبيرة الأسئلة والحوادث التي نزلت الآيات الكريمة نتيجة مباشرة لها، والتي سماها العلماء بـ "أسباب النزول" « فهي تكافئ وتعادل ما اصطلح عليه الدلاليون المحدثون بـ "سياق الحال أو سياق المقام"، لأنها تلقي الضوء على الظروف والملابسات كلها التي تحيط بالنص القرآني، وتعطيه دلاله واضحة محددة» [1]، فاهتموا بمعرفتها وبجمعها وبالتالي التأكد من صحة روايتها والتحقق منها.

---

1 ــ حسين حامد الصالح، التأويل اللغوي في القرآن الكريم، ص: 131.

ولم يقف أمر هؤلاء عند حدود الاهتمام فقط بل جعلوا لها الأسبقية، ذلك أن السبب أو الحادثة المعينة هي التي تحدد الإطار الواقعي الذي يمكن فهم الآيات من خلاله. وبعبارة أخرى أدرك علماء القرآن أن قدرة المفسر على فهم دلالة النص لابد أن تسبقها معرفة بالوقائع التي أنتجت هذه النصوص، لأن ارتباط الآية بسبب معين هو عامل أساس موجه لدلالتها، ذلك أن البحث عن هذه الدلالة باعتماد ظاهر الآية اللغوي لا غير يُبقي أفقها مفتوحا صعب الإدراك في حالات كثيرة.

وتطرح هنا إشكالية مدى صحة أسباب النزول وكذا ظهور الحاجة إلى التأليف فيها إذ لا نكاد نجد لها أثرا مكتوبا يؤرخ له بفترة النزول، لأنها كانت مبثوثة رواية على ألسنة الصحابة من باب ذكرهم للسبب لا غير، بل إنهم لم يكونوا بحاجة إلى تدوينها لأسباب كثيرة من بينها أن الاهتمام كان منصبا على القرآن الكريم حفظا وفهما. وأكثر من ذلك، كانوا منهيين عن تدوين السنة الشريفة، وهي المُرتَّبة ثانية من حيث الأهمية بعد القرآن الكريم، فما بالك بالتدوين الفوري للأسباب مع اعتبارها ثانوية مقارنة بالمصدرين الأولين للتلقي؟

وطول فترة النزول جعل من الصعب تذكرها وتسجيل تفاصيلها، فلم يمكن إدراكها بمصداقية مطلقة إلا من طرف هؤلاء الذين عايشوها وشهدوها. لكن الأمر لم يستقر على هذه الحال، إذ بدأ شيوعها بين حَفَظَتها يتناقص تدريجيا بمرور الزمن، وحين بعد الناس عن عصر النبوة، صاروا في حاجة إلى معرفة الملابسات والأحوال من أسباب النزول، وإلى المأثورات عن رسول الله ﷺ.[1] لأن ضياع هذه الأسباب لم يبق لهم إلا ظاهر اللفظ، وهو غير سهل الإدراك نظرا للخصوصيات التي يتميز بها النص القرآني، والتي استفاض المختصون في تناولها.

---

1 ــ (م، ن)، (ص، ن).

لذا كان "علم أسباب النزول" واحدا من العلوم التي جمعها الزركشي في كتابه البرهان، إدراكا منه لأهميته ودوره الكبيرين، فذكر اعتناء المفسرين بالحديث عنه وإفرادهم التصانيف فيه، رادا في الآن نفسه على من اعتبره بحثا في التاريخ فقال: وليس كذلك بل له فوائد: منها وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم، ومنها تخصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب، ومنها الوقوف على المعنى. قال الشيخ أبو الفتح القشيري": بيان سبب النزول طريق قوي إلى فهم معاني الكتاب العزيز، وهو أمر تحصل للصحابة بقرائن تحتف بالقضايا. [1]

انطلاقا من تعداد الفوائد هذا، يعيدنا الزركشي إلى حديث لنا سابق عن علاقة السياق الداخلي للنص القرآني بنظيره الخارجي، من خلال التقاطعات الكثيرة التي تلتقي فيها الخصائص المميزة لأحدهما بتلك المميزة للآخر. ولئن تطرقنا في حديثنا عن الحلول الخارجي للمناسبة والترتيب من المنظور النزولي، فها هو صاحب البرهان يذهب بنا إلى الحديث عن ظاهرة الحلول بالاتجاه المعاكس، لكن هذه المرة بشيء من الدقة والتفصيل.

إن ذكر الزركشي "وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم" يبين المنطلق الفقهي لفكرة الحلول في هذه الحال، والذي هو في الأساس استنباط الأحكام الشرعية من القرآن (وقد تمت الإشارة إليه سابقا)، أما ذكره لـ "تخصيص الحكم" فيحيلنا مباشرة على "قاعدة العموم والخصوص" التي هي الأساس على الإطلاق في هذه العملية، وستكون أساسا مطلقا في تفصيلنا لحركيةٍ تميز المقتضى السببي باتجاه الداخل النصي.

لقد ظل علماء القرآن يفصلون بين السياق الداخلي للنص القرآني والسياق الخارجي له من خلال فصلهم بين علومه، فأغلبهم مجمع على أن « النص وإن كان من حيث ترتيب نزول أجزائه مرتبط بالواقع والأسباب، فإنه من حيث

---

1 ــ ينظر البرهان: ج1 / 33 .

التلاوة أي من حيث ترتيبه الآن في المصحف يتجاوز هذا الارتباط بالوقائع، ليقيم روابط أخرى ناقشها العلماء أيضا في علم المناسبة بين الآيات» [1]، ومنه سنسعى محاولين إثبات وجود هذا الفصل نظريا، واستحالته في الجانب العملي.

لقد كان تناولنا لظاهرة الحلول الخارجي لعلمي المناسبة والترتيب إحدى محطات هذه المحاولة، وسيكون حديثنا عن الحلول الداخلي للسبب انطلاقا من قاعدة العموم والخصوص المعتمدة فقهيا محطة أخرى لإثبات ما حاول الزركشي الذهاب إليه، إذ يمكن اعتبارها إحدى مسوغات التلاقي بين خصائص السياق القرآني بنوعيه وبالنتيجة التقاء وتقاطع العلوم الموزعة بين النوعين.

إن الاعتماد على ظاهر النص القرآني قد يجعلنا نخطئ في تحديد المدلول من آياته، ولذا فإن سبب النزول يمكن المفسر أحيانا من القراءة الصحيحة للنص، ومن ثم يجعله قريبا من اكتشاف الدلالة، وليس المقصود بالقراءة الصحيحة تصحيح النص بل المقصود به التوجيه الصحيح لدلالة الألفاظ والعبارات. وحتى يكون هذا التوجيه سليما لا بد من إخضاعه لقواعد وقوانين تضبطه وتحدد مساره.

وفي هذا الصدد طرح الفقهاء خاصة وعلماء القرآن عامة ـ ومنهم الزركشي ـ الإشكال التالي: إذا كان السبب خاصا ونزلت الآية بصيغة العموم، أتكون العبرة بعموم اللفظ أم بخصوص السبب؟

ثم إنهم ـ على انقسامهم بين جزأي الإشكال ـ أقروا بأن التعامل مع دلالة الآيات لا يخرج بنا عن أحد أمرين، "فإما أن تكون العبرة بخصوص السبب وإما أن تكون بعموم اللفظ ".

إن النظر إلى الشق الأول من هذه القاعدة: "العبرة بخصوص السبب" يجعل المعنى مقتصرا على الحادثة التي هي سبب نزول الآية فلا يخرج المعنى عما

---

1 ــ نصر حامد أبو زيد: مفهوم النص، ص: 97 ــ 98.

اختص به هذا السبب، فيمكن بناء على هذا جعل هذا الشق من القاعدة "مبدأ" ندرس من خلاله أسباب النزول باعتبارها خاصية من خصائص السياق الخارجي.

أما النظر إلى الشق الثاني "العبرة بعموم اللفظ " فيخرج بالسبب من حادثة النزول إلى كل ما تضمه الألفاظ العامة التي صيغت بها الآية الكريمة، لتصير العبرة بالعموم اللفظي "وسيطا" يمكّن من الولوج عبر شكل السبب (ألفاظه) لا جوهره (الحادثة المتعلقة به) إلى داخل النص القرآني، وهي نواة فكرة الحلول الداخلي للمقتضى السببي.

ويشتغل هذا الوسيط اشتغالا نوعيا، إذ قد يحدده الأثر المبين لسبب النزول كما قد يحدده السياق الداخلي. فاستيعاب النصوص للوقائع الجديدة لا بد أن يستند إلى دوال إما في بنية النص وإما في السياق الاجتماعي لخطابه، [1] وهذا الاشتغال وارد بشقيه أحيانا، متى ما كان حلول السبب جزئيا لداع يبرره علم المناسبة والترتيب.

ويتلخص العمل بقاعدة العموم والخصوص وفق ما طرحه الزركشي بالترسيمة التالية:

العبرة بخصوص السبب	العبرة بعموم اللفظ
←	→
مبدأ / خاصية خارجية	وسيط / حلول داخلي

أ ـ السبب خاصية خارجية (خصوص السبب):

يمكننا عموما اعتبار أسباب النزول من أهم العلوم الدالة والكاشفة عن علاقة النص بالواقع وجدله معه، فلا تخرج دلالة النص في كثير من الأحيان

1 ــ ينظر نصر حامد أبو زيد: مفهوم النص، ص: 104.

عما يقع في محيط النزول من أحداث، ومتى جهلت غاب فهم النص واكتنفه الغموض.

ويذهب الزركشي إلى ما نحن بصدد الحديث عنه حين يقول بأن "الوقوف على المعنى" من أهم الحكم التي تقف وراء الاهتمام بهذا العلم [1]، وكون علة المعني هي نفسها سبب النزول يجعل الرجوع إلى هذا الأخير حسبه مساعدا في حل جملة من المعضلات الدلالية:

إن النظر في السبب من هذه الزاوية يساعد في دفع "توهم الحصر"، ذلك أن إهماله قد يقودنا إلى أخطاء كثيرة، منها القول بحصر النص القرآني لدلالةٍ مَا في لفظه الظاهر، وفي ذلك قال الشافعي في معنى قوله تعالى: ﴿ **قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً** ﴾ [**الأنعام: 145**]. إن الكفار لما حرموا ما أحل الله وكانوا على المضادة والمحادة جاءت الآية مناقضة لغرضهم، فكأنه قال: لا حلال إلا ما حرمتموه، ولا حرام إلا ما حللتموه والغرض "المضادة" لا "النفي والإثبات" على الحقيقة، وكأنه قال: لا حرام إلا مال حللتموه من الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ولم يقصد حل ما وراءه، إذ القصد إثبات التحريم لا إثبات الحل. قال إمام الحرمين: "وهذا في غاية الحسن ولولا سبق الشافعي إلى ذلك لما كنا نستجيز مخالفة مالك في حصر الحرمات فيما ذكرته الآية". [2]

لقد أوضح سبب النزول إذن أن الغرض من الآية المضادة لا غير، وهذا ما انتبه إليه الشافعي، بينما كان اعتماد الإمام مالك على ظاهر الآية لوحده، سببا ليذهب إلى حصر المحرمات فيما ذكرته هذه الآية فقط، ولم يكن لأحد أن يعارضه في هذا لولا وجود هذا السبب الذي أكد أن الغرض منها إثبات تحريم ما ذكرته لا إثبات حِلِّ ما لم يذكر فيها.

---

1 ــ البرهان: ج1 / 33.

2 ــ ينظر البرهان: ج1 / 34.

ومن المعضلات ما يصادف من "إشكال دلالي"، إذ أنه قد يتراءى لنا من ظاهر النص معان يمكن أن لا تتسجم مع منظومة الدلالات التي بناها القرآن، وجعل منها قواعد يعتمد عليها منهج المسلم في الحياة، وفي ذلك أورد الزركشي مثالا يتعلق بتفسير قوله تعالى: ﴿ **لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ... أَلِيمٌ {188}** ﴾ [**الأنعام: 188**]، ففي الصحيح عن مروان بن الحكم أنه بعث إلى ابن عباس ليسأله: لئن كان كل امرأ فرح بما أوتي وأحبّ أن يحمد بما لم يفعل معذبا لنعذبن أجمعون، فقال ابن عباس: هذه الآية نزلت في أهل الكتاب ثم تلا: ﴿ **وَإِذَ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ ... وَلاَ تَكْتُمُونَهُ ...مَا يَشْتَرُونَ {187}** ﴾ [**الأنعام: 187**] إلى قوله: ﴿ **لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ ... أَلِيمٌ {188}** ﴾ [**الأنعام : 188**]، قال ابن عباس: سألهم النبي عن شيء فكتموه وأخبروه بغيره، فخرجوا وقد أروه أن قد اخبروه بما سألهم عنه فاستحمدوا بذلك وفرحوا بما أوتوا من كتمانهم ما سألهم عنه. [1] فذكر السبب إذن بين عدم تناقض الشريعة مع الفطرة الإنسانية، إذ أن كل إنسان مجبول على الفرحة بما أوتي، كما أننا جميعا نحب أن نحمد على أمور حتى ولو لم نكن نحن من فعلها، وظاهر الآية دال على وجوب العذاب لمن اتصف بهتين الصفتين، وهنا إشكال تطرحه الآية الكريمة ظاهرا، ليكون سبب نزولها هو وحده الفاصل في حله، وعلم ابن عباس به أوضح بأن المقصودين بالخطاب هم من ذكر في السبب من أهل الكتاب، الذين فرحوا بكتمانهم ما سألهم الرسول عنه، فكان مقصود الآية الكريمة خاصا بهؤلاء لا عاما لكل الناس، وهنا يزول كل لبس وتصبح الدلالة أوضح ما تكون.

ولقائل أن يقول بأن القصد من وراء ذكر السبب اكتشاف دلالة النص بالعودة إلى سياقه الأكبر، والدلالة التي يمكن الوصول إليها هي أن الذم واقع على الجمع بين الفرح بما يجنيه الإنسان من الباطل، وبين حب الحمد على هذا

---

1 ــ ينظر (م. ن): ج1 / 36.

الباطل أيضا. لقد كذب اليهود على محمد وحققوا من وراء هذا الكذب غايتين: الفرح بخداع محمد واكتساب الحمد على شيء لم يفعلوه في الحقيقة، وهذه الدلالة لا شك تحتاج إلى معرفة سبب النزول ولكنها تظل دلالة عامة لا تختص بالسبب الذي نزلت من أجله. [1] فيكون الجواب أن تأويل ظاهر الآية بهذا الشكل ماض في الصحة إلى حد بعيد، لكن صاحب هذا التأويل اعتمد على المرجعية السببية في جعل الباطل صفة للأمر المكتسب والمحمود عليه، لارتباطه بـ"اليهود"، ولولا ورود ذكرهم صراحة في السبب لما أمكن الوصول إلى تعميم الدلالة بهذه الصورة.

وأوضح من ذلك مثالا قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ {6} خَتَمَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عظِيمٌ {7}﴾ [البقرة: 06 ـ 07]**، التي يفهم من معناها اللغوي ضياع جهد الرسول ﷺ في دعوته للكفار، لعلم الله ببقائهم على كفرهم سواء دعاهم الرسول إلى الإيمان أم لم يدعهم، لكن المعنى الحقيقي مخالف تماما لهذا التفسير، " فالذين كفروا " المذكورون في هذه الآية ليسوا مطلق الكافرين، بل هم كفار مكة الذين حادّوا الله ورسوله واشربوا في قلوبهم الكفر، وعلم الله أنهم لم يستجيبوا للرسول، كأبي جهل وعتبة بن ربيعة وغيرهما ممن مات على الكفر في غزوة بدر وأحد من قتلى قريش. فهؤلاء قد حكم الله عليهم هذا الحكم ﴿ **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ**﴾، وإلا فلو كان المراد بالذين كفروا في هذه الآية مطلق الكافرين لما كان لدعوة الرسل حكمة، ولما كان لعرض رسالاتهم على الناس معنى. [2] فتخصيص السبب للأوصاف المذكورة في الآية بأناس بعينهم، أخرج باقي من

---

1 ــ ينظر نصر حامد أبو زيد: مفهوم النص، ص: 198.

2 ــ ينظر السيد أحمد عبد الغفار: التفسير والنص، ص: 257.

كان كافرا أو من مازال على كفره حتى الآن من دائرة الميئوس من دعوتهم وإنذارهم، لأن هدايتهم ممكنة بإرادة ومشيئة من الله عز وجل.

كما يساعد السبب بشكل كبير في" تحديد المحال إليه بلفظ الجمع"، وينشأ هذا الإشكال عن استعمال الألفاظ الدالة على الجمع في واقعة تختص بشخص محدد كان من المفروض استعمال ما يحيل إليه إفرادا، ومن أمثلته قوله تعالى: **﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَاناً وَقَالُواْ حَسْبُنَا اللّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ {173}﴾ [آل عمران : 173]**، فإن دلالة كلمة الناس في الموضعين توقع المعتمد على ظاهرها في التباس يعود إلى تبيُّن دلالة المخبر والمخبر عنه، فهو على ظاهره واحد، لكن هذا ليس من المنطق أو الفصاحة في شيء، ووجه التمييز بينهما قولنا: إن الألف واللام في كلمتي الناس ألف ولام الجنس، ولكنها ألف ولام العهد التي لا تتكشف إلا بالعودة إلى أسباب النزول.[1] فدلالة "ال" تفهم من ظاهر القول على أنها "جنسية" تطلق على عموم بني آدم أو الجنس البشري كله، ولا يمكن أن يكون هذا هو الحال في الآية لامتناع اجتماع ثلاثة من ألفاظ العموم في مثل هذا التركيب. إذن فقد جاءت لفظة الناس وعاد إليها ضمير الجمع ومرجعها الواقعي واحد. يرى الفراء في هذه الآية أن "الناس" في هذا الموضع واحد هو " نعيم بن مسعود الأشجعي "...[2]

ويلتمس الزركشي لمثل هذه الصياغة الجمعية تعليلات أخرى تعضدها من باب كونها محاولات للتوفيق بين احتمالات عدة، ومنها أنه « جاز إطلاق لفظ الناس على الواحد لأنه إذا قال الواحد قولا وله أتباع يقولون مثل قوله، حسن إضافة ذلك إلى الكل، قال الله تعالى: **﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْساً فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ {72}﴾ [البقرة:]**، **﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ {55}﴾ [البقرة: 55]**

---

1 ــ ينظر نصر حامد أبو زيد: مفهوم النص، ص: 108.

2 ــ ينظر محمد احمد خضير: التركيب والدلالة والسياق: ص 68.

والقائل ذلك رؤوسهم، وقيل المراد بالناس ركب من عبد القيس دَسَّهم أبو سفيان إلى المسلمين وضمن لهم عليه جعلا، قاله ابن عباس وابن إسحاق وغيرهما». [1] وهو تعليل لا يفسر إلا إمكانية تعدد الإحالة، أما ضرورة الرجوع إلى السبب فتبقى أساسا، سواء كان المحال إليه واحدا أو أكثر من واحد.

وللسبب كذلك دور هام في " تحديد الناسخ من المنسوخ "، وهي قضية جد معقدة تضع الخطوط واللمسات الأخيرة في تأكيد الارتباط الضروري بين النص والواقع الذي هو ذو شكل خاص وفريد، تحافظ فيه أسباب النزول بوصفها خاصية من خصائص السياق الخارجي على جوهر طبيعتها.

وحتى وإن أفرد الزركشي للناسخ والمنسوخ بابا مستقلا، فإن الفصل بين هذا العلم وأسباب النزول هو فصل نظري أكثر منه واقعي، فالصلة وثيقة والترابط شديد بين قضايا الناسخ والمنسوخ وبين قضايا أسباب النزول، بحيث يمكن أن نعدهما من منظور الترابط المذكور قضية واحدة أو نوعا واحدا من أنواع علوم القران، [2] مع أخذ الناسخ والمنسوخ شكل أحكام مستمدة من النص.

إن تجنب المعضلات السابقة، يفضي إلى القول بأن العمل بخصوص السبب، يجعل سبب النزول «أقوى وأولى وجه في تفسير الآية التي نزلت، لأنها السبب المباشر لإيضاح المعنى وإزالة اللبس»، [3] إذ عليه يتوقف اكتشاف الدلالة، كونه السبيل الأوحد إليها، ودون العلم به يصبح كل جهد تأويلي غير ذي جدوى لأنه سيقود حتما إلى معنى خاطئ.

---

1 ــ البرهان: ج3 / 8.

2 ــ ينظر مفهوم النص، ص: 134.

3 ــ الواحدي النيسابوري، صحيح أسباب النزول، مراجعة وتقديم: الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، يوسف عمر مبيض، ط 1، منار للنشر والتوزيع ــ دمشق ــ 1424 هـ / 2003 م، ص:7.

هـذه الوظـائف المـذكورة يوضـحها الرسـم التـالي مـن وجهـة نظـر تحـدد موقعها ضمن السياق الخارجي للنص القرآني:

وظائف السبب الخاص

- دفع توهم الحصر
- إزالة الإشكال الدلالي
- تحديد المحال إليه بلفظ الجمع
- تحديد الناسخ والمنسوخ

(سياق خارجي)

مبدأ خصوص السبب

ب ـ الحلول الداخلي للسبب (عموم اللفظ):

لقـد رأينـا في العنصـر السـابق أن اشـتغال الشـق الأول مـن قاعـدة العمـوم والخصـوص يجعـل مـن السـبب محـددا وحيـدا للمعنـى، وأن الجهـل بـه أو إهمالـه يجعل الوصول إلى الدلالة الحقيقية للنص القرآني أمرا مستحيلا. وبقي أن نرى أثر اشتغال الشق الثاني والذي فحواه أن **"العبرة بعموم اللفظ"**، وهـذا الاتجـاه هـو ما ذهب إليه جمهور العلماء.

إن عمل هذا الشق يتمثل في قيامه بدور الوسيط الذي يسهل عملية الحلول الداخلي للأسباب، وهو يأتي في صورتين:

قد يكون **تاما** تصبح فيه الأسباب حاملة لأحداث عارضة لا غير، وهذا بدخولها النص واندماجها مع سياقه اللغوي في انسجام كامل بغطاء من الألفاظ العامة التي توظفها الآيات الكريمات، فينتج عن ذلك ائتلاف الآية المسببة مع غيرها من الآيات المنتظمة بوجه من وجوه المناسبة، وهذا بدوره يفرز نتيجة أخرى وهي أن «الحكم الذي يؤخذ من اللفظ العام يتعدى صورة السبب الخاص إلى نظائرها» [1] ليتسع المجال الدلالي للآية فيشمل كل ما شابه تلك الصورة، وهذا الانتقال من الخصوص إلى العموم لا يهدف إلى قطع الصلة تماما بين السبب والنص، لأن من شأن ذلك أن يحدث قطيعة بين النص والواقع وهذا غير وارد تماما، وإنما هدفه فتح آفاق النصوص القرآنية لتستوعب وقائع ومعان غير محدودة، فتكون من ثم قابلة لإعادة القراءة والتفسير والتأويل، وهذا يتيح لها مرونة لا تبقيها قارة عند لحظة ومكان ثابتين، بل يجعلها قابلة للانبعاث من جديد كلما توفرت ظروف وعوامل مشابهة، وكأن السبب يتكرر فيتكرر معه نزول الآية.

ولقد «نظر كثير من الفقهاء إلى الوقائع الجزئية التي يمثلها علم أسباب النزول، بوصفها مجرد نماذج وأمثلة لأحوال اجتماعية وإنسانية، وعلى ذلك فإن دلالة النص لا تقف عند حدود هذه الوقائع الجزئية بل تنسحب على كل الوقائع الشبيهة»، [2] فيتم بذلك الانتقال من الجزئي إلى الشبيه في حدود ما يتيحه النص من دوال، وأيضا في حدود ما يتيحه الذهن من روابط منطقية بين الأشياء المشتركة، ذلك أن الحلول الداخلي للسبب يعني الانتقال من محيط النص إلى الداخل النصي، وهذا يعني بصورة أخرى المرور من حالة "المؤقت والمرحلي" التي تميز السبب ضمن واقعه المادي إلى حالة "المنبعث والمستمر والدائم" التي يكتسبها في صورته اللغوية، فيكون النص بهذا هو وحده الضامن لاستمرار

---

1 ــ مناع القطان: مباحث في علوم القرآن، ص: 79.

2 ــ نصر حامد أبوزيد، مفهوم النص، ص: 195.

وخلود دلالة السبب في صورته الشكلية. وهنا يمكن القول بأن «النص في مثل هذا الفهم يحول الحدث الخارجي (سبب النزول) إلى صورة رمزية تمثيلية، فهو لا يعكس الحدث عكسا آليا ولا يعبر عنه بطريقة ميكانيكية، إنه يعكسه ويتجاوزه في نفس الوقت بتحويله إلى صورة مجازية» [1] ولئن كان من المفترض أن تكون معرفة الحدث أمرا ضروريا قبل التعامل معه في إطار النص، فإن الأمر - بعد الحلول الداخلي للسبب - يصير أقل أهمية لأن السياق النصي بتعميمه لصورة السبب لغويا سيوحي للقارئ منذ الوهلة الأولى بدلالات كثيرة، كافية لأن تغطي أي تصور عن حالة مشابهة قد يتبادر إلى ذهنه، ولن تكون العودة إلى السبب في هذه الحال ذات فائدة لأنها لن توصل إلا إلى معنى جزئي لا يخرج عن تلك المعاني التي ظهرت بداية.

وتكثر في القرآن أمثلة الحلول الداخلي للسبب أي تعدية الآيات إلى غير أسبابها، نقل منها الزركشي آيات مع تعليقات أصحابها عليها، معتبرا أن الصيغة التي تنزل بها الآية أو السورة قد تستوعب السبب الذي نزلت لأجله، بل إن درجة عمومها تكاد تخفيه تماما حتى كأنها غير مسببة، فيعتبر القارئ منذ القراءة الأولى بما ورد فيها على ظاهر لفظها.

ومما ذكره أن من بين الحوادث التي تجاوزتها الآيات التي نزلت بسببها، حوادثُ تكثر أمثالها وتختص بشخص واحد فنزلت الآيات لإعلانها وبيان أحكامها، مثل قوله تعالى: ﴿مَا يَوَدُّ الذِينَ كَفَرُوا ... مِنْ رَبِّكُمْ﴾ فلا حاجة لبيان أنها نزلت لما أظهر بعض اليهود مودة المؤمنين... [2]، فالغرض من الآية بيان دوام عداء الكفار للمؤمنين حتى وإن أظهروا عكس ذلك، وذكر أن السبب إظهار بعض اليهود المودة للمؤمنين هو حالة جزئية غير ذات فائدة أمام المعنى المستفاد من ظاهر اللفظ.

---

1 ــ (م. ن)، ص: 172.

2 ــ ينظر محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير: ج1 / 48 ــ 49.

ومن هذا النوع النازل في شخص واحد معلوم « نزول آية الظهار في سلمة بن صخر وآية اللعان في شأن هلال بن أمية، ونزول حد القذف في رماة عائشة رضي الله عنها، ثم تعدى إلى غيرهم، وإن كان قد قال سبحانه وتعالى: **﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَداً وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ {4}﴾ [النور: 04]** فجمعها مع غيرها إما تعظيما لها إذ أنها أم المؤمنين - و من رمى أم المؤمنين فقد رماهم - وإما للإشارة إلى التعميم، ولكن الرماة لها كانوا معلومين فتعدى الحكم إلى من سواهم ...» [1] فحد القذف لم يبق مقتصرا في رماة عائشة لأنها ذكرت في السبب مثالا عن محصنة مقذوفة من بين كثير من نساء المسلمين اللائي قد يتعرضن إلى مثل ما تعرضت له، فأوجب الإثم على كل من قذف واحدة منهن، وقارئ الآية يكون قد تعامل حقيقة مع ظاهر النص أما السبب فكان تعامله معه ضمنيا.

ومنها "تعدي بعض الصفات اللازمة لموصوفين معينين" إلى غيرهؤلاء، فمثلا: "المغضوب عليهم" هم اليهود، وقد صرح القرآن في غير موضع وفي أكثر من أية بأنهم مغضوب عليهم من الله، وليس وصف اليهود بالمغضوب عليهم مانعا من إطلاق الوصف على كل من غضب الله عليه لحياده عن الطريق المستقيم، وكذلك الشأن في الضالين باعتباره وصفا لكل من ضل طريق الحق والهدى، [2] فحتى وإن نزلت الصفة نصا في فئة معينة، فإنها تناولت كل من هم في حكمهم حتى قيام الساعة.

---

1 ــ البرهان: ج1 / 34 ــ 35.

2 ــ ينظر السيد أحمد عبد الغفار، التفسير والنص، ص: 249 ــ 250.

إذن فما يمكن قوله حول الحلول الداخلي التام هو « أن السبب قد يكون ملفوظا وقد يكون ملحوظا ـ إذا صح التعبير ـ »[1] فمتى كان التعامل معه باعتباره من السياق الخارجي "لُحِظَ" عملا بمبدأ العبرة بخصوص السبب، ومتى طغى ظاهر النص على حيثياته فاحتواها عمومه "لُفِظ" بتدخل الوسيط العبرة بعموم اللفظ .

وقد يكون الحلول جزئيا يصير فيه السبب جزءا من نسيج النص القرآني لكنه لا يندمج معه بصورة كاملة مثل ما يحدث في الحلول التام، وإنما يتحكم نظم الآيات في عملية تموضع الآية المسببة ومدى انسجامها مع هذا النظم. وإذا كانت المرجعية السببية للآية غير ذات أهمية في حالة الحلول التام، فإن هذه المرجعية تظل حاضرة في حالة الحلول الجزئي، فينظر فيها لبيان مدى مناسبتها لمعني الآيات السابقة لها أو اللاحقة بها. وقد ناقش الزركشي هذا النوع في معرض حديثه عن "مناسبة آية مسببة لسياق النظم"، مبينا أن بعض الآيات قد تنزل لأسباب خاصة، وتوضع كل واحدة منها مع ما يناسبها من الآي رعاية لنظم القرآن وحسن السياق، فذلك الذي وضعت معه الآية نازلة على سبب خاص للمناسبة إن كان مسوقا لما نزل في معنى يدخل تحت ذلك اللفظ العام أو كان من جملة الأفراد الداخلة وضعا تحت اللفظ العام فدلالة اللفظ عليه: هل هي كالسبب فلا يخرج ويكون مرادا من الآيات قطعا؟ أو لا ينتهي في القوة إلى ذلك؟ لأنه قد يراد غيره وتكون المناسبة مشبهة به؟ فيه احتمال، واختار بعضهم أنه رتبة متوسطة دون السبب وفوق العموم المجرد.[2]

فلا تستوعب دلالة النظم دلالة السبب إلا إذا كان المعنى الذي تحمله الآية داخلا تحت اللفظ العام للآيات موضع النظم، وهنا يظهر تعاضد العلمين. ومادام

---

1 ــ صبري المتولى: منهج ابن تميمة (في تفسير القران الكريم)، عالم الكتب، 1401 هـ / 1981 م، ص: 229.

2 ــ ينظر البرهان: ج1 / 35.

هذا التعاضد مشروطا بانسجام السبب مع سياق الآيات، يبقى الحلول جزئيا. ولا أدل على ذلك من اعتبار بعض الدارسين ومنهم الزركشي لهذا النوع رتبة متوسطة، لا تحيل مباشرة إلى السبب من منظور سياقي خارجي، ولا تجعل الآية المسببة داخلة تحت العموم اللفظي كما يحصل في حالة الحلول التام.

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً {58}**﴾ [**النساء: 58**]، فإن مناسبتها للآية التي قبلها وهي قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيباً مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ هَـؤُلاء أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُواْ سَبِيلاً {51}**﴾ [**النساء: 51**]، أن ذلك إشارة إلى كعب بن الأشرف كان قدم إلى مكة (...الحديث)، قال ابن العربي في تفسيره: وجه النظم ما أخبره عن كتمان أهل الكتاب صفة محمد، وقولهم: إن المشركين أهدى سبيلا، فكان ذلك خيانة منهم فانجر الكلام إلى ذكر جميع الأمانات. [1] وهو مثال سبق وأن بينا وجه المناسبة فيه في قضية الحلول الخارجي لهذا العلم ومدى علاقته بأسباب النزول، وهو ليس الوحيد.

لقد جاءت هذه الآية المسببة قبل آية نصها عام في وجوب رد الأمانات إلى أهلها، فدخلت تحت هذا اللفظ، فما كان بالإمكان ورودها إلى جانبها، وما كان بالإمكان إدراك وجه التناسب بينهما لولا العودة إلى سبب النزول، فالجامع أصبح « سياق تحمل مسؤولية وأدائها على الوجه المطلوب المبرئ للذمة» [2]، كما لم يكن بالإمكان الحكم بذلك لولا أن السبب في الآية الأولى، وهو إدراك أهل الكتاب ممن عرف محمدا لصفات النبوة فيه، يعتبر أمانة من الأمانات الواجب أداؤها إلى أهلها.

---

1 ــ البرهان: ج1 / 35 ــ 36.

2 ــ مصطفى مسلم، مباحث في التفسير الموضوعي، ص: 71.

على أننا لا ينبغي أن نغفل الإشكال الذي طرحه الزركشي في أثناء هذه الحالة، وهو كون السبب من جملة الأفراد الداخلة وضعا تحت اللفظ العام: فهل دلالة اللفظ عليه تشبه دلالتها على السبب فلا يخرج عنها ويكون مرادا من الآيات قطعا؟ أولا ينتهي في القوة إلى ذلك؟

فهناك إذن « حوادث حدثت وفي القرآن آيات تناسب معانيها سابقة أو لاحقة، فيقع في عبارات بعض السلف ما يوهم أن تلك الحوادث هي المقصودة من تلك الآيات مع أن المراد أنها مما يدخل في معنى الآية» [1]، ومعنى هذا أن الحلول لم يكن للسبب بل لحادثة تدخل في معنى عام تضمه آية مرتبة في سياق معين مع آيات أخرى، علما أن هذه الآية غير مسببة. ويمثل لهذه الحالة أيضا بما ذكر من سبب نزول قوله تعالى: وما رواه ابن عباس (ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمنا) ... و ترتيب هذه الآية ضمن سياق آيات أحكام الجهاد. [2] فقَتْلُ بعض الرجال من المؤمنين لأحد الكفار واستيلائهم على غنمه بعد أن ألقى عليهم السلام لظنهم أنه إنما فعل ذلك لاتقاء الأذى الذي كان متوقعا منهم، ليس سببا لنزول الآية الكريمة المذكورة، وإنما دخلت هذه الحادثة في المعنى العام لهذه الآية في سياقها الذي وردت فيه وهو سياق بيان أحكام الجهاد، فهذا من قبيل الحلول الجزئي للحوادث المشابهة للسبب وليس للسبب نفسه.

يمكننا الآن توضيح الحلول الداخلي للمقتضى السببي بصورتيه التامة والجزئية من خلال المخطط الآتي:

---

1 ــ ابن عاشور، التحرير والتنوير: ج1 / 49.

2 ــ ينظر (م، ن)، (ص، ن).

سبب النزول

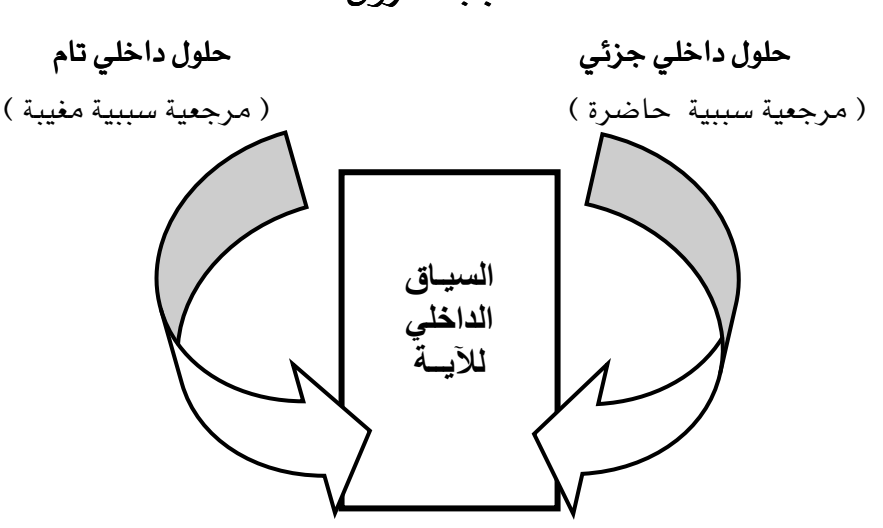

الحلول الداخلي للسبب (الوسيط / عموم اللفظ)

وخلاصة القول أن قرينة الحال أو أسباب نزول الآيات كانت من القرائن المهمة التي أشار إليها الزركشي، والتي اعتمدها ابن عباس ومجاهد وعامة المؤولين في تخصيص دلالة اللفظ القرآني أو تعميمه، لأن الآيات القرآنية كانت تنزل لمعالجة مشكلات معينة، أو ذكرا لحوادث وقعت للرسول ﷺ وللمسلمين في ذلك الوقت، فمن تلك الآيات ما يبقى على خصوصه بتلك الحادثة أو ذلك السبب، غير أن معظمها يكون خاص السبب لكنه عام الحكم.

وفي تحديدنا لشكل التعامل مع أسباب النزول في هذه الحال، أشار صاحب البرهان إلى أنه علينا أن ننطلق من القاعدة القائلة بأن « اللفظ في مقصوده ويحتمل في غير مقصوده» [1]، وهذا ما يضمن تلازما في العمل بين شقي قاعدة العموم والخصوص بحسب اشتغالها الموضعي، أي دون تجاوز حدود تأثير

1 ــ البرهان: ج2 / 16 ــ 17. وينظر نصر حامد أبو زيد: مفهوم النص، ص: 107.

كل منهما، لأن التمسك بعموم اللفظ مع إهدار خصوص السبب في كل نصوص القرآن من شأنه أن يؤدي إلى نتائج تصعب أن يسلم بها الفكر الديني، كما أن التمسك بخصوص السبب في كل الآيات يثبط دلالة القرآن ويحبسها في الإطار الظرفي للنزول وهنا مكمن الخطأ، فإن القرآن جاء هاديا إلى ما به صلاح الأمة في أصناف الصلاح، فلا يتوقف نزوله على حدود الحوادث الداعية إلى تشريع الأحكام، [1] والعمل بشقي القاعدة يعني بصورة أو بأخرى هذه الحركية التي تميز هذا النوع من المقتضيات في اتجاه الداخل، مع حفاظها - عملا بخصوص السبب - على جوهرها المرتبط بالمنطلق.

2 - المقتضيات الظرفية:

تعتبر المقتضيات الظرفية النوع الثاني الممثل لمقتضيات النزول، وهي تتناول بالخصوص مكان وزمان نزول الوحي. ولقد مهدنا لكل المقتضيات بصورة عامة ذاكرين بأننا سنتناول خصائص السياق ضمنها، تحت المعجم المصطلحاتي الذي اعتمده علماء القرآن. لذا سيكون مكان نزول الوحي (مكة والمدينة مع ارتباطاتهما الزمنية) بديلا للاصطلاح العام المتداول، وبالتالي ستظهر خاصيتا المكان والزمان تحت عنوان "علم المكي والمدني"، أما ربطهما بالظرف فهو ذو مرجعية نحوية لا غير، فالزمان والمكان ظرفان "نحوا" وهذا أساس التسمية.

ولقد أدرج الزركشي هذا العلم في كتابه البرهان، لِماَ رأى له من فائدة في معرفة الناسخ والمنسوخ، [2] وكذا لارتباطه بعلم أسباب النزول، وما في ذلك من أهمية في تحيد الأطر الزمانية التي نزلت فيها الآيات، وتبعا لذلك التمييز بين الأحكام المتناسخة في القرآن الكريم.

والملاحظ أنه يأخذ في حصر أقسام المكي والمدني بحسب ما ورد في قول "النيسابوري" في كتابه "التنبيه على فضل علوم القرآن"، حين يقول بأنه من

---

1 ــ ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير: ج1 / 46.

2 ــ ينظر البرهان: ج1 /135.

أشرف علوم القرآن علم نزوله وجهاته وترتيب ما نزل بمكة ابتداء ووسطا وانتهاء (...) هذه خمسة وعشرون وجها، من لم يعرفها ويميز بينها لم يحل له أن يتكلم في كتاب الله تعالى. فيعد الزركشي: [1]

- ما نزل من القرآن بمكة ثم ترتيبه.
- ترتيب ما نزل بالمدينة، وهو تسع وعشرون سورة.
- ذكر ما نزل بمكة وحكمه مدني.
- ذكر ما نزل بالمدينة وحكمه مكي.
- ما يشبه تنزيل المدينة في السور المكية.
- ما يشبه تنزيل مكة في السور المدنية.
- ما نزل بالجحفة.
- ما نزل ببيت المقدس.
- ما نزل بالطائف.
- ما نزل بالحديبية.
- ما نزل ليلا.
- ما نزل نهارا.
- ما نزل مشيعا.
- الآيات المدنيات في السور المكية.
- الآيات المكية في السور المدنية.
- ما حمل من مكة إلى المدينة.
- ما حمل من المدينة إلى مكة.
- ما حمل من المدينة إلى الحبشة.

ثم إنه يحصر هذه الحالات مدعما إياها بشواهد من القرآن وكذا من أسباب النزول، ويقف عند هذا الحصر ولا يزيد.

---

1 ــ ينظر (م. ن): ج1 / 138 ــ 139 وما بعدهما.

إلا أننا سنجعل من الاقتضاب المميز لهذا الباب منطلقا نتوسع من خلاله في الدراسة المزدوجة لمحتواه، مقسمين عملنا على نحو ما قسمه هو نفسه في العنوان "معرفة المكي والمدني ـ وما نزل بمكة والمدينة وترتيب ذلك". ومن خلال ما توحي به صياغته لهذا العنوان سيأخذ عملنا مسارين:

الأول يتجه إلى "معرفة المكي والمدني" وسنتناول مضامينه باعتباره خاصية من خصائص السياق الخارجي، كما سنتطرق من خلاله إلى مشكلة تصنيف القرآن إلى مكي ومديني مناقشين مدى مصداقية وصحة أسس هذا التصنيف، ومتحققين من ذلك من خلال تتبعنا لبعض النصوص القرآنية موضوعا وأسلوبا.

الثاني يتجه إلى "ما نزل بمكة والمدينة وترتيبه" وفيه سنستوحي جزءا من دراستنا الحلولية الداخلية لعلمي المكي والمديني، انطلاقا من الإشارة إلى "الترتيب" الواردة فيه، وهذا خلال محاولتنا ربط هذه المقتضيات بالسياق الداخلي للنص.

مع الإشارة إلى أنه في إطار تكامل العلوم، لا يمكن تناول علم المكي والمدني بمعزل عن نظيره السببي، ذلك أن «أسباب النزول والمكي والمدني والناسخ والمنسوخ، قضايا متداخلة ومتكاملة ولا غنى بأي حال لبعضها عن بعض، ولبيان أوجه الصلة بينها نقر أن القطع بسبب نزول السورة يفيد القطع بمكية السورة أو مدنيتها، والقطع بذلك يفيد في معرفة الناسخ والمنسوخ »[1]، وينتج عن هذا أنه علينا قبل توزيع النصوص القرآنية بين المكي والمدني، أن نفرد كل آية مسببة بالواقعة الفعلية التي يحملها سببها، ومتى فعلنا ذلك سهل علينا تحديد الانتماء، وبالنتيجة التأكد من ترتيب تتالي الأحكام القرآنية.

1 ــ صبري المتولى: منهج ابن تيمية (في تفسير القرآن الكريم)، ص: 222 ــ 223.

أ ـ المنظور الخارجي للمقتضيات الظرفية (المصداقية ـ المسايرة):

علينا الإقرار بداية بأن «معرفة سبب نزول كثير من نصوص القرآن على سبيل القطع واليقين ليست دائما سهلة متاحة» [1]، لنطرح في هذا الصدد مشكلة مصداقية المقتضيات، فالقرآن نزل آيات متفرقات بحسب المناسبات وما تقتضيه الدعوة طيلة فترة الوحي كله، وقد زادت مدتها عن اثنتين وعشرين سنة، كما أن التاريخ لم يترك لنا أي سجل كامل لأسباب النزول وتاريخها المضبوط، وحتى الآيات التي نعرف أسباب نزولها وتواريخها تختلف فيها الآراء وتتعدد فيها الأقوال ولا مجال فيها لغير الظن والترجيح.

وبالتالي فإن مشكلة مزدوجة الطرح تصادفنا حقيقة هنا، يتعلق قسم منها بإيجاد سبب نزول لا لبس فيه يؤكد مكية الآية أو مدينيتها، أما القسم الثاني منها فيتعلق بالسبيل إلى التحقق من صحة هذا السبب.

إن أسباب النزول تعتبر سياقا اجتماعيا أحاط بنزول الآيات الكريمات وبالتالي بتشكل النص القرآني بصورة عامة، وبما أن التعرف على الوقائع التي تتضمنها هذه الأسباب تؤخذ كلها من الأثر، ستكون وجهتنا الأولى لحل الجزء الأول من المشكلة الاتجاه إلى ما نقل إلينا من روايات للأسباب، ليكون السياق الاجتماعي أو سياق الحال الأول "نقليا"، أما الوجهة الأخرى فتقودنا إلى التحقق من صحة هذا السبب (الجزء الثاني من المشكلة)، وسنعتمد للوصول إلى هذا الهدف على السياق الأكبر الذي روي في إطاره سبب النزول، لأنه أحد طرائق التمييز بين الأسباب والترجيح بينها، في حال انعدمت القدرة على انتخاب سبب معين من ضمن أسباب النزول المتساوية في درجة الصحة، وهذا السياق هو ما يمكن تسميته سياقا "عقليا".

هنا يشارك الزركشي علماء القرآن اعتمادهم على حفظ الصحابة والتابعين وذاكرة من شهد القرآن في فترتي نزوله، في التمييز بين الوقائع

---

1 ــ صبري المتولى: منهج ابن تيمية (في تفسير القرآن الكريم)، ص: 108 ــ 109.

المكية والمدينية، لأنه أمر تحصل لهم بقرائن تحتف بالقضايا.[1] وقد ثبت أن الكثير منهم اشتهر بقوة الحافظة وشدة الاهتمام بما ينزل من القرآن، وفي ذلك « أخرج البخاري عن ابن مسعود أنه قال: والذي لا إله غيره، ما نزلت آية من كتاب الله تعالى إلا وأنا أعلم فيمن نزلت، وأين نزلت »[2]. وقد وضعوا معايير كثيرة للموازنة بين الروايات المتعددة منها سلامة المتن، رتبة من شهد السبب، حضوره أو سماعه نقلا، صدق الراوي... إلخ، غير أن ذلك لم يمكنهم من التوصل إلى فهم الكثير من الجزئيات المتعلقة بهذين النوعين.

ولم يهتم صاحب البرهان في هذا الباب بمعالجة مشكلة صحة الرواية، وهي قضية فُصِّلَ فيها اتفاقا واختلافا في أكثر من مؤلف، بقدر اهتمامه بها دليلا على صحة التقسيم "المكي / المدني" لا غير. إذن فاجتهاده مثل غيره لم يتجاوز محاولة البحث عن خصائص فارقة إلى جانب المعيار الزمني والمعيار الموضوعي، كما أنه لم يتجه إلى تمحيص الروايات المنقولة والذاكرة للظروف المحيطة بنزول الآيات القرآنية بغية الوصول إلى أقربها تحديدا لمكية الآية أو مدينيتها، رغم أن البحث في هذا الأمر مفيد في تجنب حالة " تنازع الاختصاص المكاني للروايات المأثورة " وهي تفصح عن موقف يفرض الإقرار بمصداقية إحدى الروايات وبالتالي إقصاء الرواية المقابلة لها.

ومما أفرزه الجمع التلفيقي[3] بين الروايات ـ كما يظهر في كتاب البرهان ـ وجود مشكلتين كبيرتين، تتعلق الأولى بافتراض تكرار نزول الآية مرة بمكة ومرة بالمدينة، بينما ترتبط الثانية بافتراض تقدم نزول الآية عن الحكم أو العكس:

---

1 ــ ينظر البرهان: ج1/ 33.

2 ــ ينظر السيوطي، الإتقان: ج1 / 12.

3 ــ ينظر نصر حامد أبوزيد: مفهوم النص، ص: 81.

في هذا يطرح الزركشي في باب "ما أنزل مكررا" المشكلة الأولى قائلا: « وقد ينزل الشيء مرتين تعظيما لشأنه وتذكيرا به عند حدوث سببه خوف نسيانه » [1]. وهو رأي فيه ما يقال حول نسيان الرسول ﷺ للوحي، إذ أن هذا مستبعد لما تذكر السيرة في باب "جمع القرآن الكريم" من شدة حرص الرسول ﷺ وصحابته على حفظ الآيات وتدوينها فور نزولها. وبشفع صاحب البرهان هذا الطرح بأمثلة من القرآن مما يفترض أنه نزل مرة بمكة ومرة بالمدينة، منها قوله تعالى: ﴿ **وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً {85}**﴾ [**الإسراء: 85**]، فيها روايتان: الأولى تؤكد مدنيتها لما أخرجه البخاري عن ابن مسعود أن نفرا من اليهود سألوا الرسول ﷺ عن الروح فنزلت الآية ردا علي سؤالهم، والثانية تصنفها مكية فقد أخرج الترمذي وصح عن ابن عباس: استعانة القرشيين باليهود قصد تعجيزه ﷺ بالأسئلة لأنهم أهل كتاب، فسألوه عن الروح فأجيبوا بالآية الكريمة، ورجح السيوطي الرواية الثانية « بأن ما رواه البخاري أصح من غيره وبأن ابن مسعود كان حاضر القصة» [2]. ولئن اهتدى السيوطي إلى الترجيح المعتمد على شهادة ابن مسعود للواقعة - وقد أشرنا قبلا بعدم كفاية ذلك - إلا أن الزركشي بإدراجه للآية ضمن ما نزل مرة بعد مرة، تجنب أن يقع في تناقض واضح كنا سنحكم بوقوعه فيه بعد استشهاده بالصحيحين للتأكيد على صحة الرواية، ثم إن قوله فيما بعد بأن الآية مكية بالاتفاق يعيده إلى دائرة التناقض التي حاول تجنبها، فالسيرة النبوية هنا على ما يقال من ضعف مروياتها، حريصة على الربط بين الأحداث والنص، [3] والروح من الغيبيات التي كانت موضوعا للآيات المكية المعالجة لأمور العقيدة، وهما أمران يكفيان للحكم بمكية الآية.

---

1 ــ البرهان: ج1 / 38.

2 ــ ينظر البرهان: ج1 / 38، وكذلك السيوطي، الإتقان: ج1 / 46 .

3 ــ ينظر نصر حامد أبو زيد: مفهوم النص، ص: 84.

ومن الأمثلة كذلك ما ورد في: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ {1} ﴾ [الإخلاص: 01] أنها جواب للمشركين في مكة وأنها جواب لأهل الكتاب بالمدينة.[1] إذ أن الاحتكام إلى الجانبين السابقين أي السياق الأكبر للنزول وكذا موضوع السورة يمَكننا من القول بأن السورة من حيث مضمونها تدور حول التوحيد، وهو قضية القضايا في مواجهة المشركين وعبدة الأوثان، ولم يكن الخلاف مع أهل الكتاب من اليهود والنصارى خلافا حول مبدأ التوحيد ذاته، بل كان خلافا حول مفهوم التوحيد مع النصرانية من جهة وخلافا حول تفاصيل الشريعة وقضايا الحرام والحلال مع اليهود من جهة أخرى، وعلى ذلك فالروايات التي تنسب إلى اليهود أنهم سألوا محمدا عن نسب الرب وتفترض من ثم أن السورة مدنية روايات لا يجب أن يعتد بها.[2] فواقع صراع الإسلام مع المشركين من جهة، ومواجهته للأهل الكتاب وخاصة اليهود من جهة ثانية، والأسلوب الذي انتهجه للوقوف في وجه كل طائفة منهما، هو عامل مساعد على الوصول إلى القطع بمكية السورة، تجاوزا للتوفيق بين رأيين متناقضين لا جامع بينهما.

والأمثلة السابقة على ما يظهر فيها من تنازع مكي ومديني، إلا أن الزركشي وغيره اكتفى في التعليل لها بالقول بتكرار نزولها دون فصل في هذا التنازع. غير أنه لو اتجه إلى تحليل ما ورد في الأسيقة النقلية في حيز أوسع يشمل الإطار العام الذي وقعت فيه الأحداث المروية مستعينا بالقرائن العقلية والمنطقية، لأمكنه تحديد الأصح، وبالتالي الوصول إلى رأي يقطع بانتماء النص المتنازع فيه.

أما المشكلة الثانية المفرزة فهي افتراض تقدم نزول آية ما عن حكم يفترض أن تفرزه، أو تقدم نزول حكم ما عن الآية المتعلقة به، وهي لا تنتج عن

---

1 ــ ينظر البرهان: ج1 / 38.

2 ــ نصر حامد أبو زيد: (م . س)، ص: 88 ــ وهو رأي خاص بـــ "أبوزيد" استند فيه إلى ما تمت الإشارة إليه ــ

تضارب في روايتين، وإنما عن حمل آية ما على دلالة معينة ما كانت لتنسجم مع كون هذه الآية مكية مثلا أو مدينية، مع لزوم الميزة السابقة وهي عدم جرأة عالم القرآن على القول بفساد الرواية بوجه من الوجوه.

وقد ذكر الزركشي هذا الافتراض في باب "تقدم نزول النص على الحكم"، إذ يقول: « واعلم أنه قد يكون النزول سابقا على الحكم وهذا كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّى {14}﴾ [الأعلى: 14]، فإنه يستدل بها على زكاة الفطر، روى البيهقي بسنده إلى ابن عمر أنها نزلت في زكاة رمضان، ثم أسند مرفوعا نحوه، وقال بعضهم: لا أدري ما وجه هذا التأويل لأن هذه السورة مكية، ولم يكن بمكة عيد ولا زكاة ؟ وأجاب البغوي في تفسيره بأنه يجوز أن يكون النزول سابقا على الحكم » [1]، وليس هذا الرأي إلا محض افتراض من البغوي لا غير، هدفه إزالة الإشكال الذي تطرحه الرواية السابقة، فهي تتحدث عن فرض زكاة الفطر في مكة، حيث لم يكن هناك تشريع لمثل هذه الأحكام لعدم مناسبة المقام لذلك. والأقرب إلى الصواب أن « الآية في الحقيقة لا علاقة لها بالزكاة بالمعنى الفقهي الشرعي، بل التزكي هنا مقصودٌ معناه اللغوي» [2]، والإشكال نتج عن الخلط بين الدلالة اللغوية والدلالة الشرعية، وما كان ينبغي بناء على ذلك تعيين المعني الشرعي للفظ في هذه الآية، فقد ذكر الله الزكاة في السور المكيات كثيرا تصريحا وتعريضا بأن الله سينجز وعده لرسوله ويقيم دينه ويظهره حتى يفرض الصلاة والزكاة وسائر الشرائع، ولم تؤخذ الزكاة إلا بالمدينة بلا خلاف. [3]

وحيث افترض نزول الآية مرة بمكة وأخرى بالمدينة زال الإشكال المذكور آنفا، ولكن إشكالا دلاليا أكبر منه ظهر، وفحواه أن تقدم النزول

---

1 ــ البرهان: ج1 / 39.

2 ــ نصر حامد أبو زيد: مفهوم النص، ص: 92. ــ وهذا رأي qozd لـ "أبوزيد"ـ.

3 ــ نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص، ص: 92.

عن الحكم فيه تعطيل للنص، وهذا يجعل من النصوص القرآنية في هذه الحال نصوصا بلا دلالة. [1] ولا ينتهي الإشكال هنا فهذا ليس الوجه الوحيد للطرح، لافتراضهم حالة ثانية مقابلة وهي حالة " تقدم الحكم عن نزول الآية "، لينتج عنه خلل آخر هو وجود وحي بلا نص (وهذا غير منطقي)، أخذا بعين الاعتبار عدم الخلط بين هذه الحالة والمنسوخ نصا الذي بقي العمل بحكمه، والذي هو بدوره مثار اختلاف كبير بين من يرى بالنسخ ومن لا يرى به.

فالعودة إلى السيرة إذن تبقى المجال الأمثل الذي فيه يطرح سبب النزول، ومن ثم تحديد مكية الآيات بطريقة أكثر ارتباطا بالنص من جهة وبالواقع من جهة أخرى، بل إنها تتجاوز ذلك إلى التعليل النابع من الإحساس بجدلية العلاقة بين الواقع والنص، [2] والعودة إليها باعتبارها السياق الاجتماعي الأكبر أكثر إفادة ومنطقية من فرض العمل بـ " دلالة مؤجل التنصيص عليها ".

وعموما كان بإمكان علماء القرآن عامة والزركشي خاصة، اتباع منهجين متكاملين للوصول إلى تصنيف دقيق للسور والآيات القرآنية بناء على الروايات المدرجة في أسباب النزول: الأول سماعي والثاني قياسي «ولاشك أن السماعي يعتمد على النقل والقياسي يعتمد على العقل، والنقل والعقل هما طريقا المعرفة السليمة والتحقيق العلمي» [3]، مع اعتبارهم الإطار النقلي مستوى أول للتحليل، ومتى وجد الشك أو النقص أو التعارض انتقلوا إلى مستوى السياق العقلي طلبا لإزالة هذه النقائص المصادفة، بدل اللجوء إلى افتراضات وإن وصلت إلى التوفيق بين آراء السلف المتضاربة، فإنها تنتج نقائص كبيرة منها: إلغاء الفروق بين المكي والمدني، بل إلغاء أسباب النزول تماما، ومنها أيضا ما يمكن وصفه بـ "الفصل بين النص ودلالته". وكل هذا من شأنه أن يقضي على مفهوم

---

1 ــ ينظر (م . ن) ، ص: 90.

2 ــ (م . ن)، ص: 85 ــ 86 .

3 ــ مناع القطان: مباحث في علوم القرآن، ص: 56.

النص القرآني في حد ذاته «وذلك بالقضاء على جذوره الدلالية الناتجة من علاقته بالواقع وجدله مع الثقافة» [1]، غير أننا لا نجزم بكفاية السياق بنوعيه في التمييز بين المكي والمدني، بل من الضروري إرفاقه بما يسجل من مميزات موضوعية وأسلوبية لكل منهما، ولكن دائما في إطار جدل النص مع الواقع بمختلف أبعاده.

لقد تناول الزركشي مسائل وفروع المكي والمدني بنظرة واسعة تقوم على استقراء شامل للقرآن الكريم، ودراسة متأنية فاحصة لا تكتفي بالنظرة العجلى والأحكام المقتضبة، ومن ذلك بحثه في الخصائص والسمات الموضوعية والأسلوبية أو التفريقات وأصول التمايز بين الوحيين، انطلاقا من التاريخ الذي يحدد الفترة الزمنية التي نزلت فيها الآية، ثم أسلوب القرآن نفسه وطريقته في بناء الجملة، وما أخذ به هو نفسه من الإيجاز اللافت.

كما انتبه صاحب البرهان إلى طريقة القرآن في اختيار الكلمات المعبرة عن البيئة نفسها ومقوماتها وخصائص حياتها الاجتماعية... تفريقا ينهض على أساس من ملاحظة الأسلوب وطريقة التركيب، ثم المضمون أو المعنى. [2] والانطلاق من التاريخ يعني الإلمام بالظروف الاجتماعية المحيطة بنزول النص القرآني، وهذا بدوره يفرض من باب جدلية هذا النص مع الواقع نوعا من المسايرة، يتحدد على إثرها موضوع كل فترة تاريخية وكذا الأسلوب الذي يطرح في صورته كل موضوع.

إن وصف السورة بأنها مكية أو مدنية طرح إشكالات كبيرة، خاصة فيما يرتبط بالحدود الفاصلة بين ما هو مكي وما هو مديني، سواء من حيث

---

1 ــ نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص، ص: 87.

2 ــ ينظر السيد أحمد خليل: دراسات في القرآن، د ط، دار النهضة العربية، بيروت، 1968 م، ص: 22، وينظر: أحمد عادل كمال: علوم القرآن، ط 3، دار الإرشاد، بيروت، 1388 هـ / 1968، ص: 67.

المضمون أم من حيث البناء والتركيب، وهذا الاضطراب يعزى إلى اختلاف علماء القرآن حول تحديد المعنى الاصطلاحي للمكي والمديني، ويتلخص ما ضمته مصنفاتهم على الشهير في ثلاث تعاريف، يذكرها الزركشي على التوالي:« أحدها أن المكي ما نزل بمكة والمدني ما نزل بالمدينة، والثاني وهو المشهور أن المكي ما نزل قبل الهجرة وإن كان بالمدينة، والمدني ما نزل بعد الهجرة وإن كان بمكة، والثالث أن المكي ما وقع خطابا لأهل مكة والمدني ما وقع خطابا لأهل المدينة. [1]

لعلنا نلاحظ اعتماد التعريفين "الأول" و"الثالث" على المعيارين "المكاني" و"المخاطبي" على الترتيب، ومع إدراكنا وجود الكثير من النقائص الممكن تسجيلها على كليهما، إلا أننا لن نتوقف عندها لاستفاضة كل من تناول المصطلح المكي والمدني بالدراسة في الحديث عنها، وبالمقابل فإن ما يهمنا هو الأساس المعتمد عليه في التعريف الثاني. إذ يقوم على المعيار الزمني الذي يحدد موقع الآية في تدرج الوحي، وبالتالي فإنه يحقق الهدف من معرفة المكي والمدني عموما، وبه يتم العلم بالمتأخر فيكون ناسخا أو مخصصا على رأي من يرى تأخير المخصص، كما أنه يعين على فهم غزوات الرسول ﷺ وأحداث التاريخ الإسلامي في فترة الرسالة. [2] وهذا المعيار يمنح إمكانية التتبع الكرونولوجي لما أمكن من الآيات النازلة منجمة، مع مراعاة السياقين النقلي والعقلي في استقصاء وطلب الأحداث المسببة لنزول كل آية، واعتماد هذا المعيار لا يغفل المعيارين المتبقيين، فالنص القرآني متغير موضوعا وأسلوبا بحسب الزمان والمكان، كما أنه متغير بحسب المخاطب.

ويمكننا بهذا الصدد ملاحظة اهتمام الزركشي بتتبع منازل الوحي والوقوف على أسبابه في جميع مراحله، وكذا تسجيله لدقائقه وجزئياته بعناية

---

1 ــ ينظر البرهان: ج1 /135.

2 ــ ينظر صبري متولى: منهج ابن تيمية (في تفسير القرآن الكريم)، ص: 223 ــ 224.

واضحة من خلال الإطار العام المحيط بمراحل الدعوة الإسلامية، لأجل «التعرف على خطواتها الحكيمة المتدرجة مع الأحداث والظروف، والتطلع إلى مدى تجاوبها مع البيئة العربية في مكة والمدينة وفي البادية والحاضرة، والوقوف على أساليبها المختلفة في مخاطبة المؤمنين والمشركين وأهل الكتاب» [1] وفي هذا دليل على مدى الدقة التي ميزت عملية التتبع، بما يتوافق تماما مع النظرة الحديثة للسياق العام لأي ملفوظ، فالمواقف المحيطة به لا تظل متماثلة وإنما تتغير، وعلى ذلك فكل سياق يتغير بتغير اتجاه مجرى الأحداث.

وإدراك الزركشي لحتمية تباين المواقف القرآنية خلال الفترة الطويلة التي توالى فيها نزول الآيات، جعله يمضي في الوصف الآني للكثير من أسباب النزول زمانا ومكانا من خلال مسايرة الوحي لسيرة النبي محمد ﷺ، «فقد ظل يتصل به زمنا في مكة وزمنا في المدينة، مقترنا بالدعوة وتطورها وسيرها وفق حاجاتها المتجددة ومقتضاها الواقعي في كل مراحلها ومنازلها منذ بدايتها حتى اكتمالها» [2] وهذا ضامن كاف ودافع قوي لوصف الكتاب الكريم بالواقعية. وبما أن الواقع في تغير لا يتوقف كان على القرآن أن يسير وفق هذا التغير سواء من حيث المواضيع أو من حيث الأساليب، فلكل موقف موضوع وأسلوب مناسبان، ذلك أن السياق الواقعي يتحدد بفترة من الزمان والمكان بحيث تتحقق النشاطات المشتركة لكل من المتكلم والمخاطب، وبحيث تستوفي خواص الزمان (الآن) وكذا المكان (هنا) من الوجهة المنطقية والفيزيائية والمعرفية. [3]

ومن ثم اجتهد صاحب البرهان في مسائل وفروع تجاوزت المكي والمدني إلى تصنيفات أكثر دقة وتحديدا، بناء على قول النيسابوري المذكور سابقا،

---

1 ــ صبحي الصالح: مباحث في علوم القرآن، ط 1، دار العلم للملايين، 1981 م، ص: 167.

2 ــ أبو الأعلى المودودي: مبادئ أساسية لفهم القرآن، ترجمة أحمد الحامدي، دار السعودية للتوزيع والنشر 1404هـ / 1984م، ص:29 .

3 ــ ينظر: فان ديك، النص والسياق، ص: 258.

من الممكن أن نجد بعضا منها في ما نقله "ابن النقيب" في مقدمة تفسيره بقوله: «المنزل من القرآن على أربعة أقسام: مكي ومدني، وما بعضه مكي وبعضه مدني، وما ليس بمكي ولا مدني» [1]، كما يمكن إيجاد ما هو أكثر دقة من ذلك في كتاب "الناسخ والمنسوخ" لابن العربي في قوله: «الذي علمناه على الجملة من القرآن أن منه مكيا ومدنيا، وسفريا وحضريا، وليليا ونهاريا، وسمائيا، وأرضيا وما نزل بين السماء والأرض، وما نزل تحت الأرض في الغار» [2]، فكانت النظرة إلى أماكن النزول المتعددة بعد استقراء شامل للقرآن الكريم ذات فائدة تفوق حصرها عموما في مكة والمدينة. وعبر توالي أسباب النزول في المرحلتين تغير السياق من لحظة لأخرى، وبالنتيجة أثر هذا المتغير على الموضوعات في الأحوال المتعاقبة. [3] وبالنتيجة فغير مكة والمدينة، ذكر الزركشي أماكن متعددة أخرى يختص كل مكان منها بظرف اجتماعي (أو سبب نزول) معين، تحمل فيه الآية القرآنية موضوعا مناسبا، وكل ذلك يمكن إجماله في الجدول الآتي: [4]

---

1 ــ السيوطي، الإتقان: ج1 / 11.

2 ــ (م . ن): ج1 /11.

3 ــ ينظر: فان ديك، (م . ن)، ص: 259.

4 ــ ينظر البرهان: ج1 / 141 ــ 142، وجلال الدين السيوطي: لباب النقول في أسباب النزول، حققه وعلق عليه محمد محمد تامر، ط 1، دار العنان، 2001 م ص.255-256. و ينظر السيوطي: (م . ن): ج1 / 26 وما بعدها، والواحدي النيسابوري: صحيح أسباب النزول، ص: 55.

الزمان أو المكان	الآية	الموضوع	السياق النقلي أو العقلي
الليل	قوله تعالى: ﴿...وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ... ﴾ [المائدة: 61]	حفظ الله لرسوله، وعصمته من الناس	نزل في بعض غزوات الرسول ﷺ. وذلك أن النبي ﷺ كان يحرس كل ليلة (... الحديث)، فقال: يا أيها الناس انصرفوا فقد عصمني الله. ❖ (فترة حرب وخوف).
الحديبية	قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ...﴾ [الرعد: 30]	تأريخ للحوار والمفاوضات بين الرسول ﷺ وقريش... حين تعنت القرشيون وزايدوا على الرسول ﷺ بكفرهم.	نزلت بالحديبية حين صالح النبي ﷺ أهل مكة فقال لعلي: "اكتب باسم الله الرحمان الرحيم" فقال سهيل بن عمرو: ما نعرف الرحمان الرحيم، ولو نعلم أنك رسول الله لاتبعناك" فأنزل الله :

			﴿...وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ...﴾ ..... إلى قوله: ﴿مَتَاب﴾.
الجحفة	قوله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ (...) مُّبِينٍ {85}﴾ [القصص: 85]	التذكير بالرحيل والهجرة القسرية، (والجحفة قرية على طريق المدينة من مكة على أربع مراحل). وفيها من الوعد للنبي ﷺ بالعودة وهو في ظرف صعب ترك فيه مكة أحب المدن إلى قلبه.	نزلت بالحجفة والنبي ﷺمهاجر: " أخرج ابن أبي حاتم عن الضحاك قال: " لما خرج النبي من مكة فبلغ الجحفة اشتاق إلى مكة فأنزل الله﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ... مُّبِينٍ {85}﴾.
بيت المقدس (وقيل) بين السماء والأرض	قوله تعالى:﴿ وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا(...) يُعْبَدُونَ {45}﴾ [الزخرف : 45] [الزخرف: 45]	تأييد الرسول ﷺ بالمعجزات.	(نزلت عليه ليلة أسرى به ﷺ). وهذا الوارد في الأثر من صلاة النبي ﷺ بالأنبياء ليلة الإسراء. "بمعنى واسألهم ليلة الإسراء، فإن الأنبياء جمعوا له".

السفر	قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ (...)لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ {6}** ﴾ **[المائدة: 06]**	يسر الدين ورخص الطهارة في حال انعدام الماء.	منها آية التيمم فيها في الصحيح عن عائشة: " أنها نزلت بالبيداء، وهم داخلون المدينة".
الصيف	﴿**...قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرّاً لَّوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ {81}**﴾ **[التوبة: 81]**	تذكير المؤمنين بحر نار جهنم، الذي لا تقارن به حرارة الشمس.	في غزوة تبوك خرج الرسول ﷺ وصحبه يطلبون الروم في حر شديد، فقال رجل من المنافقين: لا تنفروا في الحر، فأنزل الله ﴿**...قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرّاً لَّوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ {81}** ﴾.

الشتاء	**﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً وَجُنُوداً لَّمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيراً {9}﴾ [الأحزاب: 09 إلى آخرها]**	تسخير الله ظواهر الطبيعة وسيلة لنصرة المسلمين.	حديث حذيفة: " تفرق الناس عن رسول الله ليلة الأحزاب إلا اثني عشر رجلا، فأتاني رسول الله ﷺ فقال: قم فانطلق إلى عسكر الأحزاب، قلت: يا رسول الله، والذي بعثك بالحق ما قمت لك إلا حياء من البرد (... الحديث). فأنزل الله: **﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ... تَعْمَلُونَ بَصِيراً {9}﴾** ـ إلى آخرها ـ أخرجه البيهقي في الدلائل".
الفراش (النومي)	سورة الكوثر	رؤيا نهر من أنهار الجنة.	روى مسلم عن أنس قال: " بينا رسول الله ﷺ بين أظهرنا، إذ غفا إغفاءة ثم رفع رأسه مبتسما فقلنا: ما أضحكك

			يا رسول الله؟ فقال: أنزل علي آنفا سورة، فقرأ "بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ {1}﴾
عرفات (حجة الوداع)	﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ ... مِنَ الْخَاسِرِينَ {5}﴾ [المائدة: 03 ـ 05]	الإخبار بإكمال الدين وإتمامه.	" نزلت يوم الجمعة والناس وقوف بعرفات فبركت ناقة النبي ﷺ، من هيبة القرآن وهي مدنية لنزولها بعد الهجرة ". و" نزلت هذه الآية يوم الجمعة، وكان يوم عرفة بعد العصر في حجة الوداع والنبي واقف على ناقته العصماء " بحضور جموع المسلمين لتحميلهم المسؤولية. ولا أدل على ذلك من قوله

			ﷺ: " يأيها الناس إن آخر القرآن نزولا سورة المائدة فأحلوا حلالها وحرموا حرامها ".

هذه المسايرة يمكن وصفها بالخاصة أو بالمسايرة الموضعية الآنية، وهي ترصد لكل ظرف زماني أو مكاني موضوعا مناسبا تحمله آية يؤطر سبب نزولها بحيز من هذا الظرف. وتجتمع هذه الظروف الآنية لتشكل تفاصيل جزئية للظرفين العامين المدرجين في الاصطلاحين المذكورين سابقا والمقصود بهما "القرآن المكي والقرآن المديني".

لقد كان التنزيل القرآني يواكب سيرة الدعوة التي بدأت تنمو وتنشأ في مكة إلى أن استقام عودها واشتدت شوكتها في المدينة. وإذا كانت مقتضيات الدعوة ووقائعها في مكة قبل الهجرة غيرها في المدينة وإذا كان المخاطبون في مكة ليسوا هم أنفسهم في المدينة بنفس الخصائص النفسية والاجتماعية والثقافية، فذلك يستلزم أن يكون الخطاب القرآني متنوعا بما يناسب حال المخاطبين وحال المجتمع برمّته، وأن « يترتب على تغيّر أوضاع الحياة بتغيّر دار التنزيل، تغيّر أسلوب الآيات وموضوعاتها » [1]، لذا أصبح للآيات التي نزلت في المرحلة المكية مواضيع تميزها عن الآيات التي نزلت بالمدينة بعد الهجرة.

فـ "موضوع القرآن المكي" كان العقيدة، لقد تناول "لا إله إلا الله" بكل موجباتها في الأفاق وفي الأنفس وكل تفصيلاتها وتفريعاتها وكل مقتضياتها في واقع النفس والحياة. [2] لأن مهمة النبي ﷺ كانت في المرحلة المكية من تاريخ

---

1 ــ أحمد عادل كمال، علوم القرآن، ص: 67.

2 ــ ينظر محمد قطب، دراسات قرآنية، دار الشروق، القاهرة، 1415 هـ/ 1995 م. ص: 21.

الدعوة تهدف إلى زعزعة العقيدة الوثنية وإحلال التوحيد محلها، كما كانت تهدف إلى نقل قومه من ماديتهم المسّفة إلى روحانية متسامية، وجعلهم يؤمنون بأن وراء هذه الحياة الدنيا التي يحيونها حياة أخرى خالدة أبدا، يحاسب فيها المرء على ما قدمت يداه في حياته، وإلى الإيمان بالله وملائكته وكتبه والجنة والنار، وإلى غير ذلك من أمور الغيب وأصول الإيمان، فكان من الحكمة أن ترسخ هذه العقائد في القلوب والعقول، دون التطرق إلى تفصيلات النظام الذي يقوم عليها والشرائع التي تنظم المعاملات فيها.

ومعروف ما لاقاه ﷺ من معارضة شديدة من ذويه، فكان الوحي يساير ما واكب الدعوة من أحداث بتجاوبه مع الرسول ﷺ وتجاوبه مع المؤمنين من ناحية، وإعلام شديد اللهجة للمخاطبين من معارضي الدعوة ووعيد يهدد كيانهم إذا ما ظلّوا في طغيانهم يعمهون من ناحية أخرى... حيث كان القوم كذلك، نزل الوحي المكي قوارع زاجرة وحججا قاطعة، يحطم وثنيتهم في العقيدة، ويدعوهم إلى توحيد الألوهية والربوبية، ويهتك أستار فسادهم ويسفه أحلامهم ويقيم دلائل النبوة، ويضرب الأمثلة للحياة الآخرة وما فيها من جنة ونار، ويتحداهم على فصاحتهم بأن يأتوا بمثل القرآن، ويسوق إليهم قصص المكذبين الغابرين عبرة وذكرى. لذلك حوى مكي القران ألفاظا شديدة القرع على المسامع، فـ "كلا" الرادعة الزاجرة، والصاخة والقارعة والغاشية والواقعة وألفاظ الهجاء في فواتح السور، وآيات التحدي في ثناياها، ومصير الأمم السابقة وإقامة الأدلة الكونية والبراهين العقلية، كل ذلك حدد خصائص القرآن المكي، [1] كما ساعد في تصنيف السور المذكورة تحت زمرته.

أما مجتمع المدينة فقد كان قائما على أساس الإيمان بالله تعالى والانقياد لتعاليمه وتوجيهاته، وقد نذر نفسه لنصرة الحق والذود عنه والجهاد في سبيله. وحيث تكونت الجماعة المؤمنة بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر

1 ــ ينظر مناع القطان: مباحث في علوم القرآن، ص: 47.

وبالقدر خيره وشره، وامتحنت في عقيدتها بأذى المشركين فصبرت وهاجرت. نرى الآيات المدنية طويلة المقاطع تتناول أحكام الإسلام وحدوده، وتدعوا إلى الجهاد والاستشهاد، وتفصل أصول التشريع وتضع قواعد المجتمع، وتحدد روابط الأسرة وصلات الأفراد وعلاقات الدول والأمم، كما تفضح المنافقين وتكشف دخيلتهم وتجادل أهل الكتاب وتلجم أفواههم.

وعليه فلما كان المخاطبون بالوحيين متباييني المواقف والأحوال ـ وبالنظر إلى ما سبق ـ كان متوقعا أن لا يخاطبوا بالطريقة نفسها، لذلك اتجه علماء القرآن إلى «محاولة البحث عن خصائص أسلوبية فارقة إلى جانب المعيار الزمني والمعيار الموضوعي» [1]، ذكر الزركشي أهمها في شكل علامات مميزة من جملتها: «أن كل سورة فيها "يا أيها الناس" وليس فيها "يا أيها الذين آمنوا" فهي مكية وفي الحج اختلاف، وكل سورة فيها "كلا" فهي مكية، وكل سورة فيها "حروف المعجم" فهي مكية إلا البقرة وآل عمران وفي الرعد اختلاف، وكل سورة فيها "قصة آدم وإبليس" فهي مكية سوى البقرة، وكل سورة فيها "ذكر المنافقين" فمدنية سوى العنكبوت. وقال هشام عن أبيه: كل سورة ذكرت فيها الحدود والفرائض فهي مدنية، وكل ما كان فيه ذكر القرون الماضية فهي مكية» [2]. وهي مميزات ليست قاطعة الفصل بين النوعين لتجاور الآيات منهما في تناسق وانسجام قد يصعب بعده التمييز بين الآيات المنتمية لكل نوع، ولئن ذكرها صاحب البرهان مجملة من غير تعليل فلأن المقام لا يسع للتفصيل في كل علم من العلوم، وهذا متروك لا محالة إلى مؤلفات الاختصاص.

ومما لا يمكن إغفاله من الخصائص الأسلوبية البارزة لمكي القرآن "السرد القصصي" وضرب الأمثال بأحوال الغابرين، إنذارا للمشركين بمثل العذاب الدنيوي الذي أصاب أولئك الأقوام المكذبين قبلهم من جهة، ومن جهة

---

1 ــ نصر حامد أبو زيد: مفهوم النص، ص: 79.

2 ــ البرهان: ج1 / 136.

أخرى تسلية النبي ﷺ لما يلقاه من اضطهاد قومه له، وذلك بوصف ما لقيه الرسل والأنبياء عليهم السلام من قبل. وإذا علمنا أن القصص القرآني يمثل ثلث القرآن الكريم سندرك حتما دوره الفعال في تثبيت الدين في القلوب في فترة زمنية هي المرحلة الأولى من سير الدعوة، لاشتداد الحاجة إلى تقوية العقيدة والاستدلال على صحة ما يدعو إليه ﷺ، ومن أمثلته ما نجده في سورة الأعراف وهود والشعراء والقصص... لذا وإدراكا منه لهذه الأهمية أفرد له الزركشي بابا خاصا سماه باب "معرفة قصصه".

والقرآن في كلتا المرحلتين يمثل قمة الإعجاز البياني، فألفاظه مؤتلفة مع معانيه وهذه متفقة مع الأغراض اتفاقا دونه الفن والمنطق وليس فوقه إلا قدرة الله، [1] قد لا تكفي كل العلوم المذكورة في البرهان متظافرة لتعليله، لذلك فحتى وإن تعددت الضوابط أو المميزات التي تميز مكي القرآن من مدنيه من حيث الموضوع، فهي ليست كالخصائص البلاغية والأسلوبية في دقتها وشموليتها، ومن ثمة رأى بعض الباحثين من المتأخرين ـ انطلاقا من تركيزهم في المضمون ـ أن يضيفوا إلى ما ذكره الزركشي والسيوطي وغيرهما ضوابط أسلوبية أكثر بروزا وحسما في التمييز بين الوحيين، أو في ترجيح سورة من السور المختلف فيها، لا يسع المجال للتطرق إليها، تناولتها الكتب المختصة في الدراسات الأسلوبية للقرآن الكريم بإسهاب وتفصيل.

ومع وجود هذه الفروق الموضوعية والأسلوبية بين الوحيين، عمد الزركشي إلى تعداد السور القرآنية موزعا إياها بالشكل المذكور في البرهان وإن كان ذلك جد مقتضب.

وعموما يمكن تمثيل المنظور الخارجي للمقتضيات الظرفية بالشكل الآتي:

---

1 ــ ينظر أحمد حسن الزيات: تاريخ الأدب العربي، ط 29، بيروت ــ لبنان ــ دار الثقافة، 1985 م. ص: 101.

- **مصداقية السبب والنسبة** { السياق الخارجي النقلي. / السياق الخارجي العقلي.

- المسايرة الموضوعية / المسايرة الأسلوبية

المنظور الخارجي للمقتضيات الظرفية

ب - الحلول الداخلي للمقتضيات الظرفية:

حتى وإن كان الزركشي يعني بالترتيب توالي السور والآيات المكية وكذا المدنية كل بحسب تصنيفها، إلا أن إشارته إلى "ترتيبها" بالذات في عنوان الباب الذي خصصه لذلك "معرفة المكي والمدني وما نزل بمكة والمدينة وترتيب ذلك" لم يكن غير ذي دلالة.

ذلك أننا أشرنا في أكثر من مناسبة في غير هذا المكان إلى أن علوم القرآن مترابطة إلى الحد الذي لا يمكن فيه في كثير من الأحيان الفصل بينها في الدراسة، وهذا هو الحال فيما يخص المقتضيات الظرفية، لذلك حرص المفسرون وعلماء القرآن وغيرهم على البحث في دلالات الآيات « مراعين في ذلك الزمان والمكان والخطاب، لا يكتفون بزمن النزول ولا بمكانه بل يجمعون بين الزمان والمكان والخطاب» [1] فربطوا بين الظرف والموضوع وأسلوبه، علما أن المؤطر لهذا الطرح على مستوى القرآن عامة هو تناسب الآيات والسور وفق ترتيب

1 ــ مناع القطان: مباحث في علوم القرآن، ص: 48.

القراءة، وهذا الأخير يعتبر في الوقت نفسه خاصية وعلما تتقاطع عنده جميع العلوم والخصائص المتبقية.

ومن هذه الناحية باتت جهودهم جادة في تناول بعض القضايا المتعلقة بالمكي والمدني بصورة أكثر تحديدا، فالتفرقة بينهما في النص ظلت تفرقة تقوم على خصائص عامة ولكنها ليست حاسمة، وبقي الأمر على حاله من الصعوبة حتى في ظل إيجادهم لمعايير أسلوبية خاصة للتمييز بين الوحيين.

إن صعوبة التمييز تكمن في امتزاج الآيات من الصنفين وترتيبها على نسق أسلوبي منسجم، إذ تتداخل النصوص المكية والمدنية في السورة الواحدة، وقد تنصهر في موضوع واحد موازاة مع التلوين والتنويع الأسلوبي في القرآن، فلا يملك زمام الفصل في انتماء نص بعينه إلا من كان باحثا متخصصا ذا دراية بجميع العلوم ذات العلاقة، وخاصة منها أسباب النزول وكذا التاريخ العارض للواقعة التي يحملها السبب.

وإذا كان الوحيان من الاقتراب بحيث يصعب التمييز بين النوعين، فلم لا يكون اتجاه البحث معاكسا لما دعا إليه أصحاب هذا المذهب؟ بمعنى آخر لم لا نسعى إلى إيجاد وجه الارتباط بين المكي والمدني الذي يبقي الصلة بينهما دائمة في المستوى النصي؟ أي محاولة إيجاد ما يجمع هذه الآيات في مستوى ترتيب القراءة، لأن استحالة فصلهما تصبح دافعا إلى البحث في دلالات ما للتقاطع والتجاور بدل البحث في دوافع الانفصال والتباين، لتكون الإجابة عن هذه الإشكالية أساس فكرة الحلول الداخلي في هذا المستوى.

إن طرح هذا الإشكال لا يتأتى من فراغ، وسيحيلنا ذلك إلى أقسام أربعة من بين تلك التي ذكرها الزركشي في باب المكي والمدني وهي:

1. ما يشبه تنزيل مكة في السور المدنية منها: "والعاديات ضبحا" في رواية الحسين بن واقد.

2. ما يشبه تنزيل المدينة في السور المكية: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الإِثْمِ..{32}** ﴾ [**النجم: 32**] يعني كل ذنب عاقبته النار، و"الفواحش" يعني كل ذنب فيه حد، "إلا اللمم " وهو بين الحدين من الذنوب، نزلت في نبهان والمرأة التي راودها عن نفسها فأبت، والقصة شهيرة(...).

3. الآيات المدنيات في السور المكية: منها سورة الأنعام، وهي كلها مكية خلا ست آيات، واستقرت بذلك الروايات.

4. الآيات المكية في السور المدنية: منها قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ..{33}** ﴾ [**الأنفال: 33**] يعني أهل مكة حتى يخرجك من بين أظهرهم. [1]

إن عناوينها الجامعة بين لفظي المكي والمدني توحي بوجود رابط ما يجمع بين الوحيين، يطلب اكتشاف ماهيته. وما يعزز هذا الفرض تساؤل طرحه الزركشي، في القسم الثاني عن ورود ذكر الحدود والغزو في مكة ولم يكن المقام مناسبا لذلك.

هنا سينحصر عملنا في مستوى النص مستعينين بجهد تأويلي بعيد عن كل قاعدة قياسية، مع انطلاقنا في محاولة اكتشاف دلالات الارتباط من استعداد إدراكي ومفهومي ونفسي، يجعل التفسيرات التي سنصل إليها ذات مصداقية تؤهلها لأن تكون متقبلة عقلا ومنطقا وكذا شرعا « ويدخل في صميم الاستعداد الإدراكي في الدرجة الأولى معارفنا وآراؤنا وأفكارنا في التفكير الحاضر، هذه المعارف نسميها أطرا، وهي ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى إدراك عملنا الاجتماعي وتفسيره وتوجيهه، وبالتالي فهي تلعب دورا في تفسير النصوص التي تحيل إلى أنماط الأحداث المذكورة، وهذا النوع من المعرفة الإطار يحدد تأثير أمالنا الطبيعية في ما نعتقده ممكنا ومحتملا في الواقع

---

1 ــ ينظر البرهان: ج1 / 141 وما بعدها.

الاجتماعي وبالتالي في النص أيضا» [1]، فتكون الدلالات المتوصل إليها اجتماعية نصية في الآن نفسه، لتتجسد بذلك فعلية العلاقة الجدلية بين النص والواقع وتفاعله معه.

إن لهذه الدلالات نفس الطابع العام لتلك المتوصل إليها في حديثنا عن الحلول الداخلي للمقتضيات السببية، غير أنها تتميز عنها في كونها مبثوثة داخل النص، لكن منطلقها محيطه. إنها دلالات «ثبتها المكتوب في النص، وصيرها إشارة يدل بها لا على نفسه ولكن على سياقه الخارجي» [2]، ولا نعني بالسياق الخارجي هنا أحد النوعين السابقي الذكر (النقلي أو العقلي)، ولكنه السياق اللامحدود زمانا ومكانا، إنه السياق الممتد من لحظة النزول إلى لحظة القراءة، بمعنى آخر السياق الذي يحدد جزئيات النموذج المعيشي الذي يسعى القرآن لبنائه، لتصبح دلالة النص بذلك متصلة بزمن الحدوث ومكان النزول وكذا بزمن القراءة.

لقد سبقت الإشارة إلى استقلال القرآن المكي وكذا المدني كل بموضوعه وخصائصه، فعلم من الأول اختصاصه بموضوع العقيدة أما الثاني فاهتم بالتشريع عموما، أما على مستوى الأسلوب فعلى الرغم من تميز كل من الوحيين بسمات خاصة سبق للزركشي وغيره تحديدها، فلقد تنبه العلماء إلى أن الفصل بينهما ليس دائما فصلا حاسما، فمن النصوص المدنية نصوص تحمل الخصائص المكية، وكذلك من النصوص المكية ما تحمل الخصائص المدنية، وحديثنا عن الاتصال بدل الانفصال سيجعلنا ننأى عن تخصيص كل من المكي والمدني بجانب منفصل من الدراسة.

---

1 ــ علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري، ص: 85.

2 ــ جاك بيرك القرآن وعلم القراءة، ص: 14 مقدمة لمحمد بنونة.

سنحاول الجمع بينهما في مستوى النص، وربما فعلنا ذلك من خلال إعادة قراءة النصوص المكية في ضوء المرحلة المدنية، [1] لينتقل حيز الدراسة للوحيين من السياق الخارجي إلى السياق الداخلي للنص القرآني، وهذا سيراً على النمط الحلولي الذي تناول الزركشي في أفقه المقتضيات السابقة. هذا الانتقال يتم من خلال وجوه عدة، منها: "التدرج في التحول الوظيفي للوحي "وكذا" ارتباط الشريعة بالعقيدة ".

فهذا الوحي الذي اهتم بداية بترسيخ العقيدة في نفوس المؤمنين، انتقل بعد الهجرة إلى بناء مجتمع يقوم على الأساس العقيدي المرسخ بداية، فالنقلة إلى المدينة حولت الوحي إلى رسالة، ولم يكن ممكنا أن تتم هذه النقلة فجأة، [2] وإنما كان التغيير تدريجيا، إذ كان على القرآن الحكيم مواصلة التأكيد على الجانب التوحيدي وترسيخه في نفس المسلم، مع تطعيمه من حين إلى آخر بتشريعات وقوانين تسير حياته، ومسايرة لذلك استمر امتداد الموضوع العقدي في السور المدنية فكان لا يزال يحتل حيزا هاما في نصوصها، فتلون الترتيب بذلك بين المكي والمدني مع انحسار شيئا ما للجانب العقيدي في سور ما بعد الهجرة.

نستنتج من هذا أن التحول من مرحلة إلى أخرى على مستوى الواقع وعلى مستوى النص لم يتم عبر طفرة، ولما كان هذا الانفصال والانقطاع المفاجئ مستحيلا في الواقع انعكست هذه الاستحالة في شكل تجاور دائم بين الآيات القرآنية من النوعين على طول نصوص المصحف الشريف.

ولقد سبق لنا رؤيتنا أن تجاور الآيات المكية والمدنية تخطى معيار المكان الذي تنسب إليه تسمية هذا الباب من العلم، فلقد ألحقت آيات مدنية عديدة ببعض السور التي توصف بالمكية والأمر نفسه حدث للكثير من الآيات المكية، ولو أننا انتهجنا معايير النقد الموضوعي لقلنا إنه ما كان هناك معنى

---

1 ــ ينظر نصر حامد أبو زيد: مفهوم النص، ص: 95.

2 ــ (م، ن)، ص: 77.

لإلحاق آية مدنية بسورة مكية ولا آية مكية بسورة مدنية، ولكان الأولى أن توضع كل واحدة حيث نزلت في السورة متجانسة معها في الزمان والمكان. [1]

وربما علل محمد قطب لما أورده الزركشي من وجود هذا التجاور النصي بين الآيات من الصنفين بلا داع زماني أو مكاني أو موضوعي، حين رأى أن ذلك دليل على أن هناك شيئا آخر غير مكان نزول الآية وزمان نزولها هو الذي حدد موضعها في المصحف، [2] بمعنى أن هناك وجها ما للتناسب يجمع بين هذه الآيات المختلفة الانتماء. كما أن وجود آيات مكية بنسبة معتبرة ضمن السور المدنية دليل على «أن الموضوعين الجديدين اللذين استغرقا أكبر مساحة من السور المدنية وهما التشريعات والتنظيمات والجهاد في سبيل الله، لم يعالجا كموضوعين قائمين بذاتهما وإنما عولجا من خلال العقدية وانبثاقا منها!! » [3]، لذا يجب أن يفسر هذا التلازم بينهما ضمن إطار التكامل الذي تتميز به الجوانب المختلفة المشكلة للدين، ويؤيد هذا الرأي آيات كثيرة من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿..وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ {44} ﴾ [المائدة: 44].

ومما استدل به محمد قطب في تفسيره لالتقاء الآيات من النوعين في سياق نصي واحد، الآية الثالثة من سورة المائدة. فقد نزلت أول مرة على هذه الصورة: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ... فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ {3} ﴾ [المائدة: 03]، وكلها تشريعات بشان ما يحل وما يحرم من اللحوم مع بيان حكم المضطر من شدة الجوع، ثم نزلت بعرفات بحجة الوداع تكملة الآية ﴿... الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً... ﴾ ولكن الذي يلفت النظر أن التكملة لم توضع في نهاية الآية بعد ما كان نزل منها من

---

1 ــ ينظر محمد قطب، دراسات قرآنية، ص: 19.

2 ــ (م . ن)، (ص . ن)،

3 ــ (م . ن)، ص: 266.

قبل، بل في وسطها ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ...(الْيَوْمَ يَئِسَ... دِيناً.) ... فَمَنِ اضْطُرَّ... فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ {3} ﴾ [المائدة: 03]، ووضع التكملة على هذه الصورة ذو دلالة واضحة، هي صلة هذا الدين الذي أكمل والنعمة التي أتمت والإسلام الذي رضيه الله دينا للمسلمين... صلة دلك كله بالشريعة وأحكامها، بحيث يوحي السياق أن الشريعة وأحكامها هي هذا الدين وهذه النعمة وذلك الإسلام، [1] والحديث عن اكتمال الدين يظهر وكأنه اعتراض قطع السياق التشريعي المسترسل للآيات، وقد سبق وأن عددناه من ضرب العرض الاعتراضي في سياق المقال وهو بهذا التفسير غير ذلك.

ومن الأمثلة التي ذكرها كذلك أنه في سورة البقرة وابتداء من الآية 226 يتحدث السياق بصورة متصلة عن الطلاق وأحكامه: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ... وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ {244} ﴾ [البقرة: 244]، لكنه يقطع بذكر الصلاة في الآيتين 239/238 ليعود إلى أحكام الطلاق مرة أخرى، ولا يمكن أن يمر الإنسان بالسياق على هذا النحو دون أن يتفكر في دلالة هذا الحديث عن الصلاة في وسط أحكام الطلاق، وما بقيت إلا ثلاث آيات فقط وينتهي الحديث المتصل عن الطلاق والذي استغرق خمس عشرة آية.

إن هناك قصدا ـ ولاشك ـ من وضع هتين الآيتين في وسط تلك الآيات، إنه إيحاء بأن لا فاصل بين الشريعة والشعيرة... كلاهما سواء... كلاهما من هذا الدين. [2] ولعل هذه هي الإجابة عن الإشكال المتعلق بذكر أمور تشريعية في مكة التي يفترض أن تكون قبل الهجرة مهبطا لوحي العقيدة لا غير.

من خلال إشارة الزركشي إلى التجاور النصي بين الآيات المكية والمدنية يمكننا الوصول إلى أمر هام، هو أن التعليل للتناسب بين هذه الآيات لا يمكن أن يعد من السياق الداخلي البحت، بل إن بعض التعليلات التي وصلنا إليها سابقا ـ من

---

1 ــ محمد قطب، دراسات قرآنية، ص: 270 ــ 271.

2 ــ ينظر (م. ن)، ص: 271.

قبيل العرض الاعتراضي ـ تجد لها دعما إضافيا، لأن المنظور الحلولي الداخلي هنا يكاد يزيل جزءا هاما مما سميناه تنوعا في الموضوع، ليجعل الحديث في العقيدة والشريعة موضوعا واحدا، وهذا يزيد النص القرآني ارتباطا بما يوفره من لُحَم في الكثير من النقاط التي كانت تعتبر "نقاط عرض اعتراضية".

وتصور الحلول الداخلي للمقتضيات الظرفية يمكن أن يتجسد في المخطط الآتي:

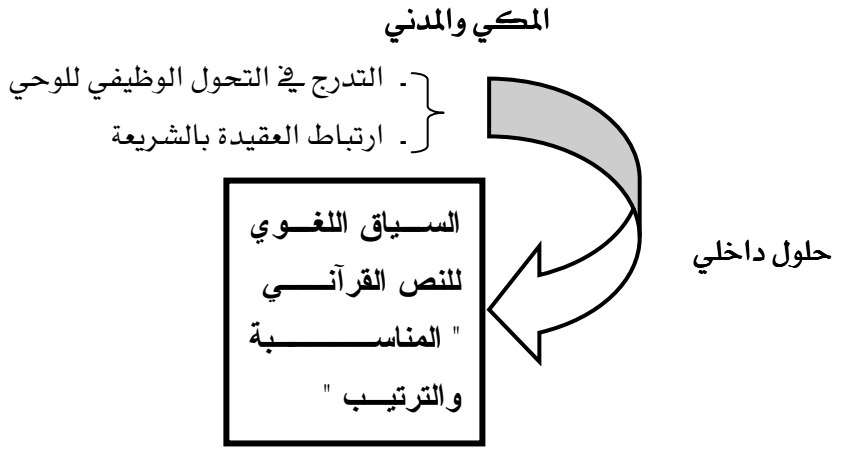

الحلول الداخلي للمقتضيات الظرفية

إن حديث الزركشي عن المقتضيات اللظرفية في صورتها الحلولية، يقودنا إلى القول بذوبان المناسبات بارتباطاتها الزمانية والمكانية في السياق اللغوي للنص القرآني، وهذا بدوره يجعله نصا ميزته «التخطي الكبير لقانوني الزمان والمكان اللذين يحدد بعض المنظرين زاوية الإدراك من خلالهما» [1] ويترتب على ذلك "لامحدودية" امتداد أفق اكتشاف دلالاته، فيصبح الحلول الداخلي طريقا جديدة للوصول إلى دلالات جديدة.

1 ــ أحمد رحماني، التفسير الموضوعي ــ نظرية وتطبيقا ــ ص: 27 .

ومثل هذه القراءة تسقط كل العناصر غير اللغوية (التاريخ، أسباب النزول) لصالح النص نفسه، وبتعبير آخر يمكن أن نقول بأن هذه القراءة لا تلغي هذه العناصر، ولكنها تحولها إلى عناصر لغوية بحيث تبدو منتجا دلاليا من منتجات النص القرآني، وهكذا يبدو النص ليس بوصفه معطى تاريخيا أو ناتجا ثقافيا ينتمي إلى الماضي، ولكن بوصفه فاعلا آنيا يصنع التاريخ ويؤثر فيه. [1]

وينتقل مجال الدراسة من المحيط إلى الداخل النصي مع إبقاء النتيجة مرتبطة بما يظهر في هذا المحيط وربما في محيط أوسع منه، وهذا يوصلها إلى دلالات شاركت في بنائها خصائص مزدوجة المظهر - إن صح التعبير- وهذه الدلالات الجديدة لم يكن يمكن اكتشافها في النص إلا من خلال النص ذاته في تفاعله مع حركة الواقع حيث يطور النص اللغة لكي تلائم هذه الحركة.

بذلك يمضي بنا الزركشي إلى استنتاج جد هام مفاده أن عدم ثبات الخصائص المشكلة للسياق الخارجي للنص القرآني وتحولها إلى جزء من السياق الداخلي، يكفل لهذا النص التحرر من الإطار الزماني والمكاني لأسباب النزول، بل التحرر من أسباب النزول نفسها، وذلك يعطي النص انبعاثا متواصلا يجعله بعيدا عن تثبيت نفسه في مكان وفي شعب وفي عصر، ليقترح نفسه من أجل كل الشعوب، من خلال تحولاتها هي نفسها في الزمن ومن خلال تأثيرها الذاتي على الزمن، [2] ليكون بهته الخصائص صالحا لكل مجتمع في أي زمان ومكان.

---

1 ــ ينظر جاك بيرك: القرآن وعلم القراءة، ص: 17.

2 ــ ينظر (م . ن)، ص: 75.

ثانيا / المقتضيات العلامية (التلاوة ومرسوم الخط):

تتيح النظرية السياقية في عرضها للسياق الموسع، اللجوء إلى كل ما يحيط بإنتاج النص للوصول إلى أقرب موقع من دلالاته، فهو من المرونة بحيث يشمل ما يتصور من عوامل مباشرة وغير مباشرة تضطلع بدور ما في بناء الدلالة أو الكشف عنها.

غير أن ما يهم في دراسة المقتضيات العلامية ضمن كتاب البرهان عامل واحد هو "الشكل التمثيلي للنص" سواء في جانبه المقروء أو المسموع، وفي هذا الصدد أشار الباحثان "يول و براون " إلى ما سمياه "مشكلات" يطرحها الشكل الذي تقدم فيه الخطابات المكتوبة والمحكية، [1] وهي مشكلات يمكن أن تمس بشكل ما الطريقة التي يتم بها إخراج النص في صورته المقروءة أو المسموعة.

لقد تطرق الزركشي إلى هذه المشكلات مركزا على الدور الذي تلعبه المؤثرات الصوتية والكتابية في دلالة النص القرآني من خلال ما طرحه في بابي: "آداب تلاوته وكيفيتها" و"علم مرسوم الخط"، إذ حاول في الأول تبيين ما ينبغي أن يكون عليه التمثيل الصوتي للقرآن، أما في الثاني فقد حلل مختلف الإشكالات التي تطرحها الصور المختلفة التي يأتي فيها الرسم القرآني.

وبالتبعية تناول التلاوة باعتبارها علامة صوتية، بموازاة تناوله لبعض الظواهر المميزة لرسم المصحف الشريف، لينظر إلى بعض مفرداته كرموز أو علامات كتابية حاملة لدلالة.

---

1 ــ ينظر: براون. ج. ب ــ يول. ج، تحليل الخطاب، ص: 6.

1 ـ القراءة والحلول الداخلي (الإيقاع والتأثير):

القراءة مصطلح يحمل في محتواه بشكل عام «خبرة محددة في إدراك شيء ملموس في العالم الخارجي، ومحاولة التعرف على مكوناته وفهم هذه المكونات، وظيفتها ومعناها» [1]، ولما كانت ألفاظ النصوص عناصر مادية فإنه واجب تحليلها بصفتها علامات قابلة للترجمة لفظا إلى عناصر معنوية، مع بيان دور كل مكون لفظي وتوضيح دلالاته، بغية تجميع المحصول وصولا قدر الإمكان إلى المعنى الإجمالي الذي تم بناءه بواسطة هذه الألفاظ المحللة.

ولئن كانت قراءة النص في مستوى أول تعتمد على الجانب البصري لتحليل المفردات في شقها المرتبط بالشكل (الكتابة) بهدف تعضيد الدلالة النواة، فإن الشق الثاني لها يبقى قادرا على تغذية هذه الدلالة بمزيد من الجزئيات الإضافية، وهذا القسم تتكفل بتلقيه الأذن فيما يمكن تسميته بالقراءة السمعية.

وتمييزا بين هذين النوعين، يطرح أمامنا سؤال جد مشروع فحواه: «هل القراءة من خلال الأذن تختلف عن القراءة التي تتم من خلال العين؟... قد يبدو هذا بديهيا وأن الإجابة لا بد أن تكون بالإيجاب، ولكن الأمر على قدر كبير من التعقيد والتداخل»، [2] فإذا كانت العين تتلقى العلامات ضمن مستويات متباينة ـ كما سبق توضيحه ـ فإن للأذن كذلك ميكانيزمات خاصة في تلقي العلامات المقروءة لا تسير بالقراءة على نمط واحد.

لقد تناول الزركشي آليات تلقي النص القرآني صوتا عن طريق التعريف بمنطلق هذا التلقي وصوره وكذا آثاره، فتطرق إلى القراءة بداية من عموم دعوة القرآن نفسه إلى ترتيل القرآن، وكذا دعوة الرسول ﷺ الصحابة إلى تعهد المصحف الشريف بالقراءة والحفظ. غير أن نقطة البداية الفعلية كانت مناقشته

---

1 ــ سيزا قاسم: القارئ والنص، ص: 192.

2 ــ سيزا قاسم، القارئ والنص ص: 195.

مسألة القراءة: أهي أفضل من المصحف أم على ظهر القلب؟ وله في ذلك آراء ثلاثة متباينة:

ـ الرأي الأول يقول بأنها من المصحف أفضل لأن النظر فيه عبادة، فتجتمع بذلك فائدتا القراءة والنظر، وهذا الرأي قاله القاضي حسين والغزالي، وذكر أن الأكثرين من الصحابة كانوا يقرؤون من المصحف ويكرهون أن يخرج يوم ولم ينظروا فيه، [1] لابتغائهم الاعتبار والأجر في آن واحد.

ـ أما الثاني فيسند سابقه لكن له تعليلا خاصا مفاده أن القراءة في المصحف أفضل، لأنه يجمع فعل الجارحتين وهما اللسان والعين، والأجر على قدر المشقة، وهذا باطل بحسب ما يراه البعض لأن المقصود من القراءة التدبر، لقوله تعالى: ﴿ ... **لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ** ... ﴾ [ص: 29]، والعادة تشهد أن النظر في المصحف يخل بهذا المقصود فكان مرجوحا.

لقد أبطل أبو محمد بن عبد السلام حجة المشقة هذه، إلا أن رأيه أيضا يضعفه ما أشار إليه الزركشي لاحقا في بيانه الدور الهام الذي يلعبه النظر إلى خط المصحف في استيضاح الدلالات، وهذا يناقض ما رآه الأول من إخلال للقراءة المباشرة من المصحف بهذا الغرض.

ـ بقي الرأي الثالث إذن وهو المتجه إلى أن القارئ إن كان من حفظه يحصل له من التدبر والتفكر وجمع القلب أكثر مما يحصل له من المصحف فالقراءة من الحفظ أفضل، وإن استويا فمن المصحف أفضل. وهو من باب اختيار السبيل الأمثل للوصول إلى الغاية المرجوة، أما القراءة من الحفظ أو المصحف فوسيلتان لا غير.

إن الزركشي وغيره من العلماء في كل ما سبق يربط القراءة بالأجر الذي هو الغاية من الاعتبار والتدبر، ومتى سلّمنا بحصوله جهرا استنادا إلى ما مال إليه من الأثر حين قال: إنه "يستحب الجهر بالقراءة صح ذلك عن النبي ﷺ"،

---

1 ــ ينظر البرهان: ج1 /313 وما بعدها.

لاحظنا أنه لم يكتف بطلب ذلك كيفما كان الأمر، وإنما تجاوزه إلى التأكيد على ضرورة تحسين الصوت قدر الإمكان. ومن الأحاديث الشهيرة في ذلك ما يروى «عن أبي موسى الأشعري عن رسول الله ﷺ أنه قال: "يا أبا موسى لقد أوتيت مزمارا من مزامير آل داود"» [1]. وما يروى كذلك عن عبد الله - هو ابن مسعود - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اقرأ عليّ) قلت: أقرأ عليك وعليك أنزل؟ قال: إني أشتهي أن أسمعه من غيري، قال: فقرأت النساء حتى إذا بلغت ﴿ **فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَـؤُلاء شَهِيداً {41}** ﴾ [**النساء: 41**] قال لي: "كف أو أمسك" فرأيت عيناه تذرفان. [2]

فإلى جانب تأكيده على تحسين الأداء الظاهر بجلاء في هذه النصوص، أكد الرسول ﷺ على حبه سماع القرآن من غيره على الرغم من كونه صاحب هذه الرسالة، وهذا يسفر عن تمتع القراءة الجهرية للقرآن بخصائص تميزها عن التعامل المباشر المعتمد على قراءته سرا، فضلا عن تأثيره الذي دفع الرسول ﷺ إلى البكاء بعد سماعه يتلى.

لم يمض الزركشي في التعامل مع مفهوم القراءة القرآنية على عمومه، فكانت معالجته لهذا المفهوم دقيقة ومخصصة تبعا للمستويات الكثيرة التي ورد فيها « فهناك تمييز بين القراءة والتجويد والتلاوة والترتيل والتفسير والتأويل» [3]، وبشيء من التمييز يمكن أن نجعل الأربعة الأولى صنفا واحدا لارتباطها المباشر بالقراءة الجهرية (الصوت) المدعو إليها، بينما يكون التفسير والتأويل مرحلتين مستقلتين عن الصوت، لكن دون استبعاده تماما، لأنه يبقى ذا دور هام في تغذيتهما بكم غير يسير من الدلالات. لقد باشر التحليل إذن انطلاقا من العلاقة الموجودة بين صورة المكتوب القرآني والصوت المرتبط بقراءة هذا المكتوب.

---

1 ــ عمر بن كثير: تفسير القرآن العظيم: ج1 / 65.

2 ــ ينظر(م. ن): ج1 / 69.

3 ــ سيزا قاسم: القارئ والنص، ص: 109.

إن القارئ للآيات القرآنية في المستويات السابقة سرعان ما يلاحظ غياب علامات الترقيم، على النقيض تماما من المألوف في النصوص الوضعية، وهذا لا يشكل بأي حال من الأحوال قصورا يشوب النص القرآني، لأنه لا أثر لهذه العلامات في القراءة في جانبها المسموع، وهذا الغياب يمنحنا تفسيرا واحدا، وهو أن « إيقاعية النص تكفي لوحدها لضبط الدلالة وتوجيه المتلقي» [1] مما يضفي عليه نمطية خاصة تسترسل عبرها آياته، ولا شك أن خصوصية تمظهر صورة الألفاظ المكتوبة ستنتج إيقاعية خاصة تميزها قراءة، وهو ما يساعد في تفسير الآيات بحسب كل إيقاعية، وهذا من خلال تحديد الدلالة المرتبطة بالآية المقروءة من جهة، وعبر التأثير عن طريق التنغيم الموجه للقارئ والسامع معا من جهة ثانية، مع الأخذ بعين الاعتبار الغرض الذي ترمي إليه الآية.

ويشير الدكتور صلاح عبد القادر إلى أهمية حاسة السمع وفضلها على باقي الحواس في العملية التعليمية منذ أيامها الأولى، مستندا إلى أمثلة كثيرة من القرآن تظهر فيها أسبقيتها ذكرا في النظم القرآني، وبالتالي أهميتها كبؤرة خاصة من بؤر التلقي لدى (المخاطب / السامع). وقد حدد بعدي العلاقة بين الخاصية الصوتية والخاصية السمعية في البعد الجمالي والبعد المعنوي، مركزا شيئا ما على البعد الثاني خاصة حين مقارنته بين قارض الشعر وقارئ القرآن، إذ يرى أن « هذا القارئ أحرى به وأولى أن يركز على المعنى، لأن النص القرآني نص رسالي قبل أي شيء آخر » [2] مما يوحي بقصدية أشبه ما تكون بتلك

---

1 ــ محمد الماكري: الشكل والخطاب (مدخل لتحليل ظاهراتي)، ط 1، المركز الثقافي العربي، 1991 م، ص: 240.

2 ــ صلاح يوسف عبد القادر: "الصوت والدلالة في النص القرآني" مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ع 3، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 1424 هـ / 2003 م، ص: 3 / 48 .

الملموسة في ما سنشير إليه لاحقا من استقبال ألفاظ القرآن في صورتها المرسومة، والمتوخاة من علم مرسوم الخط.

وعموما يتجلى هذا التأثير الصوتي في مظاهر ثلاثة:

أ ـ المظهر الأدائي:

يتناسب الاهتداء إلى معاني الآيات طردا مع تصنيفات ومستويات يتطور فيها انسجام الصوت مع كل آية بحسب خصائص كل مستوى، ويمكن هنا أن نميز بين ثلاثة منها، تنشأ كلها عن أصل واحد متطور هو المستوى الأول "التلاوة".

إن القراءة في هذا المستوى هي الأداء الصوتي الأولي لنص الآيات، لذا وجب تحسينه اعتمادا على النطق الجيد، بالاستعانة بما يتيحه علم مخارج الحروف من قواعد وتوجيهات، لأنه بطبيعته علم يرتبط بالأداء، وهذا الأخير توقيفي يرتبط بالكشف المثالي عن الألفاظ القرآنية المنزلة، كما أن تلقيه يعود إلى التلقين المتواتر وصولا إلى المؤدي الأول، ذلك أن «تلاوة القرآن لها أحكام خاصة لا يمكن أن تعرف إلا بالتلقي والمشافهة، حتى يتصل سند التلقي والإقراء من لدن رسول الله ﷺ إلى قيام الساعة» [1]، ومعنى هذا أنها تعتبر من صميم الدعوة، لأن تحليل الآيات التي تتضمن هذه المفردة وما يدور حولها من ألفاظ بنفس الدلالة تفيد التعليم والعظة والاتباع، كما أن التلاوة تساوي عند علماء القراءة "التحقيق" [2]، والهدف المبتغى منها بداية هو تجنب أي التباس قد يقع نتيجة الخطأ أو الخلط في التلفظ ببعض الحروف ناهيك عن الكلمات، إذ أن لكل حرف في النص القرآني قيمة في الدلالة لا يمكن تعويضها إذا تغير هذا

---

1 ــ شعبان محمد إسماعيل: رسم المصحف و ضبطه (بين التوقيف و الاصطلاحات الحديثة)، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مكة المكرمة، 1417 هـ / 1997 م، ص: 69.

2 ــ ينظر صلاح يوسف عبد القادر: "الصوت والدلالة في النص القرآني"، ص: 49.

الحرف أو استبدل بآخر، [1] وما يؤيد هذا البعد التعليمي ما يروى عن الأداء ذي القصد التلقيني الذي كان يبتغي الرسول ﷺ توجيهه إلى من كان محيطا به، فعن أم سلمة أنها نعتت قراءة رسول الله ﷺ بأنها قراءة مفسرة حرفا حرفا، [2] ولعل هذا ما يقف وراء حرصه ﷺ وصحابته على توضيح ما يقرؤونه من آيات القرآن بقدر المستطاع.

ولا أوضح - فيما نرمي إليه - من طريقة قراءة حروف الهجاء في فواتح السور، حين يبدأ بها القارىء في التلاوة هكذا حرفا حرفا، آخذا كل حرف نغما مستقلا على لسان القارئ، ترسم لمن يتلو القرآن أسلوبا خاصا، فيقرأ الكلمات قراءة مستأنية يأخذ فيها كل حرف مكانه على اللسان، وبهذا يتحقق الأداء السليم استجابة لأمره تعالى الله ﴿..وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً {4}﴾ [المزمل: 04]، [3] وهنا تنبغي الإشارة إلى أنه ليس لأحد أن يدعي ارتباط أدائها المميز بالاعتباط، لأن معرفة أدائها بتنغيمها المعتاد يعود بالسند إلى رسول الله ﷺ، كما يرد إليه أداؤها السليم على ما ذكر.

وليس بمستغرب أن يتميز القرآن بكل هذه الحظوة والدقة في النقل الشفوي، فالمشافهة هي المنهج الصارم في إحكام هذا التلقي، ولا يخفى ما يصاحب التلاوة التي هي وجه من وجوه المشافهة من وجوب وضوح المعاني واقترابها من الأذهان، وهذا الوضوح مرتبط منطقيا بصفاء الأداء، وهذه أولى خطوات التدبر.

أما مستوى "الترتيل" فهو تطوير للمستوى الأول لكنه «حامل لنسبة معقولة من القيم الجمالية» [4]، إنه ينتج آثاره بناء على ما أفرزه سابقه، فبعد تمام انجاز

---

1 ــ ينظر (م، ن) ص: 58.

2 ــ ينظر تفسير بن كثير: ج1 / 65.

3 ــ السيد أحمد عبد الغفار: التفسير والنص، ص: 252 ــ 253.

4 ــ صلاح يوسف عبد القادر "الصوت والدلالة في النص القرآني"، ص: 49 .

عملية الإشباع العقلي عن طريق التلاوة بتدبر المعاني والتأمل فيها، لا ينصرف العقل عن التدبر مع عملية الاستهواء اللفظي الذي يحققه الترتيل، [1] فيتجاوز جانب الدال والمدلول وكذا جانب التأمل، إلى جانب التفاعل الذي يظهر بين القارئ وبين الألفاظ منفردة ومجتمعة، وهو ما دعا إليه الزركشي بقوله: «حق على كل امرئ مسلم قرأ القرآن أن يرتله، وكمال ترتيله تفخيم ألفاظه والإبانة عن حروفه والإفصاح لجميعه بالتدبر» [2]، لنلمس بذلك انسجاما صوتيا تصل الدلالة معه إلى أبعد مدى.

وفي المستوى الأخير "التجويد" تتسع الأفق الدلالية للآيات الكريمة لأنها تصير «مرتبطة بالتشكيل الجمالي المستجيب لشروط الإشباع الروحي القلبي» [3] وربما كانت هذه هي الصورة المثالية التي يجب أن تكون عليها قراءة القرآن. ويمكننا هنا الاستشهاد بقوله ﷺ: "من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد، يعني ـ ابن مسعود ـ" وكان ﷺ قد أعطي حظا عظيما في تجويد القرآن. [4] واكتمال الصورة السمعية بهذا الشكل سيوصلنا رفقة الجوانب الأخرى من دراسة الخطاب القرآني، إلى أبعد حد ممكن في اكتشاف دلالاته اللامنتهية.

ب ـ المظهر التفاعلي:

وفيه تبرز أهمية القراءة من جانب آخر، وهو الرابط بين الصوت المسموع والمعنى المعبر عنه، ذلك أن موسيقى العبارة أو الجملة تتلون بتلون الحالة النفسية والشعورية للناطق بها. وهنا يشترط إدراك المعنى قبل القراءة في مستوياتها السابقة، وفي ذلك إيحاء بالقصدية والتبليغ المنوطين بالنص. وربما ربط بهذين الأمرين ما يرجى من ثواب لقارئ القرآن، وهذا يعنى بصورة أخرى وجوب أخذ

---

1 ــ ينظر (م. ن)، ص: 49 ــ 50 .

2 ــ البرهان: ج1 / 306.

3 ــ صلاح يوسف عبد القادر (م . س)، ص: 50.

4 ــ ينظر (م . ن)، ص: 51، نقله عن تفسير الكشاف ــ الزمخشري ــ

هذا القارئ لموقع معين يتناسب مع ما يقرأه، بل إن الأمر يجب أن يصل إلى ما يمكن تسميته بتقمص المعنى المقروء، فقراءة النص لا بد أن تنطوي على جانب تمثيلي، أي أن يمثل القارئ ما في النص من مشاعر مثل التهديد والتعظيم... [1]

وإدراكا منه لما لتمثيل المغنى من دور أورده الزركشي ضمنيا في باب "وجوه الخطاب والمخاطبات" ذاكرا أنها تأتي على نحو من أربعين وجها، [2] وهي لا تخرج عن إطار العادات النطقية السليمة التي تساهم في تعزيز المعنى وإفهامه دون مبالغة، ولا تخرج بالتالي عن كونها تلوينات صوتية تدخل ضمن التنغيم السليم للنص القرآني. فمن المعلوم أن للقرآن أغراضا منها الإعلام والتنبيه والوعد والنهي ووصف الجنة والنار والرد على الملحدين والكافرين، وليس طبيعيا ولا سديدا أن تقرأ موضوعات هذه الأغراض كلها بتنغيم واحد، لذا بين الزركشي ما يجب أن يكون عليه قارئ النص القرآني بقوله: «فمن أراد أن يقرأ القرآن بكمال الترتيل فليقرأه على منازله، فإن كان يقرأ تهديدا لفظ به لفظ المتهدد، وإن كان يقرأ لفظ تعظيم لفظ به على التعظيم، وينبغي أن يشتغل قلبه في التفكير في معنى ما بلفظ بلسانه فيعرف من كل آية معناها، ولا يجاوزها إلى غيرها حتى يعرف معناها». [3]

وهذا يعني إفراد كل واحد من المعاني المذكورة بتنغيم خاص، فإذا كان التنغيم الباكي مقبولا مثلا في آيات الاستغفار والتوبة، فلا بد له من أن يختلف عن تنغيم الآيات التي تحض على القتال، أي يجب أن يوائم التنغيم المعنى ويظهره ليجعل المقروء مستقرا في ذهن السامع و قلبه. فاللين غير الشدة، والأمر والنهي غير الدعاء، والالتماس والخبر غير الاستفهام، والوعد غير الوعيد... وهذا يكفله ما يتميز به الصوت من مطاوعة نغمية في المستويات الثلاثة السابق

---

1 ــ ينظر سيزا قاسم: القارئ والنص، ص: 113.

2 ــ ينظر البرهان: ج2 / 137.

3 ــ (م . ن): ج1 / 306.

ذكرها، تمكنه من الانسجام مع هذه الأغراض على كثرتها وتباينها، إضافة إلى علمنا باحتواء علم القراءة والتجويد على مصطلحات موجهة للقراءة تتميز بالدقة، إلى جانب بنائها وصفا على أسس معنوية، ومن أمثلتها "مد التعظيم" الذي يكون في مد ألف "لا" في كلمة التوحيد، وهو ضرب من ضروب المبالغة. [1]

وقد يصل الأمر إلى أبعد من هذا، أي إلى التأثير السلوكي لمثل هذه القراءة التعبيرية من خلال ما تتركه في نفس القارئ، وهنا يشير الزركشي إلى أنه إذا استحضر صاحب القرآن علو شانه بكونه طريقا لكتاب الله تعالى وصدره مصحفا له انكفتت نفسه عن التوفيق عن الرذائل وأقبلت على العمل الصالح. فبعد التلبس المؤقت للمعنى، يتوخى من الترتيل تثبيت هذا الأثر ليظهر بديمومة في سلوك الفرد المؤمن، وإذا أدركنا أن القارئ الأول كان الأفضل قراءة للقرآن، سهل علينا من هذه الزاوية إدراك كيف "كان خلقه القرآن".

جـ ـ المظهر الكشفي:

إذا كان الصوت في المظهرين السابقين ذا دور ثانوي قياسا إلى دور السياق اللغوي، فهو في حال المظهر الكشفي يشتغل في شيء من الاستقلالية دلاليا، مما يتيح له إمكانية إضافة بعض الدلالات الخاصة **(sens spécifiques)**، متجاوزا ما أفرزه الإطار السياقي اللغوي من دلالات، وإنما يعتقد بتجاوز دلالة الصوت الدلالات اللغوية المعتادة أحيانا، لأن القراءات قد تفصح عن أشياء لا يمكن أن تحكم إلا بالسماع والمشافهة، فتكون وظيفة الصوت ملء هذا الجزء الدلالي الممكن وصفه بالشاغر، والذي يعتبر الصوت "الخاصية المفتاح" **"caractère clef"** في الوصول إليه.

ويصف الدكتور صبحي صالح المدى الذي قد يصله الصوت في دلالة الآيات الأولى من سورة مريم، حين يرى أن البيان لا يرقى إلى وصف العذوبة التي تنتهي في فاصلة كل آية بيائها المشددة، وتنوينها المحول عند الوقف ألفا لينة،

---

1 ــ ينظر هايل محمد طالب "ظاهرة التنغيم في التراث العربي"، ص: 90 .

كأنها في الشعر ألف الإطلاق، فهذه الألف اللينة الرخية المنسابة تتناسق بها: شقيا، وليا، رضيا، مع عبد الله زكريا، ينادي ربه نداء خفيا.[1] فيكون المردود الدلالي الذي تمنحه الفواصل بانسجامها وإيقاعها، متناسبا مع حال زكريا الذي يشكو حاله وكبره وضعفه إلى الله، ممهدا بهذه الشكوى للتوجه إليه بالدعاء، علّه يرزقه خلفا هو في أشد الحاجة إليه، إذن فتطويل الصوت أو "مدُّه" يدل على معنى النداء وعلى معنى الشكاية، وهذا أمر لا يمكن إدراكه إلا بالكلام المنطوق ويقصر الكلام المكتوب عن نقله.

وقد يكون هذا المظهر أيضا أحد وجوه تفسير افتتاح السور القرآنية بالحروف الهجائية، وهذا من زاوية يرى فيها الحرف لبنة بناء صوتي تتبعه جميع الأجزاء الموالية. إذن فإلى جانب كون هذه الحروف ذات ابتداء فإنها تشكل وحدة لغوية وصوتية تتكرر لتكون أشبه بالوحدة التي يقوم عليها اللحن الموسيقي، والتي يسري صداها في اللحن كله من أوله إلى آخره، وإن تعددت أنغامه وخفتت أو علت أصداؤه.[2]

ولئن كان العرب الجاهليون ذوي براعة وفصاحة جعلتهم يطوعون الكلمة وفق ما يطلبون من أغراض، فإن إحاطة القرآن بهذه الكلمة رسما وتلفظا مع عنايته بوحدتها البنائية "الحرف"، هو أمر يريد من خلاله الوصول إلى أن يكشف لهم عن شخصية الكلمة وأنها بناء يقوم على أسس و يبنى على أصول، وأن لبنات هذا البناء هي حروف: ألف، لام، نون، قاف... وهكذا. وبهذه النظرة ينطق العربي بكلمات القرآن الكريم متأنيا متأملا حتى لكأن الحرف كلمة، ليتحقق اتصاله بها اتصالا وثيقا، يخلص إليه منه الكثير من الأضواء

---

1 ــ صبحي الصالح: مباحث في علوم القرآن، ص: 338. ينظر حازم علي كمال: المناسبة اللفظية في القران الكريم (في ضوء علم اللغة الحديث)، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ص: 4.

2 ــ ينظر السيد أحمد عبد الغفار: التفسير والنص، ص: 254.

والنفحات، وذلك هو بعض الحكمة من ترتيل القرآن وقراءته على هذا الوجه الذي ينفرد به عن قراءة أي كلام. [1]

والحاصل من هذا كله أن الحديث عن أثر الكلمة في القرآن الكريم لا يتوقف في هذا المستوى عند الوصف البلاغي المتطرق إلى الفصاحة والإبانة، بل إنه في حال الإفصاح عنها قراءة جهرا، ستكون ذات مجال تأثيري نواته أو مركزه هو الحرف في حد ذاته، ومرد ذلك أن الحروف في القرآن تحدث إيقاعا لا نلمسه في الكلام العربي عند تكاثفها، وإن هذا الإيقاع يتناغم بحكم حسن التوزيع والدقة في النطق والإخراج، [2] حتى لكأن الحرف القرآني المنغم في مثالية من التأليف بحيث ينتج أثرا لا يقل أهمية عن ذلك الناتج عن المعاني المحمولة على الألفاظ إفرادا وتركيبا.

إن ازدياد جمال الصوت ترتيلا ثم تجويدا مع ارتباطه بصفاء التلاوة "القراءة الأساس" يجعل الأفق الدلالي للنص القرآني يتسع تدريجيا بالمرور في قراءته جهرا من مستوى إلى آخر، وبهذا الشكل يتجلى « دور الصوت في توصيل هذا التسامي النصي لتحقيق العملية الإبلاغية بطريقة جميلة تتصف بإيقاعية جذابة» [3]، وتتجسد هذه القصدية المتوخاة من القراءة الجهرية بوصول القارئ إلى مستوى يشارك فيه قلبه وعقله ما يتلفظ به لسانه، ليصبح الصوت من هذه الزاوية وفي هذا المستوى من القراءة جزءا من نسيج النص القرآني وشكله وطابعه، وبالنتيجة تتضح العلاقة بين القراءة والإيقاع من جهة وبين هذا الأخير والتأثير من جهة ثانية، ذلك أن وظيفة الإيقاع هي استيفاء الطاقة الشعورية، التي تجعل الصوت جزءا من دلالة التعبير يماثل الدلالة المعنوية اللغوية، فتكون مهمته إذن أن ينقلنا من حال اعتيادية إلى حال تموج بالحركة والنغم، هذه الحركة

---

1 ــ ينظر (م . ن)، ص: 253 ــ 254.

2 ــ ينظر حازم علي كمال: المناسبة اللفظية في القرآن الكريم، ص: 5.

3 ــ صلاح يوسف عبد القادر، "الصوت والدلالة في النص القرآني"، ص: 55.

تمدنا بطاقة نفسية نعيش بها لحظات ممتازة تهدينا إلى المغزى.[1] وما كانت هذه القراءة لتختزن هذا الكم من التأثير لولا توفر السياق الداخلي للآيات القرآنية على مميزات في غاية المثالية « هي الدقة وحسن الاختيار والإحكام وقوة السبك وجمال التناسق »[2]، وهي خصائص تجسد باندماجها مع الصوت فكرة الحلول، ويتجسد معها التعضيد الوارد بين الجانب الخارجي للسياق من زاوية الصوت والأداء، وكذا الداخلي من زاوية الاتساق والانسجام.

ثم إن مظاهر الانسجام المذكورة ما كانت لتتأتى بدورها - مع افتقار النص لعلامات الترقيم - لولا ارتباط الأداء بعلم "الوقف" الذي خصص له الزركشي بدوره بابا منفردا، وبارتباط الوقف بموضع قطع القارئ الصوت على الكلمة زمنا بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله لا بنية الإعراض،[3] يعوض على الأرجح الفواصل ونقاط النهاية الملاحظة عادة بين الجمل في النصوص الوضعية، وتأتي أهميته في أداء العبارة القرآنية من كونه يوضح كيف وأين يجب أن ينتهي القارئ لآي القرآن الكريم، أي من خلال بيانه حدود التركيب التام الذي تتعين معه حدود المعاني والدلالات. فمتى حاد عن موضعه الصحيح اختلت وبالمقابل فإن وروده في المكان الأمثل يحدث أثرا إيجابيا يصيب المعني ويؤكده، كاتفاق وقوعه في مواضع فواصل الآيات، لأنها بذلك تقع في الأسماع فتتأثر نفوس السامعين بمحاسن ذلك التماثل كما تتأثر بالقوافي في الشعر وبالأسجاع في الكلام المسجوع، وهذا يعد من ضروب الفصاحة كما ترتبط به الكثير من الأغراض البلاغية.

---

1 ــ ينظر حازم علي كمال: (م . س)، ص: 3.

2 ــ (م، ن)، ص: 4.

3 ــ ينظر هايل محمد طالب: "ظاهرة التنغيم في التراث العربي"، ص: 90.

إن توفر القراءة السليمة مع الوقف السليم بما يتفق مع وجوه التفسير واستقامة المعنى وصحة اللغة وما تقتضيه علومها من نحو وصرف ولغة، كل ذلك يحقق الغرض الذي من أجله يقرأ القرآن ألا وهو الفهم والإدراك والتدبر.

يبقى أن كل تلك التمظهرات يمكن تجسيدها في الشكل الآتي:

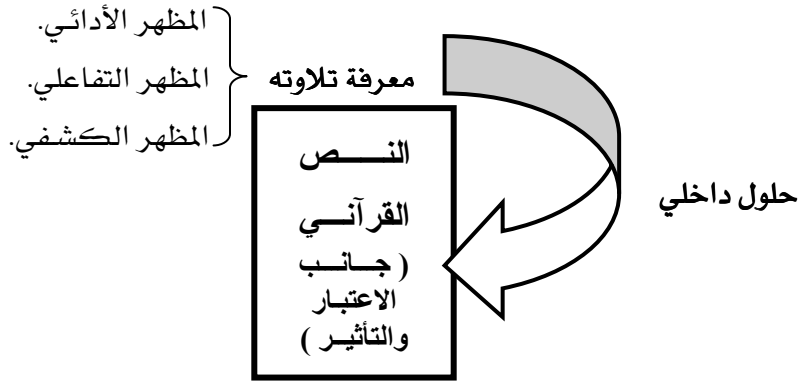

الحلول الداخلي لعلم التلاوة (القراءة "الصوت")

2 ـ علم مرسوم الخط (الكتابة):

لقد أشار الزركشي إلى أهمية هذا العلم معتبرا إياه واجهة نصل من خلالها إلى المعاني الكامنة في النص، كما اعتبره إماما في الوقف والتمام، لتوفره على ميزات وجب البحث عنها واكتشافها.

وأهمية تحليل النص القرآني من هذه الناحية إنما تأتي من كون الخط الذي رسم به (الخط العثماني) مخالفا لباقي الخطوط العربية المعروفة ـ ليس من حيث حدود الشكل ـ ولكن من حيث قواعد الرسم والكتابة. وكونه على هذه الشاكلة يجعله "شاذا" نوعا ما، لذا يجمع ابن درستويه بينه وبين الكتابة العروضية، في رؤيته بوجود خطين لا يقاس عليهما: خط المصحف وخط تقطيع العروض.[1] وجدير بالملاحظة أن ما يجعلهما معا غير قابلين للقياس طابعهما العام "الاختلاف"، أما من ناحية جوهر عدم قابلية القياس فلا جامع بينهما قط، لأن

1 ــ ينظر البرهان: ج1 / 262.

الأول يخالف ما دونه من الخطوط لأساس دلالي وربما غيبي، أما الثاني فدوافع اختلافه تعليمية بحتة.

واجتمع لدى الزركشي أن الخط ثلاثة أقسام: خط يتبع به الاقتداء السلفي وهو رسم المصحف، وخط جرى على إثبات ما أثبه اللفظ وإسقاط ما حذفه وهو خط العروض، وخط جرى على العادة المعروفة وهو الذي يتكلم عليه النحوي، [1] مع التزامه بقدر معين من المقارنة في جمعه بين هذه الأنواع من خلال ما أورده من آراء مختلفة لطائفة من العلماء، والتي ذهبت في اتجاهات ثلاثة: فمنهم من يرى أن الرسم القرآني توقيفي عن الرسول ﷺ وعن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ حيث أمرهم بكتابته وأقرهم عليه، ومنهم من يرى أنه اصطلاحي ولا مانع من مخالفته وكتابته بالطرق الحديثة تحقيقا للمصلحة العامة للمسلمين، ومذهب ثالث يرى بجواز كتابته بالرسم الحديث لعامة الناس حسب قواعد الخط في أي عصر، مع الإبقاء على الرسم العثماني والمحافظة عليه للعلماء والخاصة. [2] وبدر الدين الزركشي ممن ناصر المذهب الأخير إلى جانب الكثير من العلماء، منهم الشيخ عز الدين بن عبد السلام.

إن اهتمام علماء القرآن بالخط العثماني واختيارهم له ممثلا للقرآن الكريم دال على مستويات كثيرة نوجز أهمها فيما يلي:

ـ إن له إمكانية الإشارة إلى ما في الكلمة من أوجه القراءات نظرا لتميزه بمرونة وشكل خاصين ولكونه وثيق الصلة بها، فلا يمكن أن يقوم مقامه أي رسم آخر. وهو يدل على بعض لغات العرب، فهؤلاء يفتخرون بأن القرآن نزل بلغتهم وكتب بها.

ـ كما أنه مفيد في جعل السند يتصل برسول الله ﷺ، لأنه لو كان مكتوبا على الرسم القياسي لاستغنى الناس عن التلقي والأخذ عن المشايخ،

---

1 ــ ينظر (م، ن) ، (ص، ن).

2 ــ ينظر شعبان محمد إسماعيل: رسم المصحف وضبطه، ص: 63.

واكتفوا بالقراءة في المصاحف « فيفوتهم معرفة ما فيه من طرق الأداء من "مد" و"قصر" و"إدغام" و"إظهار" و"تحقيق" و"تسهيل" و"فتح" و"إمالة" و"ترقيق" و"تغليظ" و"إشمام" و"روم"، وغير ذلك من القواعد التي لا يمكن الوقوف عليها، ولا أداؤها بطريقة سليمة إلا بالتلقي والمشافهة، وإلا فكيف ينطق المسلم قوله تعالى: (كهيعص) (حم عسق)، (طسم)، (يس) لو لم يسمعها من معلم أو يقرأها عليه؟ ومقاييس الحكم بسلامة النطق والأداء لهذه الحروف هي المرتبطة بكيفية أدائها على عهد الرسول ﷺ، وهذا لا يمكن الوصول إليه إلا رواية.

ـ ويتميز هذا الخط أيضا بدلالته على معان خفية دقيقة، لا تدرك إلا بإمعان النظر فيها، وهذا هو الجانب الذي ركز عليه الزركشي، والذي هو مناط البحث في هذا الجزء.

ولقد ظهرت اجتهادات واصفة لنقاط التمايز السابق ذكرها لتربط كل واحدة منها بتعليل خاص، فكان لها اتجاهان:

أ ـ الاتجاه التعليلي الوصفي (المنظور الخارجي):

يشتغل هذا الاتجاه خارج الإطار النصي للآيات مع ميله في الغالب إلى الجانب العلمي. ولعل الأساس الذي اعتمده هذا الاتجاه، أن النص القرآني عموما لم يخرج رسما عن الأصول العامة للخط الذي اعتمدته ولا زالت تعتمده النصوص الأخرى المكتوبة باللغة العربية، فقد سار على « تحرير الكلمة بحروف هجائها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها، فالأصل في كل كلمة أن تكتب بحسب منطوق حروفها بدون زيادة أو نقصان أو إبدال أو غير ذلك، وهو ما يعرف بالرسم القياسي، وأكثر الكلمات القرآنية متفقة مع هذه القواعد» [1]، وبما أن تلك كانت ميزة عامة فهذا يجعلها أساسا، أما ما قد يصادف من ظواهر كتابية تخرق النمط العادي، سواء الزيادة أو الحذف أو البدل أو الفصل

1 ــ شعبان محمد إسماعيل، رسم المصحف وضبطه، ص: 37.

والوصل أو رسم للهمزة أو ما كان رسمه تبعا لقراءة معينة، [1] فإن لها تعليلات دقيقة محددة تبتعد عن أي تأويل.

من هذه التعليلات "التعليل اللغوي" ومن أهم اهتماماته ظاهرة الإبدال، وفيه يُنْتَبَهُ إلى الألفاظ التي جعل فيها حرف مكان حرف آخر، وقد عُلِّلَ لصوره الموجودة في القرآن في أكثر من موضع عند علماء كثر بحسب أصل الحرف البديل، ومن ذلك:

- رسم الألف ياء: في بعض الكلمات للدلالة على أن أصلها الياء، فتمال عند من مذهبه الإمالة مثل: رمى، أعطى، استسقى، اهتدى.

- رسم الألف واو: للدلالة على أن أصلها الواو مثل: (الصلوة - الصلاة) فأصلها الواو ولذلك تجمع على صلوات. [2]

ومنها أيضا "التعليل النحوي والصرفي" وهو ما يستنتج من ميل الزركشي إلى القاعدة النحوية أو الصرفية، متى تعذر عليه التفسير التأويلي لزيادة أو إسقاط بعض الحروف في بعض المواضع. ومن هذه الحالات قوله: إن قيل لم رسم الواو في ﴿ **يَمْحُو اللّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ {39}﴾ [الرعد: 39]**، وحذف في ﴿ **... وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ... الصُّدُورِ {24} ﴾ [الشورى: 24]** ؟ قلت لأن الإثبات الأصل، وإنما حذف في الثانية لان قبله مجزوما. [3] فاستعان بالنحو تبريرا لظاهرة الحذف في هذا الموضع، علما أنه يعطي مبررا يبتعد كل البعد عن هذا العلم في حديثه عن نفس الظاهرة "حذف الواو" في الآية الثانية من سورة العلق، سيأتي ذكره لاحقا حين التطرق إلى التفسير التأويلي.

ومن التعليلات أيضا "التعليل المستند إلى القراءات"، ففي القرآن الكريم كلمات تكررت في مواضع كثيرة ورسمت برسم واحد في جميعها، ووردت في

---

1 ــ ينظر شعبان محمد إسماعيل، رسم المصحف وضبطه، ص: 37 وما بعدها.

2 ــ ينظر (م . ن)، ص: 46 ــ 47.

3 ــ ينظر البرهان: ج1 / 276.

بعض المواضع قراءات مختلفة يحتملها رسمها، فاختلف فيها القراء وتنوعت فيها قراءاتهم، بينما اتفقوا في مواضع أخرى على قراءتها بوجه واحد، لأن غيره لم يصح به النقل ولم تثبت به الرواية مع أن الرسم يحتمله، ومن ذلك تبريرهم لظاهرة حذف الألف في مثل قوله تعالى:﴿ **يخُادِعُونَ ... يَشْعُرُونَ** ﴾ [**البقرة: 9**]، بقولهم: إن الألف حذفت من كلمة "وما يخدعون" لتحتمل قراءة "وما يخادعون" بالألف وضم الياء وفتح الخاء، [1] فرسمت الكلمة على صورة يخدعون المحذوفة الألف، لتصير أقدر الصورتين احتمالا للقراءة الثانية مقارنة طبعا بالصورة التي يثبت فيها هذا الحرف.

ومنها "التعليل الجامع بين اللغة والقراءة "، ومن أمثلته حذف الياء المتكرر في القرآن سواء كانت هذه الياء أصلية مثل: "الداع" أصلها "الداعي"، أم كانت زائدة مثل "فارهبون" "فاتقون"، وهذا بقولهم إن الياء حذفت للتخفيف، وهي لغة شهيرة عند العرب، فيقال: (مررت بالقاض، وجاءني القاض) فتحذف الياء لدلالة الكسرة عليها هذا من حيث اللغة، أما من حيث القراءة فرسمت هكذا لتحتمل قراءة إثبات الياء أو حذفها. [2]

ومنها ما يأخذ بعين الاعتبار"الشكل"، كالتعليل المتعلق بزيادة الألف في "مائة" للتفريق بينها وبين "منه" باعتبار أن المصاحف كانت خالية من النقط والشكل والهمز، وألحق بها مائتين حيث وقعتا. ومن أمثلته أيضا زيادة الواو في "أولى" للتفريق بينها وبين "إلى" الجارة. [3] وفيه تركيز على تعليل ظاهرة الزيادة أو الإنقاص وفق مقاربة شكلية، تهدف إلى تجنب الالتباس الذي قد يقع فيه القارئ فيما تعلق برسم بعض الكلمات بسبب الاقتراب الكبير في الشكل الخارجي لهذا الرسم.

---

1 ــ ينظر شعبان محمد إسماعيل: رسم المصحف وضبطه، ص: 44.

2 ــ ينظر (م . ن)، ص: 46.

3 ــ ينظر (م . ن)، ص: 43.

وقد تكون بعض الظواهر "خالية من التعليل القياسي"، ومن أهمها:

- ما تضمنه باب القطع والوصل ويسمى المقطوع والموصول، وفيه اكتُفيَ بالإشارة إلى وجوده مع بيان مواقعه دون التعليل لورود رسمها بهذا الشكل أو ذاك، ومن أمثلة ذلك: "أم" مع "من" كتبت مفصولة في أربع مواضع:

الأول: أم من يكون عليهم وكيلا **(النساء / 109)**

الثاني: افمن أسس بنيانه **(التوبة / 109)**

الثالث: أم من خلقنا **(الصافات / 11)**

الرابع: أم من يأتي آمنا يوم القيامة **(فصلت / 40)**

وكتبت موصولة فيما عدا ذلك في القرآن الكريم "أمن لا يهدي" **(يونس: 05)**.[1]

- وكذلك الشكل الذي رسمت عليه بعض الكلمات، كرسم الفعل في قوله تعالى: "ويدع الإنسان بالشر دعاءه بالخير" حذفت الواو من "ويدع"، وقوله: "سندع الزبانية" حذفت الواو من "سندع" وأصلها "سندعو"[2] فلم يرد على القول بحذف الواو أيَّ توضيح لوجه تعليلي من الوجوه.

- ومن هذا النوع كذلك قول أبي عمرو الداني: اتفقوا على حذف الألف من الأسماء الأعجمية المستعملة كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق وهارون ولقمان وشبهها وأما حذفها من سليمان وصالح وملك وليست بأعجمية فلكثرة الاستعمال، أما ما لم يكثر استعماله من الأعجمية فبالألف كطالوت وجالوت[3] فالربط بين كثرة الاستعمال وحذف الألف غير مؤسس تأسيسا مقنعا.

---

1 ــ شعبان محمد إسماعيل، رسم المصحف وضبطه، ص: 47 ــ 48.

2 ــ ينظر (م . ن)، ص: 45.

3 ــ ينظر (م . ن)، ص: 44.

ولكون أغلب هذه التعليلات تأتي من خارج النص، (علما أن البعض منها ممكن استثناؤه خاصة تلك الواردة في النوع الأخير) فإنها تشكل في مجموعها المنظور الخارجي لعلم مرسوم الخط، ويمكن تمثيله بالشكل الآتي:

الاتجاه التعليلي الوصفي
- **تعليلات لغوية.**
- **تعليلات نحوية وصرفية .**
- **تعليلات مستندة إلى القراءة.**
- **تعليلات جامعة بين اللغة والقراءات.**
- **تعليلات مستندة إلى الشكل الإيقوني.**
- **تعليلات خالية من القياس.**

النـص القرآني

المنظور الخارجي لعلم مرسوم الخط (الاتجاه التعليلي الوصفي)

ب ـ الاتجاه التعليلي التأويلي (الحلول الداخلي):

ينقسم الفضاء النصي للقرآن الكريم إلى آيات تشكل في مجملها علامة قانون "لغة عربية: قواعد نحو صرف"، مدعومة بعلامات نوعية متعددة "حروف، أرقام، ورموز"، وهي كلها تجتمع خلال التلقّي المباشر للنص قراءة.

ويمكن تبعا لذلك تصنيفها بحسب وظائفها إلى:

ـ علامات لغوية مقروءة: تسجل فيها الدوال الخطية بحيث يتم إدراك دلالاتها داخل نسق يحدده بناؤها وتركيبها، وهي لا تتطلب من المتلقي إلا الربط بينها ضمن خطية سياقها اللغوي.

ـ علامات موجهة للقراءة توجيها صرفا: تشغل وظيفة ضبط وتحكم في عملية تلقي العلامات اللغوية للنص القرآني، وتتمثل أساسا في الحروف الضابطة للقراءات (المد، الإدغام، الغنة، الوقف...)

ـ علامات لغوية تأويلية: والمقصود بها الكلمات المنزاحة رسما وإملاء، والتي تتطلب مرجعية في موقع المتلقي ومشاركة منه، تأشر عليها مدة التلقي البطيئة المعوضة للمسح البصري السريع، وذلك من تبين الشكل الذي رسمت به هذه الكلمات، لا من تبين العلاقة النسقية بينها فقط.

ولقد أشار الزركشي إلى النوع الأخير وفصل فيه ضمن باب "علم مرسوم الخط"، ذلك أن هذا العلم ينتدب ضمنيا رسم الألفاظ القرآنية ليعلل طرائق كتابتها وأشكال هذه الكتابة.

وافترض أن تحليل النص القرآني من هذه الناحية يستلزم معرفة رديفة للمعرفة اللغوية، ويقصد بها "المعرفة التأويلية" والتي تقتضي وعيا لدى المتلقي بقصدية كل خرق يمس رسم تلك الألفاظ. وبالتالي فالكلمات محل الخرق أي المرسومة بشكل منزاح عن الاعتياد «لا تقوم بتوجيه القراءة بحياد، لأنها تختزن طاقة إيحائية ودلالية مأخوذة كعلامات». [1] وتأويل كل شكل إملائي جديد يجب أن تسنده مقتضيات سياقية ومقصدية على العمل التأويلي أن يبرهن عليها، وهي مقتضيات كاشفة للوظيفة المركزية للرسم الإملائي بهذا الشكل، كما أنها متجهة أساسا إلى تغذية دلالات الآيات الكريمة وتدعيمها في بعض الأحيان.

وهنا لا يمكن التغاضي عن الدور الذي تلعبه العين في التحاليل النصية مهما كان شكل هذه الأخيرة، إذ لا يمكن حصر الوظيفة التي تعمل وفقها في الوساطة النقلية لا غير.

وإلى وقت قريب اقتصر استعمال هذه الحاسة في نظر أغلب المحللين على جانبها الفيزيائي، لكن الاتجاهات الحديثة المهتمة بدلالة الأشكال التي تقدم

---

1 ــ محمد الماكري: الشكل والخطاب، ص: 266.

من خلالها النصوص، جعلت من المفترض اعتبار عملها محطة يجب الوقوف عندها رصدا للأشكال التي تنقلها، مثلما يتم التوقف عند المعاني المحمولة عليها، "فالتجارب البصرية كباقي التجارب الإدراكية هي تجارب مقصدية" [1]، ويترتب على ذلك أن إدراك معنى الشكل الكتابي الذي تراه العين يجب أن يكمل الإدراك الذهني لدلالات النص، وبهذا الشكل تتدخل التجربة البصرية لتتحكم في تلقي المكون الخطي، مشتغلة إلى جانب مؤولات عدة أهمها المؤول الشعوري. [2]

وإذا تعلق الأمر بالنص القرآني فإن ملاحظة العين لرسم غير اعتيادي لكلمة ما (إملاء أو شكلا متصلا أو منفصلا) أي اصطدامها بأشكال علامية مغايرة للنمطية الإملائية لرسم الكلمات المكتوبة باللغة العربية، هو إجراء ينتج عنه مباشرة تثبيت مؤقت لنقطة التركيز فيها، وإيقاف مؤقت لحركتها على مستوى أسطر الآيات، وهذا يفرض عليها ـ كوسيلة مساعدة في التحليل ـ أن تتجرد من ألفتها للكلمات المكتوبة على هذه النمطية، لأن عملها المسحي الميكانيكي يتغير إلى غير مألوف بمجرد اصطدامه بخرق إملائي أو رسمي، فيقف عند هذا الخرق ليعطي إشارة انطلاق عملية تأويل كل ظاهرة طارئة.

وإذا كان الوصول إلى الدلالات المباشرة للألفاظ يقوم على علاقة سيميوطيقية يؤول من خلالها شكل اللفظ انطلاقا من كونه دالا للوصول إلى مدلوله اللغوي، فإن القارئ في حال تأويل الشكل الإملائي المنزاح للرسم القرآني يصل إلى علاقة سيميوطيقية جديدة ومكملة في الوقت نفسه، تقوم على حوار خارجي بينه وبين خط المصحف إطاره لا ينبغي أن يتجاوز المعنى المحدد بالسياق الداخلي للآية.

---

1 ــ ينظر (م، ن)، ص: 30.

2 ــ ينظر: محمد الماكري، الشكل والخطاب، ص: 273.

إن الأرضية الدلالية القائمة على الرسوم الإملائية الاتفاقية مسلم بها، لكن الزركشي يلتمس موردا دلاليا إضافيا، إذ أنه في حالة الاعتباط لا يتجاوز الدليل الخطي مجرد كونه دليلا على دليل آخر يمثله العنصر الصوتي. والقول بالقصدية والتأويل هنا يجعلنا ننظر إلى الكلمة باعتبارها دليلا خطيا في بعدها الإملائي والرسمي على أساس قابليتها لاستثمار تأويلي يتغيأ مضمونا دلاليا إضافيا مدعما للمضمون الأولي المحدد بالسياق اللغوي الذي وردت فيه، وبالتبعية فإن " بعض الآيات لم توجد لتقرا فقط بل لتشاهد أيضا كعلامات بصرية ".

واعتقاد الزركشي بضرورة تأويل الشكل الكتابي لبعض الكلمات القرآنية، هو مرحلة يمكن اعتبارها مكملة للمرحلة الثانية من القراءة (أي القراءة التأويلية)، لأنه في هذه الحال لا يكتفى بموضوع الآية المباشر الذي هو موضوع يستدعي السياق النصي كمؤول مباشر له، وهذا الأخير لا يمنحنا معلومات كافية للتأويل بل يعطي فقط إشارة انطلاق السيرورة السيميوطيقية، [1] ليصير تحليل رسم الكلمات محطة تأويلية مساعدة في مرحلة ما من مراحل هذه السيرورة. وهذا التدرج في العمل التحليلي خاضع ضمنيا إلى نوع العلامات المحللة في متن الآيات «فالعلامات النوعية النصية تعتبر قسما من المقروء، إما باعتبارها موضوع قراءة المتلقي، أو باعتبارها متحكمة وموجهة لقراءته، في حين أن العلامات النوعية الصورية تشتغل في استقلال عن المقروء، لأنها موضوع تأمل بصري صرف يقتضي من المتلقي رصدها كأشكال وعلامات بصرية غير لغوية». [2] ومتى كانت هذه العلامات الصورية ترجمة كتابية للعلامات النوعية زالت هذه الاستقلالية، ليشتغل هذا التأمل البصري في الوقت نفسه الذي يشتغل فيه التحليل الذهني للمقروء.

---

1 ــ ينظر محمد الماكري: الشكل والخطاب ص: 275.

2 ــ (م، ن)، ص: 263 ــ 264.

لقد سقنا هذا الاستطراد لتبرير ما يمكن أن نسميه انحرافا في اتجاه التعليل انتهجه الزركشي، غلب على قسم كبير من بابه المخصص لـ "علم مرسوم الخط ".

إذ لاحظ من خلال تتبعه للظواهر الخطية "المنزاحة " في هذا الباب، أن جزءا منها جاء على هذه الكيفية للعلل السابق ذكرها (العلل الوصفية)، غير أن الجزء الآخر يعود بحسبه إلى حكم وأسرار وتأويلات مختلفة، مستشهدا بقول صاحب كتاب (الإبريز): "إن رسم القرآن سر من أسرار المشاهدة وكمال الرفعة وهو صادر من النبي ﷺ، وليس للصحابة ولا لغيرهم في رسم القرآن ولا شعرة واحدة، وإنما هو بتوقيف من النبي ﷺ، وهو الذي أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة بزيادة الألف ونقصانها ونحو ذلك". [1]

وأكد الزركشي ذلك في إشارته إلى ما يتميز به الرسم القرآني من خصائص تخرج عن الإطار العام المتعارف عليه، مبينا وجوه هذه المخالفات قائلا: "واعلم أن الخط جرى على وجوه، فيها ما زيد عليه على اللفظ ومنها ما نقص ومنها ما كتب على لفظه، وذلك لحكم خفية وأسرار بهية تصدى لها أبو العباس المراكشي الشهير بـ "ابن البناء" في كتابه "عنوان الدليل في مرسوم خط التنزيل"، حيث بين أن هذه الأحرف إنما اختلف حالها في الخط بحسب اختلاف أحوال معاني كلماتها، والتي منها التنبيه على عوالم الغائب والشاهد ومراتب الوجود والمقامات"، كما رأى أن الخط إنما يرتسم على الأمر الحقيقي لا الوهمي، [2] فكل زيادة (أو نقصان) قد تطرأ إذن على رسم الكلمات تشير حسبه إلى معنى خاص "مُشَاكِلٍ" لنوع التغير، ومن هذه الزاوية يأتي تأويل هذه التغيرات رافدا معنويا يضاق إلى المعنى الأساسي للآية التي مس الانزياح أحد ألفاظها.

---

1 ــ شعبان محمد إسماعيل: رسم المصحف وضبطه، ص: 29.

2 ــ ينظر البرهان: ج1 /265.

ولقد اعتمد الزركشي في تأويل كل تغيير وبالتالي تحديد هذه الدلالة المضافة، على قرائن لغوية أو مقامية يفترض أن تحدد منحى لهذا التأويل. هذه القرائن تقوم على مبدأ توقيف الخط القرآني، وأيضا مسايرة المعنى الشكلي - إن صح التعبير- للمعنى اللغوي للآية الكريمة، وهذا يفرض بالضرورة كون حقل الدلالة الرسمي (الشكلي) مندمجا في حقلها المعنوي، ووفقا لذلك انتبه إلى رسم الألفاظ ليس فقط من منظور اعتبار الكتابة تمثيلا للغة في مظهرها البصري، ولكن من منظور يرى في الشكل البصري للغة مستوى تعبيريا مستقلا وجديرا بالتناول في معزل عن الطروحات اللسانية التقليدية، [1] لذا نراه قد فصل بين العلوم التي يمكن تصنيفها ضمن الطروحات اللسانية المذكورة (كعلم النحو مثلا) وبين علم مرسوم الخط الذي أفرده بباب كامل مستقل، وإذا كان الذهن هو المعول عليه بالنسبة للأولى، فإن العين تأخذ لنفسها دورا جد هام إلى الجانب الذهني في هذا العلم.

لقد تجاوز الزركشي في حديثة عن الرسم القرآني جانب التقعيد للإملاء أو الكتابة أو الحديث عن الصناعة إلى الوقوف على مستوى من التأويلات والشروح المحكومة بخلفيات ثقافية ومعتقدية، واقفا بهذا على منظورات تعالج الأدلة الخطية وفق تصورات خاصة، بحيث يقدم - من خلال وصفه الطريقة المميزة التي رسمت بها بعض الكلمات القرآنية - تفسيرات وأوصاف تمنحها بعدا واقعيا أو روحانيا انطلاقا من موضوع الآية وكذا سياقها المقامي.

إذ يدخل من خلال باب الزيادة والحذف ورسم التاء، في محاولة تأويلية لإيقونية الشكل الإملائي لبعض الألفاظ. وبما أن الحقل البصري أهم مجالات اشتغال السيميوطيقا، فإنه يمكن القول بأن الشكل الذي رسم به اللفظ وكذا مدى مطابقة هذا الشكل لقواعد الإملاء ودلالة ذلك مادة خصبة للدراسة، ليكون الرسم اللفظي "شكلا إملائيا مؤولا"

---

1 ــ ينظر: محمد الماكري، الشكل والخطاب، ص: 10.

forme orthographique interprétée)) مع توفره على قدر معتبر من القصدية.

كما يتطرق إلى حالة الإضمار أو الحذف (**Ellipse**) أي " اختفاء علامات أو منبهات بصرية " [1]، وكذا إلى حالة الزيادة والتغيير في تمظهر منبهات بصرية أخرى، مع أخذه بعين الاعتبار أن حذف حرف ما دون وجه تقعيدي أو قانون علمي، يستدعي دلالة ما تحمل في شكل موضوع تكميلي للموضوع الأساسي للآية.

ويشير أيضا إلى الوصل والفصل في رسم الكلمات معبرا عنها بـ "الوصل والقطع"، والمقصود بها الانفصالات الموجودة بين الأدلة الخطية. حيث تناولها من خلال إبراز البنية الشكلية المرتبطة باتصال أجزاء الكلمة على السند (صفحة الكتاب)، وتوقفات القراءة المسترسلة سواء داخل الكلمات المخطوطة أو فيما بين الكلمات، ونفهم من هذا أن الآية تقدم اشتغالا فضائيا خطيا جديدا بين المساحات السوداء والبيضاء، لكنه يبقى محدودا بالمتغير أو بالخارق للقاعدة الإملائية أو الكتابية، علما أنه لا يمتلك في ذاته ما يبرر وروده في استقلال عن دلالة الآية.

ويمكن بعد هذا التحليل استثمار ميزتين اعتمدهما الزركشي:

- أولاهما: اعتباره أن الكلمات المبصرة تحمل دلالة إضافة إلى حمولتها الصوتية والدلالية الأساسية.

- والثانية: أن هذه الدلالة المضافة نابعة مما يراه تحققا واقعيا لها.

إذن فإن الزيادة والحذف والاتصال والانقطاع في رسم أجزاء بعض الكلمات بهذا التحديد والضبط والتمثيل للعلاقات بين الشكل والدلالة، تفضي كلها إلى اعتبار الرسم الإملائي موضوعا في حد ذاته، لكنه ذو طبيعة

---

1 ــ ينظر: محمد الماكري، الشكل والخطاب، ص: 35.

خاصة، إنه هو المكتوب بالمعنى المزدوج لنسق الأدلة، [1] لكن باعتبار مسايرة الشكل للمعنى الأصلي. وإن شئنا أوضحنا ذلك بصورة أكبر دقة بقولنا "إن المكتوب يصبح جزءا من الموضوع في الألفاظ المنزاحة إملائيا وكتابيا حين استيقافها القارئ.

وبحديثنا عن دور إضافي ملموس لعملية رسم الكلمات القرآنية نكون قد قصدنا مستوى فوق خطي (**transgraphique**)، [2] يفضي إلى أن كل مكتوب يتجاوز بالضرورة صورته الصوتية.

وقد حدد الزركشي بذلك حالات عدة، يقاس عليها غيرها، ليتبين من خلالها مدى دقة علماء القرآن في الانتباه لدقائقها، وقدرتهم على بناء استنتاجات منطقية للعلاقات بين هذه الأشكال ودلالات النصوص القرآنية الحاملة لها.

ومن ذلك ما ذكره تحديدا حول أمثلة صنفها بحسب زيادة حرف معين أو إنقاصه، أو بحسب اتصال أو انفصال أجزاء المفردات، وهذا في استقراء جزئي انطلق فيه من آيات قرآنية تحوي بعض ألفاظها هذه الظاهرة العامة المذكورة، مع الربط بين كل حالة وبين جزئياتها الخاصة.

والجدول الموالي يجمل جزءا من هذه الظواهر والصيغ التي رصدها مع بعض من تمثيلاتها مشفوعة بالتعليلات: [3]

---

1 ــ ينظر (م، ن)، ص: 88.

2 ــ ينظر: محمد الماكري، الشكل والخطاب، ص 90.

3 ــ ينظر البرهان: ج265/1، وما بعدها، وأيضا: شعبان محمد إسماعيل: رسم المصحف وضبطه، ص: 71، وما بعدها.

الظاهرة	التحديد	التحول (موضوع عام)	المثال	التحول (موضوع خاص)
الزيادة	زيادة الألف	الـــؤخر أشـــد في الوجـود مـن المقـدم عليه لفظا	﴿...لأ اذْبَحَنَّهُ ...﴾ [النمل: 21]	الذبح أشد من العذاب
		الكثرة والمبالغة	﴿...تَاللّه تَفْتَؤا تَذْكُرُ يُوسُفَ... {85} ﴾ [يوسف: 85]	رسمت الهمزة على الواو وزيدت بعدها ألف للدلالة على أن يعقوب عليه السلام كان يكثر من ذكر يوسف عليه السلام
	زيادة الواو	ظهور معنى الكلمة في الوجود في أعظم رتبة في العيان	﴿...سَأُوريكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ {145} ﴾ [الاعراف: 145] ﴿...سأوريكم آياتي" فَلا تَسْتَعْجِلُونِ {37}﴾ [الأنبياء: 37]	رؤية الآيات ضرورة حتمية ويدل على ذلك أن الآيتين جاءتا للتهديد والوعيد
	زيادة الياء	الاختصاص ملكوتي باطن، وذلك في تسعة مواضع.	﴿...أَفَإِين مَّاتَ أَوْ قُتِلَ... {144} ﴾ [آل عمران: 144]	الموت علم يختص به الله تعالى دون سواه
		التماشي مع القاعدة الشهيرة زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى	﴿.وَالسَّمَاء بَنَيْنَاهَا بِأَييْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ {47} ﴾ [الذريات: 47]	ـ رسمت بأييد بياءين للدلالة على عظمة قدرة الله تعالى التي بنى بها السماء وأنها قوة لا تشبهها قوة أخرى

الناقص وأحكامه	**حذف الألف**	كل تفصيل في الوجود له اعتباران: - اعتبار من جهة	**﴿كِتَبٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْءاناً عَرَبِيّاً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ {3}﴾** **[فصلت: 03]** **﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءانَهُ {17} ﴾** **[القيامة: 17]**	القرآن منزل ظاهر في الوجود، بينما الكتاب فأمره غيبي في علم الله، ولذلك ثبت في الخط ألف القران وحذفت ألف الكتاب
		ملكوتية أو صفات حالية أو أمور علوية مما لا يدركه الحس، فان الألف تحذف في الخط علامة لذلك. ـ واعتبار من جهة ملكية حقيقية في العلم أو أمور سفلية فإن الألف تثبت.		
		- حذف الألف بعد واو الجماعة في بعض الأفعال للإشارة إلى أنها على على غير الوجه الصحيح، ويغلب عليها الكذب والتزوير	**﴿... لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوّاً كَبِيراً {21}﴾** **[الفرقان: 21]**	حذفت الألف التي بعد الواو في قوله تعالى "عتو" للدلالة على أنه باطل ولا أثر له يذكر في الوجود
	حذف الواو	سقطت من أربعة أفعال، تنبيها على سرعة وقوع الفعل	**﴿ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ {18}﴾** **[العلق: 18]**	فيه سرعة الفعل وإجابة الزبانية وقوة البطش

		وسهولته على الفاعل، وشدة قبول المنفعل المتأثر به في الوجود		
	حذف الياء	اليـاء الناقصة في الخط ضربان: ـ ضرب محذوف في الخط ثابت في التلاوة وضرب محذوف فيهما ـــ فالأول باعتبار ملكوتي باطل وينقسم قسمين: ما هو ضمير المتكلم وما هو لام الكلمة	**﴿...فَلاَ تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ {46} ﴾ [هود: 46]**	حذفت لأن علم هذا المسؤول عنه غيب ملكوتي بدليل قوله **"ما ليس لك به علم"**
			﴿...فَلَا تَسْأَلْنِي عَن شَيْءٍ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْراً {70}﴾ [الكهف: 70]	أثبتت لأن هذا سؤال عن حوادث الملك في مقام الشاهد كخرق السفينة، وقتل الغلام، وإقامة الجدار
	حذف النون	تحذف تنبيها على صغر مبدأ الشيء وحقارته وأن منه ينشأ ويزيد، إلا ما لا يحيط بعلمه غير الله	**﴿ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَى {37} ﴾ [القيامة: 37]**	حذفت النون تنبيها على مهانة مبتدأ الإنسان وصغر قدره بحسب ما يدرك هو من نفسه، ثم يترقى في أطوار التكوين
جنس من الإبدال	**كتابة الألف واوا على لفظ التفخيم**	استبدال الألف بحرف الواو في الرسم يدل على فخامة وعظم مدلول اللفظ المتضمن للاستبدال	ـ أربعة أصول مطردة هي: **(الصلوة)**، **(الزكوة)** **(الحيوة)**، **(الـ،ـربوا)** ـ أربعة أحرف متنوعة، منها: **﴿ بالغدوة ﴾**	تعظيم شان هذه الأحرف، فإن الصلاة والزكاة عمودا الإسلام، والحياة قاعدة النفس، ومفتاح البقاء وترك الربا قاعدة الأمان ومفتاح التقوى.

			[الأنعام: 52] و﴿كمشكوة﴾ [النور: 35] و﴿ النجـــوة ﴾ [غافر: 41] وفي ﴿ ومنوة ﴾ [النجم: 20]	
العدول الإملائي	مد التاء وقبضها	وذلك أن هذه الأسماء لما لازمت الفعل، صار لها اعتباران: ـ أحدهما من حيث هي أسماء وصفات وهذا تقبض منه التاء. ـ والثاني من حيث أن يكون مقتضاها فعلا وأثرا ظاهرا في الوجود، فهذا تمد فيه، كما تمد في " قالت " و"حقت"، وجهة الفعل والأمر ملكية ظاهرة بينما جهة الاسم والصفة ملكوتية باطنة	"الكلمة" مقبوضة إلا في موضع في : ﴿ ..وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُواْ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُواْ يَعْرِشُونَ {137} ﴾ [الأعراف: 137]	هو ما تم لهم في الوجود الأخروي بالفعل الظاهر دليله في الملك وهو الاختلاف، وتمامها أن لها نهاية تظهر في الوجود بالفعل فمدت التاء.
الفصل والوصل		الموصول في الوجود توصل كلماته في الخط، كما توصل حروف الكلمة الواحدة،	" كلما "موصول كله إلا ثلاثة منها: ﴿...كُلَّ مَا رُدُّوَاْ إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُواْ فِيهَا (...)سُلْطَاناً مُّبِيناً	ما ردوا إليه ليس شيئا واحدا في الوجود بل أنواع مخلفة، وصفة مردهم ليست واحدة بل متنوعة،

		والمفصول معنى في الوجود يفصل في الخط كما تفصل كلمة عن كلمة. وسياقه العام المباشر مرتبط بالوجود الفيزيقي للأشياء، فمتي كان التكوين متماسكا اتصل اللفظ، ومتى انفصل التكوين فصل بين حروف الكلمة	**﴿91﴾ [النساء: 91]** فانفصل **" ما "** لأنه لعموم شيء مفصل في الوجود .
نوع خاص من الجناس الناقص (نوع الحروف)	**ما احتمل فراءتين متقاربتين**	مشاكلة وصف الأصوات "مخارج الحروف" ، ومنه أن ما لفظ: ـ بالسين دل على السعة الجزئية، كذلك علة التقييد ـــ بالصاد دل على السعة الكلية بدليل علو معنى الإطلاق وعلو الصاد مع الجهارة والإطباق	**﴿...قَالَ إِنَّ اللّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ وَاللّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ {247} ﴾ [البقرة: 247]** الزيادة في بسطة العلم والجسم تدل على علو المنزلة "وهو مخصوص في طالوت" وهذا جزئي.
			﴿...وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً فَاذْكُرُواْ آلاء اللّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ {69}﴾ [الأعراف: 69] زيادة الله البسطة **" في خلقه جميعا "** هي من باب السعة الكلية

لقد ربط الزركشي في الجانب التأويلي من التعليل بين الرسم الإملائي في ظواهره العديدة وبين نوعي السياق، ليجسد بذلك تناولا حلوليا لمرسوم الخط، رابطا بينه وبين المعنى المتضمن في بعض الآيات الكريمة.

وعليه يمكننا القول إن رسم بعض الكلمات تبعا لصيغتها السماعية هي عملية وصفية بحتة، أما إذا تعلق الأمر بصيغتها البصرية التأويلية، فهذا تحدده قواعد عامة تدخل تحتها قواعد جزئية، وهي على التوالي تقابل سياقا مباشرا عاما ذا أسيقة جزئية تفصيلية، مع كونها أيضا متسمة بالمباشرة.

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول بوجود علاقة وثيقة بين الشكل الإملائي للكلمات وبين السياق اللغوي الذي وردت فيه، ويكفل هذه العلاقة السياق الاجتماعي القريب. كما أن ما يظهر في التراث العربي من اهتمام بالكتابة كفعالية فنية جمالية لم يتجاوز هذا الحد إلى تقديم وصف واف للأدلة الخطية كأدلة قائمة بذاتها، ولا إلى الخوض النظري في القدرة التمثيلية لهذه الأدلة.[1]

وعدول الزركشي عن هذا المسار التراثي وتجاوزه له، ربما كان من منطلقه الصوفي القائم أساسا على فكرة التأمل، ليركز على تمظهر الآيات في شكلها الكتابي، معتبرا القرآن في صورته المدونة على صفحات المصحف الشريف فضاء صوريا شكليا لا يخلو من دلالة.

ولنا أخيرا أن نتتبع المخطط الموالي لإدراك آلية حلول علم مرسوم الخط إلى ثنايا السياق اللغوي للنص القرآني:

---

1 ــ محمد الماكري الشكل والخطاب، ص: 115.

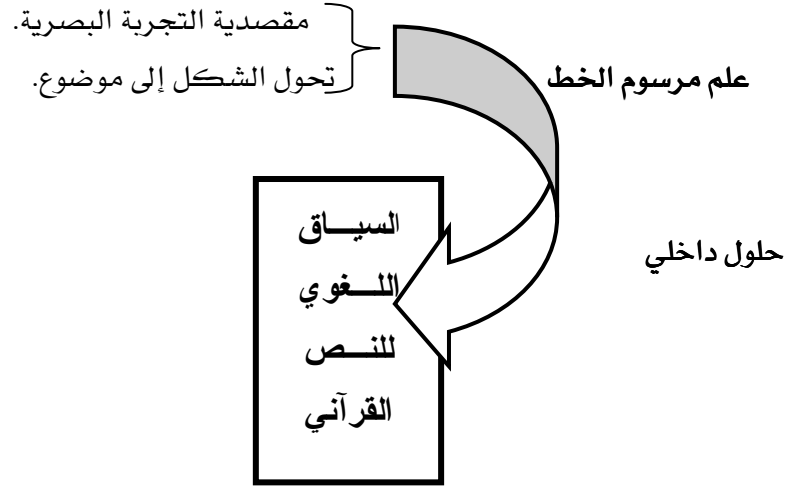

الحلول الداخلي لعلم مرسوم الخط (الكتابة)

إن القراءة الحلولية الداخلية لعلم مرسوم الخط تصير بموجبها مكونات الفضاء الصوري مندمجة في الفضاء النصي، أي في الوقت الذي لا تكتسي فيه دلالة لغوية فقط، بل تمنح فيه دلالات تشكيلية أيضا بموجب اشتغالها الفضائي، لتجد مرجعها في رسم الحرف وشكله وما يضاف إلى الكلمة من حروف أو ما ينقص منها أو ما يكون فيها متصلا أو منفصلا خلافا للشكل الاعتيادي (الأكاديمي).[1] وهذا يقودنا بالمنطق نفسه الذي اتبعناه طيلة البحث، إلى القول بعدم ثبات خاصية الرسم الإملائي لكلمات القرآن الكريم في الجانب الذي يصنفها ضمن السياق الخارجي، لأنها وفق هذه النظرة تغادر إطار هذا التصنيف لتدخل النص مدعمة ومكملة لدلالاته، ويتجسد هذا التدعيم والتكميل في تمتع الخط العثماني بخاصية تجعله ممكن التحول إلى موضوع جزئي بطريقة إيقونية مميزة.

---

1 ــ ينظر: محمد الماكري الشكل والخطاب، ص: 11.

وجوهر الحلول الداخلي للرسم القرآني أن خرق القاعدة الإملائية والكتابية يؤدي إلى تغير الحاجة من المؤول المباشر إلى المؤول الدينامي الذي يلزم أن يقدم معلومات كافية للتأويل، ومجال اعترافه هو السياق الخارجي للنص كعلامة. [1] فيشتغل وفق ذلك دارس النص القرآني في المستوى الموضوعي متجاوزا التأويل المباشر للرموز الكتابية، إلى البحث في ما يوحي به رسمها بشكلها المميز، أي أن الكلمة المنزاحة إملائيا « تحيل بالضرورة على موضوعها بالمماثلة والمشابهة» [2]، فإذا كانت معاني الكلمات تسير وفق ما يحدده موضوع الآية الكريمة وكذا هدفها، فإن رسم هذه الكلمات يحيل احتمالا على دلالة غير مطابقة بالضرورة للدلالة الأولى، ولكنها تقترب منها إلى حد يجعلها ذات دور تكميلي وتأكيدي واضح.

غير أن الحديث عن دلالة ما للرسم القرآني مضى بالزركشي إلى المبالغة في تأويله، من خلال ربطه بقضية أزلية النص ووجوده القديم في اللوح المحفوظ، حيث يبني تصورا لنصوصه يكون فيه كل حرف من حروف الكلمات بحجم جبل قاف، [3] وفي هذا التصور ما فيه من إهدار لجدلية العلاقة بين النص والواقع انطلاقا من المبالغة في تقديس النص، وتحويله من كونه نصا لغويا دالا قابلا للفهم إلى أن يكون نصا تصويريا خاليا من أي بعد اجتماعي أو واقعي.

لقد أراد الزركشي من خلال ما أدرجه في باب التلاوة والخط، التأكيد على أن رهان التصنيف السياقي للخصائص العلامية رهان مزدوج، وهو لا يخرج بأي حال من الأحوال على ما لوحظ من ازدواجية تصنيفية عبر كامل البرهان.

وإنما تنبه وهو يفصل في مرسوم الخط وعلم القراءة والتجويد للآيات القرآنية، إلى ضرورة « استغلال طاقتها التبليغية كأشكال سماعية أو

---

1 ــ (م. ن)، ص 276.

2 ــ (م، ن)، ص 138.

3 ــ ينظر البرهان: ج1 / 164.

بصرية» [1]، فانتبه بذلك إلى دلالة الصورة الخطية والصورة الصوتية للألفاظ، مع تركيزه ضمنا على عدم إهمال أحد الجانبين لما بينهما من تعضيد وتكامل، ذلك أن «الإدراك البصري له مقومات تختلف عن الإدراك السمعي» [2]، مشيرا في النهاية إلى أن القرآن يجمع بين هذه المقومات بنوعيها.

فكأنه يدعو بذلك إلى تدعيم العقد الموجود بين القارئ والنص ببنود إضافية (رسما وقراءة)، توجب عليه التكيف وفق هذه المعطيات الشكليه والصوتية، لتكون للتفسيرات التي توصل إليها غاية هي تأكيد معنى الآية ودلالتها لا مخالفتهما أو إلغاؤهما.

خلاصة:

إن جمع الزركشي لهذا الكم من العلوم يوافق إلى حد بعيد ما تذهب إليه النظرية السياقية الحديثة، ويتضح هذا جليا حينما نلاحظ أن التحول الدلالي للألفاظ يخضع خضوعا ملحوظا لما يضفيه السياق عليها من إضافات فاعلة، بمعنى أن دور السياق مكمل للأدوار التي يقوم بها التركيب الخطي في ناحية التحول الدلالي المذكور، وعليه فإن التركيز على التركيب اللغوي لنصوص القرآن دونما اعتبار لسياقها الخاص والمتميز، قد يدخلنا في متاهات من التحليلات المطلقة، وهذا من الخطورة بمكان.

كما أن جمعه بين أسباب النزول ومكي القرآن ومدنيه هو من باب كونها تمثل السياق الاجتماعي للنصوص القرآنية، ويمكن اعتبار علم القراءة والخط خاصيتين داعمتين لما أفرزه هذا السياق من دلالات، وَتَضَمُّنُ عملية الجمع هذه لفكرة الحلول بنوعيه دليل على أن هذه المقتضيات جميعا كما يمكن الوصول إليها من خارج النص القرآني يمكن كذلك الوصول إليها من داخله، سواء في بنيته الخاصة أو في علاقة أجزائه بعضها ببعض بصورة عامة.

---

1 ــ محمد الماكري، الشكل والخطاب، ص: 07.

2 ــ سيزا قاسم: القارئ والنص، ص: 195.

وإنه بعمله هذا يشير إلى أن تحليل النصوص القرآنية واكتشاف دلالتها عملية معقدة لا يجب أن تسير في اتجاه واحد من الخارج إلى الداخل أو من الداخل إلى الخارج، بل يجب أن تسير في حركة مكوكية سريعة بين الداخل والخارج، وهذا تصور يلغي ضمنيا الحدود الفاصلة بين السياقين الداخلي والخارجي.

وربما أغنى التصور الحلولي للخصائص - كما يطرحه الزركشي - الباحثَ المختص في الدراسات القرآنية عن هذا التنقل المشار إليه، لأنه يجعل الخاصية هي المعنية بهذا التنقل وفق نظرة المحلل إلى المستوى الذي هو بصدد الاشتغال فيه، فيبقى عليه إذن العمل للوصول إلى ما يبتغيه في صورة تتسم بالسهولة والدقة والوضوح، وهذا غاية ما يصبو إليه المنظرون للتحليل الأدبي عامة وأصحاب النظرية السياقية خاصة.

خـاتمـة

إن وصـولنا إلى خاتمـة البحـث لا يعـني كمالـه في نظرنـا ، كمـا لا يعـني رضـانا التـام علـى محتـواه، لعلمنـا بـأن بـه كـثيرا مـن القصـور، وإنمـا يعـود ذلـك لتظافر الأسباب التي ذكرت في المقدمة.

سـنحاول فيمـا يلـي إعطـاء حوصـلة لمـا تم الوصـول إليـه مـن ملاحظـات واستنتاجات، ندرجها في النقاط المركزة الآتية:

- إن العمـل الـذي قمنـا بـه يعيـد توزيـع العلـوم الـتي أدرجهـا الزركشـي في كتابـه البرهـان علـى المسـتويات والخصـائص العامـة الـتي تعرضـها النظريـة السياقية، مع الإبقاء علـى الطابع الأصلي المميـز لهذه العلوم.

- لسـائل أن يسـأل عـن عـدم تطرقنـا إلى خاصـيتين هـامتين همـا المـتكلم والمخاطـب وكـذا خاصـية الغـرض، وفي الإجابـة عـن ذلـك نقـول: إنـه كـان بالإمكان فعلا توسيع دائرة البحث ليتناول هذه الخصائص في شكل مقتضيات ملحقة، ولنا في ذلك جملة من الأعذار نوجزها في الآتي:

أ - إن الغـرض - برؤيتنـا - لا يخضـع إلى المنطـق الحلـولي الـذي هـو لـب البحث، أما المتكلم والمخاطب فإنهما لا يخضعان إليه إلا من بـاب الإلحـاق (ورود المخاطب في سبب النـزول وفي المكـي والمدني وخضـوعه إلى قاعدة عموم اللفظ وخصوص السبب).

ب - إن البحـث في المـتكلم والمخاطـب يقـود بالضـرورة إلى الحـديث عـن الـذات الإلهيـة، وهنـا يخشـى الوقـوع في المحضـور لعـدم تـوفر الباحـث علـى الـزاد الكافي للخوض في مثل هـذا الموضـوع الخطير، إذ أنـه يتطلـب علـى الأقل الإلمام بكل ما قيل في هذه المسألة... ما بالك بإبداء الرأي اجتهـادا ومـا يتطلبـه ذلـك مـن كفـاءة لا تضـاهيها إلا كفـاءة عـالم مـن أمثـال الزركشـي صـاحب الكتـاب المتناول.

ج - لقد اعتمدنا في هذا البحث على تبويب الزركشي لكتابه البرهان، في محاولة تصنيفية بالدرجة الأولى ـ وقد ورد توضيحه في المقدمة ـ وإنه لم يفرد كلا من الغرض وطرق الخطاب بباب واضح المعالم كالذي فعله مع باقي العلوم المتناولة. وإنما كان بالإمكان إدراجهما من باب الإلحاق، لكونهما متضمنين في شكل أجزاء مبثوثة في الكثير من أبواب الكتاب.

د ـ لقد ظل عامل الزمن يحاصرنا طيلة العمل ولو تم لنا إدراج المقتضيات الخاصة بما فيها المتكلم والمخاطب، لمضى بنا الأمر إلى ما لا يمكن إدراك محدوديته الزمنية ـ مع إدراكنا لكون هذا التعليل شخصيا إلى حد بعيد ـ

وعليه فإن هذا البحث في نظرنا ليس إلا خطوة أولى تحتاج إلى خطوات أخرى استكمالا لـ "ديناميات الخصائص السياقية"، بالحديث عن المسايرة الحلولية للمخاطب تبعا لطبيعة الحلول الذي يكون عليه سبب النزول، وما يرافقه كذلك من توجيه وتوزيع للأغراض القرآنية، كما تحتاج إلى خطوات تستكمل جانبه الدلالي الذي يمثل الشق الثاني من دراسة السياق في كتاب البرهان بصورة عامة وبتفصيل أكثر، اعتمادا على ما ورد من تصنيف لهذه المقتضيات بغية وضع ما يمكن تسميته بـ "خارطة طريق" للوصول قدر الإمكان إلى الدلالة القرآنية اعتمادا على المقتضيات المصنفة.

وفي أفق هذا العمل استثمار جملة من المفاهيم المستقاة من علوم تجريبية أخرى مثل:علم الكيمياء (على سبيل المثال) لما لها من دور توضيحي هام، إلى جانب جملة من المفاهيم الممكن استحداثها بما يناسب مستويات ومراحل الاستقصاء الدلالي التي يمر بها محلل الخطاب، انطلاقا من الإجراءات السياقية، وبما يناسب أيضا ضوابط التحكم في هذا الانتقال (بحث مكمل).

ـ إن منطق ثنائية الذات والعرض، يمكن أن يجد لنفسه نوعا من المقبولية ليكون أحد التفسيرات لبعض الظواهر القرآنية الخاصة كافتتاح السور ببعض الحروف الهجائية، والتي حفت بالكثير من التأويلات التي لاقت

الرفض من طرف الكثير من علماء الأمة لما كانت عليه من فساد (معارضة الإمام أحمد بن تيمية لما أعطاه الصوفية لهذه الحروف من تفسيرات ومعاني).

- لا تشكل فكرة الحلول بنوعيه حلا مبتكرا ولا موقفا توفيقيا يلجأ إليها على طريقة من يمسك العصا من الوسط، إنما هي خاصية "مميزة فعلا " للخصائص السياقية القرآنية، لوجود شبه إجماع على ضرورة دراسة وتحليل النصوص عامة - بما فيها النص القرآني - بناء على ما يتطلبه مستوياه الداخلي والخارجي. ووهم من تطرف من الباحثين في اتجاهه إلى مستوى منهما "وخاصة المستوى الداخلي" لأن ذلك لا يعد من باب الميل إلى رأي ما بقدر عدِّه من باب إهمال أو جهل لما للسياق الخارجي من دور في الوصول إلى الدلالة وتوضيحها.

- إنها فكرة تشكل " لُحمة" بين المستويين تكاد تزيح كل حد فاصل بينهما، كما أنها تتماشى وأهم الخصائص العامة لكل دراسة علمية ألا وهي عدم القطع بالصحة المطلقة للآراء فـ " كل رأي هو نسبيا صحيح ما لم يثبت ما يخالف ذلك"، وإننا لا نقول ذلك بذاتية بقدر ما يكون قولنا نتيجة مرتبطة بظاهرة لغوية قابلة للتحقق والتحقيق.

والمطلوب هو بذل جهد أكبر لتطوير ما يمكن اعتباره إشارات إضافية يمكن إيجاد مكان أو تصنيف ما لها تحت العنوان الكبير "النظرية السياقية".

- إن ميل العلوم الحديثة إلى الدقة والتخصص لا يغني عن ضرورة كون الباحث موسوعيا، ومع أنها موسوعية تخالف ظاهرا موسوعية العلماء المسلمين، لكنها في جوهرها مثيلة لها.

إذ ينبغي عليه استثمار ما استطاع من معطيات العلوم التجريبية، لأن ذلك قد أصبح من أهم الوسائل المساعدة والمسهلة لعملية الدراسة، بل إن إدراك هذه العلوم والإلمام بها يكاد يصبح ضرورة لا اختيارا، ألا نرى أن أغلب المنظرين المساهمين في تطوير طرق تحليل الخطاب رياضيون أو فيزيائيون أو علماء أحياء..."بورس، فان ديك، جوليا كريستيفا" ...إلخ، ذلك أننا نستهلك ما يفد

إلينا منهم. فعلينا إذن أن نفهم على الأقل ما يريدون قوله، خاصة حين يستعملون رموزا رياضية أو تقنية - والحال أنها تُتَخَطَّى في أغلب الأحيان - قبل أن نطلق الأحكام الانبهارية بهذا الوافد، بل نحن مطالبون بدل انتظاره لاستعماله وفيه الكثير من الجوانب المظلمة، باستيضاح ما كان غامضا ثم استعماله لاحقا استعمالا واعيا، ولم لا تقليدهم فيما استعملوه وصولا إلى شيء من التطوير بما يناسب المعطيات التي يزودنا بها تراثنا الأصيل.

- التسليم بحداثة وصحة النظرية السياقية لا يعني التسليم بكمال وصحة كل ما ذهبت إليه، ولا إمكانية تطبيقها على ما هي عليه من الطرح بصورة ثابتة، إنها لا تعدو كونها دراسة وصفية منطلقها النصوص في حد ذاتها، فهي تبني نتائجها وخلاصاتها انطلاقا مما تلاحظه من اطرادات لظواهر لغوية معينة، وهذا يعنى أن ما يصلح للنص الوضعي ليس بالضرورة صالحا لنص ينسب إلى الله، وهذا يقود بدوره إلى نتائج أخرى لعل من أهمها:

ـ إن مميزات للنص القرآني من مثل التنوع الموضوعي "ثنائية الذات والعرض" إضافة إلى ارتباط النص بأسباب النزول، وما تحدثه قاعدة عموم اللفظ وخصوص السبب من أثر في توجيه الخطاب (تعيين المتكلم والمخاطب) من جهة، وكذا التوجيه الغرضي وارتباطه بالحيز النصي (الآية - المقطع القرآني العام - المقطع القرآني القصصي - السورة - القرآن كاملا) من جهة ثانية...كل ذلك الكم من الترابطات الموزعة وفق آليات معقدة - يطلب الكشف عنها - يجعل الكثير من الترسيمات والمخططات التمثيلية المعتادة قاصرة في الكثير من الأحيان عن استيعاب العلاقات بين الخصائص المرتبطة بالنص (قصور المربع السيميائي مثلا).

- لا ينبغي توجيه النتائج المتوخاة من مثل هذه البحوث في اتجاه تأثيري واحد، (تطوير النظرية السياقية في حالنا هذه) إنما ينبغي انتظار فوائد أخرى قد تأتي من الاتجاه المقابل لهذا التأثير...من أمثلتها اكتشاف منطق جديد قد

يتبناه علم المناسبة والترتيب مثلا في تعليل ظاهرة من وجوه كثيرة، فهناك الكثير من الظواهر في القرآن الكريم التي لا يمكن التعليل لها من زاوية واحدة، إنما قد يظهر لها أكثر من وجه للتعليل تبعا للخطوات التي يمر بها المحلل في التعامل مع هذه الظواهر.

- يمكننا القول بأن حماية القرآن وعلومه من الهجمات الصليبية لم يكن إلا سببا ظاهرا لجمع الزركشي لهذه العلوم، كما أنه ليس سببا مقنعا في نظرنا وذلك يعود للحجج الآتي ذكرها:

أ - إن للزركشي مؤلفات كثيرة لا تتسم بصفة الموسوعية، بل إنها تميل إلى الدقة والاختصاص، وهذا يعني أنه كان بإمكانه التأليف في هذه العلوم منفردة لامتلاكه الوقت والجهد الكافيين.

ب - إنه يشترط المعرفة الموسوعية لكل من يتصدى إلى النص القرآني، لأن التفسير ليس إلا علما واحدا من علوم كثيرة اختلف العلماء في حصر عددها.

ج - إنه يدرك مدى العلاقة التي تجمع بين كل هذه العلوم، وكأنه يشير إلى ضرورة دراسة النص القرآني في المستويين الذين تعرضهما النظرية السياقية الحديثة، وإن كانت هذه الفكرة لم تنل حظها من التنظيم.

د - إن ذكره لهذه العلوم وتوزيعه محتوى بعضها على البعض الآخر يوحي نوعا ما بإدراكه لمدى تلاحم الخصائص الداخلية والخارجية للسياق القرآني، وربما كان هذا نفس المنطق الذي تقوم على أساسه فكرة الحلول (وهو احتمال شخصي).

غير أنه يمكن القول إن كتاب البرهان بجمعه لهذه العلوم بهذه الطريقة الميزة، يدل على ما يمكن أن نسميه "وعيا شموليا وتنظيريا" لدى الزركشي بالسياق، فقد اهتم بكل ما كانت النظرية السياقية ستدعو إلى الاهتمام به، بل إنه تجاوز ذلك بإشارته لحركية الجزئيات والخصائص وانتقالها من مستوى

إلى آخر، محدثا بذلك "طفرة حقيقية" تمس هذا النوع من الدراسات حتى وإن افتقر منهجه إلى الدقة والتنظيم المطلوبين.

ـ يمكن لمن كان دقيق الملاحظة أن يرى بأن مقتضيات المقال الحالة خارجيا سرعان ما تجد لنفسها طريقا للعودة إلى الداخل النصي محملة بفكرة التوازن، وربما وجدت لاحقا دلالات أخرى تحمل عليها لتكرس رسوخ هذه المقتضيات باعتبارها من الخصائص الداخلية للسياق القرآني، وإذا أضفنا هذا إلى تميز مقتضيات المقام بخاصية الحلول الداخلي أمكننا أن نؤكد أن النص القرآني يمثل وحدة لغوية فريدة من نوعها، تحمل في ذاتها نوعين متباينين من الخصائص، وهذا ما لا يمكن أن نجده في النصوص الوضعية.

إن هذا يجسد بحق فكرة طالما ترددت على ألسنة المفكرين العرب والغرب، مفادها أن الحضارة الإسلامية هي "حضارة النص" فكانوا دائمي العودة إليها برهنة واستشهادا. وإنا لنرجو أن تكون فكرة المبادلات إسهاما ـ ولو من باب أضعف الإيمان ـ في ترسيخ فكرة "حضارة القرآن" والنهوض بها.

فإن وفقت فذلك بفضل من الله، وإن قصرت فعلي تبعة التقصير.

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

أولا / المصادر:

1 ـ أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي: قانون التأويل، دراسة وتحقيق محمد السليماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1990م.

2 ـ بدر الدين الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1425 هـ / 2005 م .

3 ـ جلال الدين السيوطي:

- الإتقان في علوم القرآن، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1423هـ / 2003 م.
- أسرار ترتيب سور القرآن، تحقيق: رضا فرج الهمامي، المكتبة العصرية، ط1، 2003 م.
- لباب النقول في أسباب النزول، حققه وعلق عليه محمد محمد تامر، ط1، دار العنان، 2001 م.

4 ـ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، شكله وشرحه وقدم له ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، 1422 هـ / 2002 م.

5 ـ عمر بن كثير: تفسير القرآن العظيم، طبعة جديدة منقحة ومرتبة، ط1، دار"ابن حزم"، الجزائر، 1423هـ / 2002 م.

6 ـ محمد الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، 1984م.

7 ـ الواحدي النيسابوري، صحيح أسباب النزول، مراجعة وتقديم: الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، يوسف عمر مبيض، ط1، منار للنشر والتوزيع ـ دمشق ـ 1424هـ/ 2003 م.

ثانيا / المراجع:

أ ـ باللغة العربية:

1 ـ أبو الأعلى المودودي: مبادئ أساسية لفهم القرآن، ترجمة أحمد الحامدي، د ط، دار السعودية للتوزيع والنشر، 1404هـ / 1984م.

2 ـ أبو السعود حسنين الشاذلي: الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية، دار المعارف الجامعية، ط1، الإسكندرية.

3 ـ أبو الفرج محمد أحمد، المعاجم اللغوية (في ضوء دراسات علم اللغة الحديث)، ط1، دار النهضة العربية.

4 ـ أحمد حسن الزيات: تاريخ الأدب العربي، ط 29، بيروت ـ لبناـ دار الثقافة، 1985 م.

5 ـ أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

6 ـ أحمد رحماني، التفسير الموضوعي ـ نظرية وتطبيقاـ مطبعة عمار قرفي، منشورات جامعة باتنة، 1996م.

7 ـ أحمد عادل كمال: علوم القرآن، ط 3، دار الإرشاد، بيروت، 1388هـ / 1968م.

8 ـ أحمد مختار عمر: علم الدلالة، عالم الكتب، 1993م.

9 ـ أولمان (استيفن): دور الكلمة في اللغة، ترجمه وقدمه وعلق عليه: كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط 12، القاهرة، 1997م.

10 ـ براون.ج.ب ـ يول.ج: تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق: محمد لطفي الزليطنيـ منير التريكي، النشر العلمي والمطابع ـ جامعة الملك سعود، الرياض، 1418 هـ / 1997م.

11 ـ جاك بيرك: القرآن وعلم القراءة، دار التنوير، ط1، بيروت، .1996

12 ـ جون سيرل: العقل واللغة والمجتمع (الفلسفة في العالم الواقعي)، ترجمة سعيد الغانمي، ط1، منشورات الاختلاف، 1427هـ / 2006 م.

13 ـ جون لاينز: اللغة والمعنى والسياق، ترجمة الدكتور عباس صادق، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، العراق، 1987م.

14 ـ حسين حامد الصالح: التأويل اللغوي في القرآن الكريم (دراسة دلالية)، ط1، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، 1426 هـ / 2005 م.

15 ـ حلمي خليل، الكلمة (دراسة لغوية معجمية)، الهيئة المصرية للكتاب، 1980م.

16 ـ حنون مبارك: دروس في السيميائيات، دار توبقال للنشر، المغرب، ط 1، 1987م.

17 ـ حازم علي كمال: المناسبة اللفظية في القرآن الكريم (في ضوء علم اللغة الحديث)، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.

18 ـ دومينيك مانقونو: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، ط1، 1428هـ / 2008م.

19 ـ (د) هدسن: عم اللغة الاجتماعي، ترجمة محمود عبد الغني عياد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 1987م.

20 ـ رجاء عيد: البحث الأسلوبي معاصرة وتراث، منشاة المعارف، الإسكندرية.

21 ـ سيزا قاسم: القارئ والنص (العلامة والدلالة)، المجلس الأعلى للثقافة، 2002 م.

22 ـ سالم شاكر: مدخل إلى علم الدلالة، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992م.

23 ـ السيد أحمد خليل: دراسات في القرآن، د ط، دار النهضة العربية، بيروت، 1968م.

24 ـ السيد أحمد عبد الغفار:

- التصور اللغوي عند الأصوليين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995م.
- التفسير والنص، دار المعرفة الجامعية، 2002م.

25 ـ شعبان محمد إسماعيل:رسم المصحف وضبطه (بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة) دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مكة المكرمة، 1417هـ/1997م.

26 ـ صبحي الصالح: مباحث في علوم القران، ط1، دار العلم للملايين، 1981م.

27 ـ صبري المتولى: منهج ابن تيمية (في تفسير القران الكريم)، عالم الكتب، 1401هـ / 1981م.

28 ـ علي آيت أوشان: السياق والنص الشعري (من البنية إلى القراءة)، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 1421هـ / 2000 م.

29 ـ فان ديك:النص والسياق، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، 2000م.

30 ـ محمد أحمد خضير: التركيب والدلالة والسياق (دراسة تطبيقية)، مكتبة الأنجلو المصرية، 2005 م.

31 ـ محمد أحمد يوسف القاسم، منيع عبد الحليم محمود :دراسات في علوم القرآن الكريم، ط1، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، 1405 هـ / 1985.

32 ـ محمد حسن عبد العزيز: سوسير رائد علم اللغة الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، 1989م.

33 ـ محمد خطابي: لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، المركز الثقافي العربي، ط1، 1991م.

34 ـ محمود السعران: علم اللغة(مقدمة للقارئ العربي)، دار الفكر العربي، القاهرة.

35 ـ محمد قطب: دراسات قرآنية، دار الشروق، القاهرة، 1415 هـ / 1995 م.

36 ـ محمد لطفي جمعة: نظرات عصرية في القرآن الكريم، تقديم جاد الحق علي جاد الحق، علاء للكتب، القاهرة، 1411 هـ / 1991 م.

37 ـ محمد مفتاح: مجهول البيان، دار توبقال للنشر، ط 1 ـ المغرب، 1990.

38 ـ محمد الماكري: الشكل والخطاب (مدخل لتحليل ظاهراتي)، ط 1، المركز الثقافي العربي، 1991 م.

39 ـ مصطفى مسلم: مباحث في التفسير الموضوعي، دار القلم، دمشق، ط2، 1418هـ 1997 م.

40 ـ مناع القطان: مباحث في علوم القرآن، ط 7، مكتبة وهبة، القاهرة.

41 ـ نصر حامد أبو زيد: مفهوم النص، (دراسة في علوم القرآن) ط 5، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ـ المغرب، 2000 م.

42 ـ نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط2، الكويت، 1979م.

4343 ـ يوسف خليف: دراسات في علوم القرآن والحديث، د.ط، القاهرة، مكتبة غريب القاهرة، د.ت.

- **الدوريات:**

1 ـ صلاح يوسف عبد القادر: "الصوت والدلالة في النص القرآني" مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ع 3، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 1424هـ/ 2003م.

2 ـ هايل محمد طالب: "ظاهرة التنغيم في التراث العربي"، مجلة التراث العربي، ع 91، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003م.

3 ـ يحي أحمد: "الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة"، مجلة عالم الفكر، م20، ع3. الكويت: 1989م.

ب ـ باللغة الفرنسية:

1 _ DALACHE Djillali ;INTRODUCTION A LA PRAGMATIQUE LINGUISTIQUE , REIMPRESSION: 93, OFFICE DES PUBLICATIONS UNIVERSITAIRES .

2 _ Dominique Maingueneau : Analyser les textes de communication, NATHAN, Paris .

3 _ J. FISHMAN. SOCIOLINGUISTIQUE; PRÉFACÉ. d'Albert VERDOODT, LABOR Bruxelles , NATHAN, Paris .

4 _ Jean Michel Adam,.Linguistique textuelle., Des genres de discours aux textes ;NATHAN, Paris.

5 _ Patrick Charaudeau, Dominique Maingueneau, DICTIONNAIRE D'ANALYSE DU DISCOURS ; Edition du Seuil.

- **المواقع الإلكترونية:**

ـ طارق السويدان "معجزه دخلت القران الكريم"

http://karizma.ahlamontada.com/montada-f44/topic-t457.htm

الجمعة أغسطس4 ,2007 23:38 pm.

فهرس الموضوعات

تصدير د. آمنة بلعلى 3

مقدمة 5

فصل تمهيدي
النظرية السياقية بين آفاق الطرح وحدود الإجراء

أولا / آفاق الطرح 17

1 ـ تحولات الدراسة 17

2 ـ شموليتها 24

أ ـ من حيث المستويات 24

ب ـ من حيث المجالات 28

ج ـ من حيث الاهتمامات 32

ثانيا / المشاكل الإجرائية 34

1 ـ تعدد المنطلق المفاهيمي 34

2 ـ لامحدودية التوصيف 38

3 ـ صعوبة تحديد العناصر السياقية 40

4 ـ تداخل مستويات الإجراء التحليلي 49

ثالثا/ الزركشي والإجراء السياقي (توزع المفهوم) 51

1 ـ المنحى اللغوي 52

أ ـ دلالته على نظم الآي 54

ب ـ دلالته على القرينة 54

ج ـ دلالته على فحوى الكلام 55

د ـ دلالته على المعنى العام 56

هـ ـ دلالته على ظاهر الآية 56

و ـ دلالته على الموضوع العام 57

ز ـ دلالته على الهدف من الآية 57
2 ـ المنحى الحالي 59
3 ـ المنحى المتكامل 61

الفصل الأول
مقتضيات المقال (المقتضيات النصيّة)

تمهيد 67
أولا / منطق المناسبة والترتيب (ثنائية الذات / العرض) 69
1 ـ أنـواع الـذات 73
أ ـ ذات الانطلاق 73
ب ـ الذات الجامعة 75
2 ـ العرض وأنواعه 78
أ ـ العرض الاعتراضي 82
ب ـ العرض التخلصي 84
ج ـ العرض المزدوج 85
د ـ العرض التنظيري 86
هـ ـ العرض المضاد 86
و ـ العرض الاستطرادي 87
ز ـ العرض المنقطع 87
3 ـ سلطة ذات الانطلاق 89
أ ـ باعتبارها ذاتا ممهدة 90
ب ـ باعتبارها مغيرة للنظم 92
ج ـ باعتبارها مغيرة للفاصلة في السياقين المتشابهين 97
4 ـ سلطة الذات الجامعة 100
أ ـ ضمن حيز الآية (من حيث دلالة الفاصلة) 100

ب ـ ضمن حيز السورة 104
ج ـ ضمن حيز القرآن 106
5 ـ الفاتحة وخصوصية الجمع بين الذاتين 110
ثانيا / الحلول الخارجي لعلمي المناسبة والترتيب 112
1 ـ المنظور التوقيفي 114
2 ـ المنظور النزولي 117
أ ـ التعالق غير مباشر 118
ب ـ التعالق المباشر 120
3 ـ المنظور الشكلي 123
4 ـ المنظور الشكلي ودلالة التوازن 126

الفصل الثاني
مقتضيات المقام (المقتضيات الحالية)

تمهيد 135
أولا / المقتضيات النزولية 138
1 ـ المقتضى السببي (قاعدة العموم والخصوص) 139
أ ـ السبب خاصية خارجية (خصوص السبب) 143
ب ـ الحلول الداخلي للسبب (عموم اللفظ) 149
2 ـ المقتضيات الظرفية 157
أ ـ المنظور الخارجي للمقتضيات الظرفية (المصداقية/المسايرة).. 160
ب ـ الحلول الداخلي للمقتضيات الظرفية 179
ثانيا / المقتضيات العلامية (التلاوة ومرسوم الخط) 188
1 ـ القراءة والحلول الداخلي (الإيقاع والتأثير) 189
أ ـ المظهر الأدائي 193
ب ـ المظهر التفاعلي 195

ج ـ المظهر الكشفي 197
2 ـ علم مرسوم الخط (الكتابة) 201
أ ـ الاتجاه التعليلي الوصفي (المنظور الخارجي) 203
ب ـ الاتجاه التعليلي التأويلي (الحلول الداخلي) 207
خلاصة 223
خاتمـة 225
قائمة المصادر والمراجع 231
أولا / المصادر 231
ثانيا / المراجع 232
أ ـ باللغة العربية 232
ب ـ باللغة الفرنسية 236
فهرس الموضوعات 237